الخميس 2 شباط 2023
العدد 4840 السنة السابعة عشرة
Jeudi 2 Février 2023 nº 4840 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

السعودية - الإمارات
تنافس... وحرب إلغاء

10

مصير مجمع الحدث الجامعي على المحك [6]

دولار الـ 15 ألفاً: زيادة في الضرائب [4]

جريمة المرفأ

تكرار فيلم الحريري

- الصراع على التحقيق يهدد الأمن
- الزمن «العبودي»: القضاء المشلول

[2 ـ 3]

(أ ف ب)

05
تقرير
حراك جنبلاط
سحب معوض وتثبيت عون

12
سوريا
«تخييم» أميركي بمواجهة روسيا

14
اليمن
السعودية تحارب الإمارات بالسلفيين

14
تقرير
البرازيل - الأرجنتين
محاولة أولى للتكامل

على الغلاف

البيطار متمسكٌ بموقفه والسفير الألماني زاره مؤيداً ومحرّضاً

ملف المرفأ: تكرار أفلام الـ 2005

(هيثم الموسوي)

ميسم رزق

تعمّد المحقق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار الحضور إلى مكتبه في قصر عدل بيروت صباح أمس، في محاولة لنفي المعلومات المؤكدة عن محاولات نقله إلى قصر عدل الجديدة – المتن بعد تحذيرات تلقاها من قيادة الجيش بعدم الخروج من منزله. لكن الحضور الذي استمر ثلاث ساعات، لم ينفع في التعمية على التطورات التي لا تزال تتوالد من جَراء الانقلاب القضائي الذي نفّذه البيطار، ولامست تداعياته حدّ تفجير الشارع. نهاية الأسبوع الماضي، تلقى قائد الجيش جوزيف عون معلومات من أجهزة أمنية رسمية بأن قراراً بتوقيف البيطار قد يصدر في أي وقت عن مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات، فأبلغ عون البيطار بملازمة منزله، وزوّده يوم الإثنين الماضي بمعطيات عن إمكانية حصول تظاهرة أو اعتصام ضده، وأن الجيش لا يريد أن يكون طرفاً، مشدداً عليه عدم الخروج. في اليوم التالي، أبلغ البيطار الجيش أنه يريد الحضور إلى العدلية يوم الأربعاء، فأجرى قائد الجيش اتصالاته ونسّق مع مديرية المخابرات التي أفادته بأن لا مؤشرات على تحركات شعبية، وليس متوقعاً حصول مقابلة بين البيطار وعويدات، وبالتالي يُستبعد حصول إشكالات. بناء عليه، أبلغ قائد الجيش، الحريص هذه الفترة على أن يزن كل خطوة، البيطار بأنه مستعدّ لتوفير حماية شخصية كاملة له ما دامَ الجو «هادئاً»، لكنّه لفته إلى أن الجيش لن يبدو مهما حدث وكأنه طرف في الصراع القضائي، ولن يتورط في أي مواجهة مع المواطنين في الشارع.

وكان لافتاً استقبال البيطار، مساء الثلاثاء، السفير الألماني لدى لبنان أندرياس كيندل (الذي يتصرف كمندوب سام جديد وينافس السفيرتين الفرنسية والأميركية في مخالفاتهما الأصول الدبلوماسية) لمدة ثلاث ساعات في منزله الذي وصل إليه السفير في موكب من ثلاث سيارات حملت الرقم نفسه وفق معلومات أمنية.

الأنباء عن حال «العدلية» بعد أسبوعين من الصراع الذي انفجر على خلفية ما قامَ به البيطار لم تتغيّر. لا بل إنها تأخذ منحى أكثر سلبية مع فشل كل المحاولات لدفع مجلس القضاء الأعلى للاجتماع لمناقشة التطورات الأخيرة. أولاً بسبب إصرار رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبّود على عدم المس بالبيطار، وبسبب تراجع الأعضاء المسيحيين عن قبول حضور الجلسة تحت ضغط الرأي العام المسيحي. وقد عقد أمس لقاء بين عبّود والبيطار، سبقته اتصالات على أكثر من جهة بين عبود وعويدات ووزير العدل هنري خوري للبحث عن مخرج، إلا أنها لم تؤدِ إلى نتيجة.

وعلمت «الأخبار» أن أحد أعضاء مجلس القضاء قدّم اقتراحاً يقضي بـ «تراجع البيطار عن إجراءاته مقابل تراجع عويدات عن الادعاء عليه، لكن الأخير رفض وهو مصرّ على أن يعلن البيطار تنحيه عن الملف مؤكداً أنه سيستكمل إجراءاته في حال عدم امتثال المحقق العدلي والآمر نفسه يؤكده الأخير، ولا يتوانى كل منهما عن إطلاق الشتائم بحق الآخر»! ولعلّ ما زاد من النكبة القضائية وجعل انعقاد مجلس القضاء الأعلى شبه مستحيل هو الغطاء الذي أمّنه البطريرك بشارة الراعي للبيطار. علماً أن معنيين بعمل القضاء زاروا الراعي وأبلغوه رأيهم بالمخالفات القانونية التي يرتكبها المحقق العدلي، وأن «تغطية ما يقوم به يعطي الملف بُعداً سياسياً يُضرّ بالتحقيق ويتسبب بمشكلة كبيرة في البلاد وله تأثير سلبي على القضاء»، فأجاب الراعي بأنه «لا يفهم في القانون، ويُريد استمرار التحقيق بمعزل عن هوية القاضي أو طائفته وأن على مجلس القضاء الأعلى التصرف سريعاً»، علماً أنه أظهر تأييداً كبيراً للبيطار في مواجهة عويدات خلال عظة الأحد الماضي، قبل أن يعدّل الموقف في اجتماع البطاركة أمس.

السينما الغربية تتدخل

إلى جانب الواقع القضائي والسياسي، تستمر الحملات الإعلامية والقانونية المتصلة بملف المرفأ ضمن عملية تهويلية تدعو إلى تدويل القضية. فالتدقيق في طريقة توظيف الجريمة، يشير إلى أنها تحاكي السيناريو الذي أحيط بعملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. إذ يعمل فريق لبناني على تكرار السيناريو من خلال توجيه الاتهامات نحو حزب الله، ويجري دعم ذلك من خلال إجراءات تُبقي البوصلة في الاتجاه الذي يريده أصحاب المخطط. ومن ضمن هذا السياق، أعلنت قناة «France 5» عن وثائقي سيعرض الأحد المقبل حول انفجار المرفأ تحت عنوان «حزب الله والتحقيق الممنوع». العرض الترويجي للفيلم يصب كله في إطار اتهام الحزب الذي هو «حركة إسلامية تابعة لإيران تسيطر على جزء كبير من لبنان خاصة منطقة المرفأ»، وأن الحزب «يرفض إجراء تحقيق مستقل في أسباب الانفجار، فهو فوق القانون لذا يُعد التحقيق

> قناة فرنسية تملكها الدولة تعرض فيلماً نُسفت مجرياته وفق رواية إسرائيلية تتهم حزب الله

مستحيلاً». ويتبنّى الفيلم السردية الإسرائيلية بالكامل باعتبار الحزب منظمة إرهابية منذ نشأته، ويتحدث عنه كـ «منظمة إرهابية هائلة ضاعفت الهجمات في جميع القارات، وأنه ميليشيات خاصة أقوى من الجيش اللبناني تحارب إسرائيل وتدافع عن نظام بشار الأسد». وشارك في إعداد الوثائقي الصحافي مخرجوون وصحافيون من بينهم صوفيا عمارة وهي صحافية ومخرجة أفلام فرنسية من أصل مغربي. سبق لها أن عاشت في لبنان أواخر تسعينيات القرن الماضي بعد زواجها من شاب لبناني، قبل أن ينفصلا وتعود إلى فرنسا. وقد لعبت دوراً كبيراً في سوريا عبر الترويج لسرديات ضد الدولة السورية وحلفائها. وقد أوقفت في بيروت عام 2018 بعد ادعاء الهيئة الاتهامية في بيروت عليها بجرم «شهادة الزور» والقدح والذم وتشويه السمعة التي أدلت بها في قضية محاولة اغتيال المحامي رامي عليق في أيار 2013. مع الإشارة إلى أن معدّي الفيلم استعانوا على ما يبدو بخبرة النائب مروان حمادة في مجال اتهام حزب الله، وهو يظهر في الفيلم إلى جانب شخصيات كثيرة بينها مسؤولون في الحزب أيضاً.

من جهة أخرى، وفي إطار «تدويل» القضية من خلال اللجوء إلى محاكم خاصة، عُلِم أنه يجري إعداد عشرات القضايا الجنائية لرفعها في عدة دول أوروبية، نيابة عن ضحايا انفجار مرفأ بيروت، ضد المتسببين المحتملين في الجريمة. وقال مصدر في منظمة «Accountability Now » السويسرية إنه يجري التحضير لرفع قضايا في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وكرواتيا والمملكة المتحدة. ودعت المنظمة Accountability Now في 25 كانون الثاني الماضي حاملي جوازات السفر الأوروبية من المتضررين لتقديم شكاوى جنائية في ولاياتهم القضائية الوطنية، في ظل عرقلة التحقيق اللبناني ومحاولة عزل المحقق العدلي عن القضية، خصوصاً أن بين ضحايا انفجار مرفأ بيروت من هو لبناني ويحمل جنسية أجنبية، كما بين الضحايا أجانب يمكن للمحاكم في بلدانهم الأصلية فتح تحقيقات جنائية في الانفجار، ما قد يؤدي إلى توجيه لوائح اتهام في هذه البلدان مع توقف التحقيق اللبناني.

واقع جديد يقوم على تطييف القضاء واختصاره بشخصه من جهة، وتقديم أوراق اعتماده السياسية للخارج من جهة أخرى.

ضرب فصل السلطات وتسلّح بالشارع

وإلى ذلك، نقل عبود الخلاف إلى الشارع الذي تحوّل، بشكل غير مسبوق، إلى سلاح بيد قاضٍ ضد آخر. أصحاب هذا الرأي يحسبون عليه لقاءاته المتكررة مع محامين نشطوا في «انتفاضة تشرين». هؤلاء تحرّكوا أمام قصر العدل مرّة للضغط لإنجاز التشكيلات القضائية متناغمين مع رئيس مجلس القضاء، بالتزامن مع خلاف عبود - عويدات حين رفض الأول الأخذ بتوصية الثاني في ما خص قضاة النيابة العامة وقضاة الجزاء. ومرّة تصدر قرارات ردّ الدعاوى ضدّ البيطار على وقع تصفيق متظاهرين أمام قصر العدل ابتهاجاً. ولم تكن هذه صدفة، بل حملت «بصمات عبود» بوضوح. فالريس «يحضن مشروعه المتناغم ورغبات قوى سياسية داخلية وخارجية بجمهور يتفاعل وقرارات معلّبة غبّ الطلب»، على ما تؤكد أوساط العدلية. ولم يكن آخر هفواته، استقباله في مكتبه عدداً من النواب أثناء تظاهرة العدلية الأخيرة، متخطياً مبدأ فصل السلطات، ونقل النواب كلاماً لم ينفه عن تطمينهم بأن البيطار لن يُمسّ.

شقّ مجلس القضاء الأعلى

عرف مجلس القضاء الأعلى في عهد عبود، الخلاف الأول بين رئيسه ونائبه وبينه وبين الأعضاء أثناء التحضير للتشكيلات القضائية. وقبل حينها إن عبود يعتمد قاعدة «أنا أو لا أحد».

تكرر الأمر، في جلسة صوّتت فيها غالبية أعضاء المجلس على تسمية قاضي التحقيق الأول في الشمال سمرندا نصار قاضياً رديفاً للبيطار. جنّ عبود وفرط نصاب الجلسة ولم يعترف بتصويت القضاة. انتفض بقية الأعضاء على «ديكتاتوريته»، ومن حينها يمارس طقوسه التعطيلية مانعاً اجتماع مجلس القضاء لقطع الطريق على تعيين قاضٍ رديف، وهي هيمنة لم يمارسها رئيس مجلس قضاء في تاريخ لبنان. مطلع العام، سجّل المجلس سابقة بإصدار بيانين متناقضين في الوقت ذاته، على خلفية الإجراءات القضائية التي اتّت إلى توقيف وليام نون، شقيق أحد ضحايا انفجار مرفأ بيروت. بيان صدر باسم المجلس، وآخر عن الريّس بمواقف مُناقضة،

> حوالي 40٪ نسبة الشغور وعدم انتظام العمل القضائي

حاول فيه نزع الشرعية عن بيان تبناه غالبية أعضاء المجلس.

وفي تطورات ملف المرفأ في الأسبوع المنصرم، ضغط عبود لعقد جلسة للمجلس لاتخاذ موقفٍ من البيطار، على وقع تظاهرة تخللها اقتحام لوزارة العدل، من قبل جمهور داعم للمحقق العدلي. ليقع الخلاف مرةً جديدة بين الرئيس والأعضاء، ولا ينعقد المجلس تحسباً لاستفادة عبود من ضغط الشارع.

الانفصال عن القاعدة القضائية

طيلة خمسة أشهر من الاعتكاف القضائي كان سهيل عبود يُطرب القضاة بأرائه حول «الماليم» المساة مساعدة اجتماعية، والتي يعتبرها كافية للإجهاز على اعتكافهم. عالج القضاة أزمتهم بمعزل عن مجلس القضاء الأعلى. وأخذوا عليه «تقاعسه» على مدى ثلاث سنوات ونيّف من عمر الأزمة، إذ لم يسع الريّس إلى حماية حقوق قضاته بقدر انهماكه في وحول السياسة. ولم يبذل جهداً لتحسين أحوال قصور العدل التي تحوّلت في عهده إلى أكواخ مهترئة ومعطلة، تفتقد أدنى مقومات العمل.

متأخراً استيقظ الريّس، وتحديداً في الجمعية العمومية الأخيرة، بعدما أنتج القضاة وصندوق التعاضد حلاً مؤقتاً. حجّته أنه «لا يطلب»، وردّهم «لا تطلب ما يعطّل العدالة في قضية أو ملف، إنما واجباتك كرئيس السلطة القضائية السعي لتأمين استمرارية عملها».

ثلاث سنوات ونيّف مما يُصطلح على تسميته بالحكم «العبّودي». هي الأسوأ في تاريخ العدلية منذ عام 1920. بحسب مصادر قضائية مخضرمة، بعدما أدار هارئيس المجلس الأعلى للقضاء سهيل عبّود وفق «مسار غير عقلاني» و«لا مبالاة مطلقة» تجاه المؤسسة القضائية. بدت أكثر فجاجة بعد انفجار مرفأ بيروت

ندى أيوب

في خريف 2019، مع تعيين مجلس الوزراء سهيل عبود رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، عُلّقت عليه آمال لا يستهان به من القضاة لإصلاح القضاء وقيادة ثورة داخلية في قصور العدل. فالرجل (كان) ذا سمعةٍ لا غبار عليها وصاحب مسيرة قضائية لم تلطّخها فضيحة، حتى سادت مقولة بين القضاة بأنه «لو كان اختيار رئيس مجلس القضاء يتم بالانتخاب لما انتخب القضاة سوى عبود». وهو بدأ مشواره بدفع قوي من رئيس الجمهورية السابق ميشال عون الذي نُقل عنه إن «اختيار عبود لنزاهته على رغم لونه القواتي سيشكّل كريديت للعهد».

التشكيلات: خيبة وعرقلة

استهلّ رئيس مجلس القضاء الأعلى عهده بالتشكيلات القضائية، واعداً بأن تكون بعيدة من التدخلات السياسية، وأن تُحدث تغييراً منتظراً منذ زمن. لكن قضاة كثراً أجمعوا على أن ما أعدّه ومجلس القضاء من اقتراح للتشكيلات لا تتجاوز نسبة الإصلاح فيه الربع، عبر إزاحة قضاة تدور حولهم شبهات من مناصب مهمة، وترقية آخرين طُلِبوا لسنوات، فيما كان بإمكانه إعداد تشكيلات بـ«دوز» إصلاحي عالٍ، هو المحضّن بتأييد الجسم القضائي له.

من التشكيلات بدأت بوادر الشرخ في مجلس القضاء الأعلى، مع رفض عبود الأخذ في الاعتبار توصية مدعي عام التمييز غسان عويدات بشأن اختيار معاونيه في النيابات العامة. إذ تذرّع بأن اختيار هؤلاء يجب أن يتم وفق معايير محددة، منها درجات القضاة، علماً أن تعيينه رئيساً للمجلس أطاح بـ 12 قاضياً كانوا أعلى منه درجة.

على خلفية ذلك، اتهمته مصادر قضائية بالتذرّع بالمعايير لاختيار قضاة محسوبين على حزبَي القوات اللبنانية والكتائب إلى مناصب «حساسة». ومن الأسماء المطروحة، كان واضحاً خضوع عبود لإملاءات السلطة، فقد لبّى طلبات كل الأحزاب، باستثناء التيار الوطني الحر الذي اختاره على رأس المجلس. وهذا قد يُحسب له لا عليه، لولا سياسة الكيل بمكيالين التي انتهجها: فهنا يتمسك بمعيار الدرجات وهناك يتخطّاه، من دون مبررات واضحة في الحالتين. ويتردّد في أروقة العدلية أنه في مكان ما كان يبحث عن قضاة «دُمار أذانهم إما له، أو لبعض القوى السياسية». ما أدّى إلى عدم اعتماده معايير صارمة على الجميع، كما سُجّل عليه تجاهله فكرة المداورة الطائفية في المناصب التي كُرّس كل منها لطائفة معيّنة بعد عام 2005، بسبب توترات البلد آنذاك، كمناصب الرئيس الأول الاستئنافي وقاضي التحقيق الأول والنائب العام الاستئنافي في كل محافظة. وبدل أن يعتمد المداورة انخرط في تكريس العرف، علماً أنه قبل 2005 كانت مجالس القضاء المتعاقبة تُدخل تغييرات في تلك المراكز.

مثّلت التشكيلات صدمةً لكل من يعرف سهيل عبود. رفض رئيس الجمهورية توقيع المرسوم، وكانت النتيجة التي يتحمل عبود جزءاً كبيراً منها تعطيل الملف، ما انعكس الأمر شللاً في العدلية، بخاصة بعد تقاعد قضاة لم يعُد بالإمكان تعيين بدائل عنهم (3 في مجلس القضاء الأعلى و6 في الهيئة العامة لمحكمة التمييز). نسَب الشغور الكبيرة، ومحاولة تسيير الأمور بالتكليف، ضعضعت قصور العدل، وأثّرت على انتظام العمل بحدود 30 إلى 40٪ بتقديرات القضاة، الذين يردون جذور المشكلة إلى أمرين: التسييس وعِناد «الريّس».

الخطيئة الكبرى

فجاجة الدور السلبي لـ«رئيس العدلية» بدأت بالبروز بعد انفجار مرفأ بيروت حين قرّر أن يكون طرفاً، ويتقدّم جيش المدافعين عن المحقّق العدلي طارق البيطار. آمَن كل الدعم القضائي للأخير، وبذل جهوداً كبيراً لتغطية تجاوزاته القضائية والدستورية، ومنع أي محاولة لمحاسبته، وحوّل كلّ دعاوى الارتياب وطلبات نقل الدعوى التي قدّمت ضدّ البيطار إلى غرف تمييز يرأسها قضاة تابعون له، فرضهم في الهيئة العامة على رغم أنهم غير أصيلين، وضغط عليهم لعدم إصدار أي قرار بالدعاوى يسيء إلى البيطار.

إلّا أن أخطر ما في دوره، وهو ما لم تشهده العدلية في تاريخها، بما فيه سنوات الحرب الأهلية، رعايته لانقسامها طائفياً من باب قضية المرفأ. مع الفرنسيين وبدعمهم طيّف الملف، وصوّره على أنّه ضد المسيحيين، وخلقه أجواء في قصور العدل بأن كل من يحاول الإساءة للبيطار أو اتخاذ إجراء بحقّه تتراجع شعبيّته مسيحياً، ويُصوَّر ضد المزاج العام المسيحي. تحت هذا الضغط تجنّب كل القضاة المسيحيين، بمن فيهم المعترضون على استنسابية البيطار وانتقائيته اتخاذ قرار بالملف. مسارٌ أدى بالنتيجة إلى انقسام القضاء اللبناني طائفياً بين المسلمين والمسيحيين. ويقال جهراً وهمساً في قصور العدل أن «الريّس» عبود وجد في البيطار ورقة استخدمها لتكريس

لم يحسب لسهيل عبود أي إنجاز إصلاحي منذ تعيينه

تقرير

«خوة» قضائية لتمويل صندوق التعاضد

أمال خليل

من دون سابق إنذار، بدأ التداول برسوم مالية جديدة في النيابات العامة والمحاكم، وجد فيها البعض إجراءات ملتوية واستغلالاً لحاجات المتقاضين بتخليص معاملاتهم. فيما وجدها آخرون الوسيلة الأسرع لتمويل صندوق تعاضد القضاة الذي طاوله العجز والإفلاس كسائر إدارات الدولة.

عملياً، سجل عدد من المحامين في الآونة الأخيرة اقتطاع نسبة 10 في المئة من المبالغ المضبوطة لدى توقيف أصحابها، في سابقة غير معهودة في التدابير القضائية. وفي هذا السياق، أمرت النيابة العامة المالية بتوقيف صراف غير شرعي وضبط المبالغ التي وجدت بحوزته. وبنتيجة المحاكمة، أصدر أحد القضاة المنفردين الجزائيين في الدعوى الجزائية حكماً قضى بإدانة الصراف ومصادرة مبلغ من المال كان يستخدمه الأخير في عمليات الصرافة. فيما رخص له باستعادة مبلغ آخر كان بنقله على سبيل الأمانة. واستحصل المحكوم على مذكرة صادرة من القاضي المنفرد موجهة إلى النيابة العامة تتضمن الترخيص له بقبض المبلغ المضبوط. لكن وفق وكيل الصراف، فقد أبلغ في قلم النيابة بأن الأخيرة «تستوفي 10 في المئة من قيمة المضبوطات لمصلحة صندوق تعاضد القضاة». واللافت بأن القلم رفض تحرير إيصال بالمبلغ المستوفى أو تنظيم محضر به. ولفت المحامي إلى أن «المضبوطات هي ملك خالص للموقوف يستعيدها عيناً عند انتهاء التحقيق أو المحاكمة ما لم تكن حيازتها ممنوعة قانوناً».

على صعيد متصل، ومن أجل تمويل صندوق تعاضد القضاة، سُحبت بشكل مفاجئ الطوابع العائدة للصندوق نفسه التي تلصق على بعض الدعاوى والمعاملات القضائية. وتم إصدار طابع جديد موحد من فئة المئة ألف ليرة. في حين أن القانون يلزم لصق طابع قضائي من فئة الألف ليرة على الدعاوى. كما فرض أخيراً على معاملات الشكاوى الجزائية، رسم لمصلحة صندوق التعاضد قدره خمسون ألف ليرة. في حين كانت التدابير سابقاً تفرض تسديد ما نسبته 20 في المئة من قيمة الرسم المالي عند تسجيل أي دعوى. وعندما يكون الرسم المالي مقطوعاً (غير نسبي) وقدره أمام المحاكم الابتدائية 25 ألف ليرة، تكون حصة صندوق التعاضد خمسة آلاف. وتلك الحصة، تستوفى في أقلام المحاكم من خلال لصق طوابع بقيمتها.

لكن التدبير المستحدث فرض لصق طابع من فئة المئة ألف حصراً، لتسديد رسم بقيمة ألف ليرة أو خمسة آلاف. ولكي يتجنب بعض أصحاب المصلحة دفع المئة ألف، بدلاً من خمسة آلاف تذهب لمصلحة صندوق التعاضد، فإنهم يطلبون من قلم المحكمة قطع أمر قبض بقيمة خمسة آلاف ليرة. أما النيابات العامة وبعض محاكم الجنايات، فتستوفي رسماً بقيمة مئة ألف ليرة بدلاً من الرسم المحدد بخمسين ألفاً. في حين أن بعض المحامين يؤكدون استيفاء مئتي ألف ليرة.

لكن ما سبب تعديل «تسعيرات» الطوابع التي اتخذها النائب العام المالي علي إبراهيم بصفته رئيساً لصندوق تعاضد القضاة؟ مصدر قضائي قال إن «الطوابع من الفئات الصغيرة نفدت ولا تتوافر ميزانية لطبع طوابع جديدة، ما يقتضي تسيير شؤون المتقاضين بما يتوافر».

قضية اليوم

الحاكم أمّن حماية للمصارف
سعر الصرف الجديد يكرّس «التعدّدية» ويزيد الفجوات

(أ ف ب)

محمد وهبة

أمس بدأ العمل بسعر الصرف الجديد المعتمد رسمياً والمحدّد بـ15 ألف ليرة بدلاً من 1507,5 ليرات وسطياً. لا أحد يعلم كيف اختير رقم الـ15 ألف ليرة وعلى أي أساس اقتصادي على رغم أنه لا يزيد على 25% من السعر في السوق الحرّة، ولا أحد لديه فكرة واضحة عن السند القانوني الذي بُني عليه لتعديل سعر الليرة تجاه الدولار. إذ لم يصدر أي قرار لتحديد سعر الصرف بشكل واضح وصريح لا عن وزارة المال ولا عن مصرف لبنان. كذلك لم يصدر أي قرار عن مجلس الوزراء، ولم يقرّ الأمر في مجلس النواب بشكل صريح وفقاً للمادة 229 من قانون النقد والتسليف، على رغم أن مسألة كهذه ترتّب نتائج واسعة على الاقتصاد والمجتمع، ولا سيما على القطاع المصرفي بشقّي الالتزامات والموجودات، وعلى المؤسّسات التجارية لجهة إعداد الميزانيات وتسديد الضرائب، وعلى الأفراد لجهة الضرائب والاستهلاك.

باختصار، في وزارة المال يسمّى السعر المعتمد رسمياً، «سعر التداول» إذ لا وجود لسعر رسمي، وهذه الصفة هي نفسها التي تُطلَق على السعر السابق المثبت.

في خطّة التعافي التي أعدّتها حكومة الرئيس حسان دياب، اعتُمد سعر صرف للدولار الواحد يبلغ 3500 ليرة. يومها كان الأمر مستهجناً باعتبار سعر الصرف المقترح يساوي أكثر من ضعفي السعر المعتمد رسمياً. وفي مرحلة ما من التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وبالتحديد يوم كان سعر الصرف أقل من 20 ألف ليرة، اقترح ممثلو الصندوق رفع السعر المعتمد رسمياً إلى 15 ألف ليرة باعتباره أقرب إلى سعر السوق الحرّة الذي يمكن خفضه وضبطه ضمن هذا المستوى. لكن لم توافق الحكومة على هذا الأمر. ولم يعد النظر بهذا الأمر، إلا عندما أقرّت الحكومة الاتفاق مع الصندوق على مستوى الموظفين (الاتفاق الأولي)، إذ كان من أبرز شروطه أن يوافق مجلس النواب على موازنة عامة «للبدء في استعادة المساءلة المالية». وعندما نوقش مشروع الموازنة في الحكومة ولاحقاً في مجلس النواب، اقترحت مجموعة واسعة من الأسعار من أبرزها 14 ألف ليرة، 16 ألف ليرة، و20 ألف ليرة... وفي النهاية اتفق على سعر 15 ألف ليرة للدولار الواحد على اعتبار أنه رقم مناسب لتعزيز الإيرادات ولا يؤلّب الشارع ضدّ القوى الحاكمة، إنما لم يُعرف لهذا الاختيار أي سبب اقتصادي.

> يسمّى السعر المعتمد رسمياً «سعر التداول» إذ لا وجود لسعر رسمي

ولم يكد مجلس النواب يقرّ الموازنة العامة، حتى أصدر وزير المال يوسف الخليل بياناً تضمن أن تعديل سعر الصرف المعتمد رسمياً جاء «بالاتفاق بين وزارة المالية والمصرف المركزي»، معتبراً أنه مجرّد إجراء تصحيحي يستند إلى المادتين 75 و83 من قانون النقد والتسليف، علماً بأن هاتين المادتين تتحدثان عن خسائر وأرباح العمليات التي تنتج من تدخلات مصرف لبنان بشكل استثنائي لبيع العملات الأجنبية وشرائها من الجمهور، وتغطيتها من المال العام على شكل سندات خزينة... لكن هذا البيان المباغت، أثار بلبلة واسعة استدعت من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي التراجع عنه بتصريح مراوغ بالالتفاف على ما أحدثه من ضجّة. إنما بتصريحات أخرى من ميقاتي، ومن الخليل، ومن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أُعيد التأكيد، مراراً، أن سعر الصرف سيُرفع اعتباراً من أول شباط 2023 إلى 15 ألف ليرة لكل دولار، وذلك من دون أن يصدر أي قرار مُعلن بهذا الخصوص لتفنيد السند القانوني المُعتمد. فهل الأمر من صلاحية مصرف لبنان، أم وزير المالية، أم الحكومة، أم مجلس النواب، أم بعضهم بالتكافل والتضامن؟ بهذه الضبابية، أصدر حاكم مصرف لبنان لائحة أسعار الصرف المعتمدة، وأبلغها للجمارك من أجل احتساب الدولار الجمركي، وفيها أن سعر الدولار أصبح 15 ألف ليرة. ثم أصدر سلامة تعديلات على التعميمين 158 و151 تشير إلى أن ما ستدفعه المصارف بالليرة مقابل ودائع الدولار سيكون على سعر الصرف الجديد.

هذا السياق، يُعيد التذكير بالقرار الصادر في مطلع التسعينيات عندما تقرّر أن يكون سعر الصرف المعتمد 1507,5 ليرات وسطياً. لكن اللافت أن أحداً لم يجد أي سند قانوني لعملية التسعير هذه، باستثناء أن مصرف لبنان يثبّت السعر ضمن هامش 1501 ليرة و1514 ليرة، بقوّة قدرته على التدخّل في السوق بائعاً أو شارياً للدولارات. وهو أمر لا يشبه أبداً ما يمرّ به لبنان اليوم.

ويأتي سعر الصرف الجديد، في سياق ارتفاع سعر الصرف في السوق الحرّة. وهذا الأخير يمثّل السعر الفعلي الذي يقود كل الأسعار الأخرى للسلع والخدمات في الاقتصاد. وقد بلغ أمس نحو 62 ألف ليرة، أي أن السعر المعتمد رسمياً بات يوازي 24% أو نحو أربعة أضعاف السعر السوقي، ونحو 40% من السعر المعتمد من قبل مصرف لبنان على منصّة «صيرفة».

بهذا المعنى، يتم تكريس تعدّدية الأسعار بقرارات لا سند قانونياً لها، على رغم أن نتائجها تشمل الموازنة العامة والقطاع الخاص أيضاً. إذ يرتّب السعر الجديد نتائج واسعة في السوق، لا سيما على جبهتي الضرائب وميزانيات المؤسسات المالية. هنا يبرز دور قوى السلطة في الاهتمام بتداعيات السعر الجديد على أصحاب الرساميل حصراً، مقابل لا مبالاة على جهة الأفراد المستهلكين. فعلى رغم أنه، باعتراف صندوق النقد الدولي، هناك فجوة كبيرة في العبء الضريبي المترتب على مداخيل الأفراد، مقابل معدلات ضريبية أقل على أرباح الشركات وأصحاب الرساميل والثروة، إلا أنه بنتيجة تعديل سعر الصرف، أصبح العبء أكبر على الأفراد. وهناك مستويات عدّة تصيب هذه الفئة، أكبرها ما يصيب الضرائب المترتبة على أصحاب المداخيل بالليرة الذين بات عليهم أن يسدّدوا ضرائب أكبر نسبياً من تلك التي يسدّدها أصحاب المداخيل بالدولار، وهي أكبر حتماً من تلك التي يسددها أصحاب الرساميل والثروة. فأصحاب الرساميل لديهم القدرة على التلاعب بالتصاريح الضريبية، ولديهم مصلحة كبيرة في التصريح عن مداخيل الموظفين للتخفيف من العبء الضريبي الواقع على الأرباح. إذاً، يتّسم التعديل في سعر الصرف بالعبثية والاستنسابية التي تزيد الفجوة في الدخل والثروة، وتعزّز اللامساواة بين أقليّة ذات قدرات كبيرة، وأكثرية لا حول لها ولا قوّة. وفي ما يلي، ثمة محاولة للإجابة على بعض الأسئلة المترتبة على نتائج تعديل سعر الصرف؛

■ ماذا يعني سعر الصرف البالغ 15 ألف ليرة بالنسبة للمودعين؟

اعتباراً من صباح اليوم، بدأت المصارف تسعّر التزاماتها تجاه المودعين بقيمة 15 ألف ليرة لكل دولار. بالتالي بات بإمكان المودع أن يسحب من وديعته على هذا السعر، إنفاذاً للتعميم الصادر عن مصرف لبنان الذي رفع سعر صرف دولار الوديعة من 8000 ليرة إلى 15 ألف ليرة. وخفض سقف السحب من 3000 دولار كحد أقصى إلى 1600 دولار. سيؤدي هذا الأمر إلى تباطؤ عملية تذويب الودائع، وسيمنح المودعين ليرات أكثر مقابل دولارات أقل تسحب من وديعتهم، إنما يأتي الأمر في سياق ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الحرّة، بالتالي تقلصت قيمة الليرات المسحوبة أكثر من السابق. أي أن الكمية الإضافية من الليرات لن تكون لها قيمة أكبر لشراء السلع والخدمات.

■ هل يؤدي التعديل في سعر الصرف إلى تعديل في سعر الدولارات المصرفية؟

خلال الأشهر الأخيرة انخفضت قيمة الدولار المصرفي إلى 14% بالدولار النقدي. وكانت التوقعات تشير إلى أنه مع ارتفاع سعر الدولار المعتمد رسمياً إلى 15 ألف ليرة، سيرتفع سعر الدولار المصرفي إلى أكثر من 20% بالدولار النقدي، أي أن التعديل سيعزّز سعر الدولار المصرفي، لكن لم يحصل ذلك لأن سعر الدولار النقدي مقابل الليرة ارتفع إلى 62 ألف ليرة، أي أن الهامش بين الدولار المصرفي والدولار النقدي بقي قريباً من حدوده السابقة. فضلاً عن أن خفض سقف السحب، ضغط بشدّة على سعر الدولار المصرفي. لذا، فإن سعر الدولار المصرفي المسحوب بشيكات لم يتعزّز، بل بالعكس سجّل انخفاضاً إلى 13% بالنسبة للشيكات المحرّرة بأرصدة صغيرة.

■ هل سيتغير تسديد القروض؟

بالنسبة للقروض بالليرة اللبنانية لن يتغيّر شيء. أما بالنسبة للقروض بالدولار التي تسدّد بما يوازيها بالليرة، أصبحت تسدّد بشكل صريح وواضح على سعر صرف يبلغ 15 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد. وهذا الأمر محدد بتعميم صادر من مصرف لبنان. لكن إذا قرّر الزبون تسديد ما يستحق عليه من دفعات بالدولار المصرفي، فإن الأمر يتم باستنسابية تبعاً لكل مصرف، علماً بأنه لا يوجد في القانون ما يمنع تسديد كامل القرض بشيك مصرفي بالدولار إذا كان القرض بالدولار. والمصارف لا تمانع في تسديد قروض الدولار بواسطة الدولار النقدي، إنما المشكلة التي تحصل متصلة بسعر الصرف المعتمد لهذه العملية.

■ كيف يتم تسديد المعاملات الرسمية؟

أصدرت وزارة المال مجموعة قرارات تحدّد كيفية تسديد الضرائب والرسوم التي احتسبت في الموازنة العامة، لكن اللافت أن بعضها احتسب سعر الدولار على «صيرفة» وبعضها الآخر احتسب على أساس 15 ألف ليرة. ما جرى تعديله فعلاً هو قاعدة احتساب سعر الصرف، لكن بعض الرسوم التي ليست بالعملة الأجنبية ازدادت على أساس معدلات مختلفة عن الـ10 أضعاف التي احتسب سعر الصرف على أساسها. باختصار، هناك مجزرة تعدد أسعار صرف في وزارة المال، وبعض قراراتها أثار استهجان مجموعة واسعة من الشركات والأفراد على اعتبار أن الوزارة طلبت في بعض الحالات تسديد الضرائب والرسوم المتوجبة عليهم نقداً أو نصفها نقداً بالليرة اللبنانية. أي أن الشيك بالليرة بات نصف مقبول من الدولة اللبنانية، وهو أمر أسهم في انخفاض القيمة الاستبدالية للشيكات بالليرة بليرات نقدية، إلى 20%، أي يُحسم من قيمة الشيك 20% من أجل استبداله بليرات نقدية.

■ كيف سينعكس قرار تعديل سعر الصرف على ميزانيات المصارف؟

سينعكس القرار بتكريس تعددية أسعار الصرف في الميزانيات، سواء في المصارف أو لدى الشركات التجارية الأخرى. لكن بالنسبة للمصارف، حيث الالتزامات المترتبة عليها تجاه الزبائن، أي الودائع، أصبحت قيمها أكبر، فإن هذا الأمر يرتب عليها خسائر كبيرة. وهو أمر تلافاه حاكم مصرف لبنان عندما أتاح للمصارف إعادة تخمين أصولها العقارية على سعر «صيرفة»، وتسجيل نصفها في رأس المال، ما سيعوض خسائرها الكبيرة المتحققة نتيجة التعديل في سعر الصرف.

تقرير

حراك جنبلاط:
سحب معوض وتثبيت قائد الجيش

رلى إبراهيم

أنهى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط رحلة النائب ميشال معوض كمرشح لرئاسة الجمهورية بعد ثلاثة أشهر على تبني ترشيحه، أو بالأحرى بعد تلبيته مطلب رئيس مجلس إدارة مصرف «سوسيتيه جنرال» أنطون صحناوي بدعمه. يومها عمل «البيك» على تسويق معوض لدى السفير السعودي في لبنان وليد البخاري الذي تولى بدوره الطلب من رئيسي حزبي القوات اللبنانية والكتائب سمير جعجع وسامي الجميل التصويت له. مرّ الوقت الضائع، وانتقل جنبلاط من اللعب على المستوى الضيق إلى المبادرة لاستعادة دوره كبيضة قبان بطرح مبادرة من 3 أسماء وبدء جولة تشاورية مع القوى السياسية. ورتب اللائحة ابتداء بقائد الجيش جوزيف عون ثم الوزير السابق جهاد أزعور فالنائب السابق صلاح حنين ساحباً اسم معوض من المفاوضات الجدية. وهو ما سيقود معوض، بحسب المعلومات، إلى سحب ترشيحه في الأيام المقبلة حفظاً لماء الوجه ولأنه لم يتبق له في الميدان إلا جعجع. كما أن السعودية لم تدعمه إلا صورياً ولم توعز إلى النواب السنة الدائرين في فلكها بالتصويت له مما أفقده أقله 10 أصوات إضافية. وقد حاولت «الأخبار» التواصل مع معوض إلا أنه لم يجب.

إذاً، انتقل جنبلاط إلى الخطة «ب» طارحاً ثلاثة مرشحين يُعتقد أنهم يُشكلون مساحة مشتركة بين فريقي 8 و14 آذار. ففي ظل عدم توافق حزب الله والتيار الوطني الحر من جهة، ونواب المعارضة أنفسهم من جهة أخرى، وفي ظل الخلاف المسيحي - المسيحي، استغلّ جنبلاط اللاتوافق لاستعادة دور كان قد فقده في عهد رئيس الجمهورية السابق ميشال عون، أي بيضة القبان والتأثير في أي معادلة سياسية. لذلك يعمل اليوم للمشاركة في صناعة الرئيس المقبل، ولا ضير هنا من مناكفة حليفه المفترض، سمير جعجع، خصوصاً بعد حديث الأخير عن ضرورة إعادة النظر في كل التركيبة اللبنانية إذا جاء رئيس للجمهورية يدعم من حزب الله. فـ«البيك» المتوجس دائماً من «التقسيم»، وجد في مضمون كلام جعجع ما يمسّ بوجوده وما يدفعه باتجاه الاتصال بمسؤولي حزب الله للقائهم وعرض مبادرته الثلاثية، وفعل ذلك من دون تنسيق مسبق مع القوات لإيجاد مخرج مُشرّف لمعوض. لكنه في المقابل أدرج ضمن اللائحة اسم قائد الجيش وهو اسم مقبول من جعجع - أقله كما يصرح في الإعلام - موجهاً إشارات إيجابية إلى الفرنسيين والأميركيين الذين يدعمون وصوله إلى بعبدا، وبدرجة ثانية السعوديين. وأورد اسم جهاد أزعور باعتباره مقبولاً من النائب جبران باسيل، في حين أرضى «التغييريين» بإدخال اسم أحد مرشحيهم المفترضين صلاح حنين.

> الزعيم الدرزي يسعى إلى توافق محلي على رئيس مقبول عربياً وغربياً

> رؤساء الطوائف المسيحية لدعوة النواب المسيحيين إلى بكركي

عبر رؤساء الطوائف المسيحية في لبنان، إثر لقاء في بكركي أمس، عن «قلقنا العميق تجاه الأزمة الاقتصادية التي تواجه لبنان»، وطالبوا المسؤولين في الدولة بإيجاد «حلول للأزمات الراهنة التي تؤدي إلى هجرة أبنائنا». كما دعوا المجلس النيابي إلى «الإسراع في القيام بواجبه الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية»، مشيرين إلى أن «لنا كل الثقة بتضامن رؤساء الطوائف الإسلامية معنا بدعوتنا إلى انتخاب رئيس للجمهورية، وحثينا البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي على دعوة النواب المسيحيين للاجتماع في بكركي، وحثّهم على المبادرة سوياً، مع النواب المسلمين، وفي أسرع وقت ممكن، لانتخاب رئيس للجمهورية».

تؤكد المعلومات أن جنبلاط لم ينسق في مبادرته هذه مع أي جهة خارجية، وزيارة النائب وائل أبو فاعور الأخيرة إلى الرياض لم تأت بالنتائج المرجوة إذ لم يسمع هناك «لا كلمة حق ولا كلمة باطل» حول الاستحقاق الرئاسي. فالسعودية «ما زالت تتمسك بأولوية الاتفاق على سلة سياسية تقود إلى اتفاق سياسي يكون الرئيس ضمنه». أما زيارة جنبلاط إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة أول من أمس فأتت بفعل عكسي، إذ سمع من بري نصيحة بالتخلي عن اسم قائد الجيش.

وبحسب مصادر مطلعة، لم يتمكن جنبلاط من إقناع بري بأي من مرشحيه، أو بالأحرى بعون، ولا تمكن بري من حثّه على السير برئيس تيار المردة سليمان فرنجية. فجنبلاط في حسابات كالانتخابات الرئاسية «لا يخطو خطوة من دون ضوء أخضر سعودي أولاً ثم فرنسي - أميركي، ومن دون قبض ثمن أصواته سياسياً أكان في ما يخص دوره في المعادلة أو قاعدته ووجوده في الجبل».

وحتى الساعة، لم يستشف أي جديد في الرياض ولو همساً لا بل «تبلغ من السفير السعودي وليد البخاري طلب المردة منه المرور إلى بنشعي من دون أن يتلقى الأخير بعد أي موافقة من القيادة السعودية على رغم مرور نحو شهرين». لذلك، يستحيل على زعيم المختارة السير بمرشح لا يكون هناك تقاطع حوله محلياً وخليجياً وغربياً.

وفي ظل الضبابية المخيّمة اليوم، فإن المرشّح الرئيسي لجنبلاط هو قائد الجيش لعلمه المسبق أنه مشروع توافق من هذا النوع. وتقول المعلومات إن النائب تيمور جنبلاط الذي تراس وفداً إلى بكركي، لقي تجاوباً كبيراً لدى البطريرك بشارة الراعي حيال اسم جوزيف عون. وهو ما دفع النائب راجي السعد إلى الحديث من الصرح عن «التراتبية في الأسماء» وعن «حلول عون في الصدارة». المعضلة هنا أن كتلة قائد الجيش لم تفصح عن نفسها بعد وسط التداول بأسماء ستة نواب عونيين سيوالونه في حال طرح اسمه على التصويت في المجلس النيابي، إضافة إلى نواب القوات والاشتراكي وجزء من نواب المعارضة، غير أن المشكلة الأساسية تكمن في غياب أي معادلة حسابية حتى الساعة تؤمن له الثلثين لإجراء تعديل دستوري يتيح له الترشح للرئاسة.

بحسب المعلومات، قد يسحب ترشيحه في الأيام المقبلة حفظاً لماء الوجه (هيثم الموسوي)

قضية

مجمع الحدث في خطر

على عجلٍ، استدعى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، صباح أمس، لجنة موظفي المجمع الجامعي في الحدث واستمهلها حتى موعد جلسة مجلس الوزراء، للاستمرار بتسيير المرفق العام. هل تعي الحكومة حجم المأزق الذي يعيشه المجمع وتجترح الحلّ للحفاظ عليه؟

فاتن الحاج

هل يدخل استمهال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي للجنة موظفي مجمع الجامعة اللبنانية في الحدث ومطالبتها بالاستمرار في تسيير المرفق العام، في سياق شراء الوقت إذا كانت شركة «دنش» للمقاولات والتجارة، الملتزمة عقد التشغيل والصيانة في المجمع، حسمت خيارها فعلاً لجهة عدم الموافقة على أي تمديد أو تجديد لعملها في الجامعة مهما كلف الثمن، أم أن هناك إمكانية لترجيح التسوية السياسية مرة أخرى في الربع الساعة الأخير؟

في المبدأ، أعلنت الشركة التوقف عن إسداء الخدمات لمنشآت المجمع، ابتداء من 31 كانون الثاني الماضي، مخلية مسؤوليتها عن أي ضرر لاحق، وأشارت هيام العلي التي كانت تتولى المديرة الإدارية للمشروع، في اتصال مع «الأخبار» إلى أنها لم تعد تحمل هذه الصفة، باعتبار أن الشركة لم تعد لها أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالمشروع، وتتواجد الحلي في المكان كموظفة سابقة في الشركة ولمؤازرة زملائها. وبينما تتوقع أن تكون هذه المرة غير كلّ المرات، لا سيما بعد تأخير المستحقات 36 شهراً، بما فيها 133 مليار ليرة أقرّها مجلس الوزراء ولم تُصرف بعد، تنقل عن رئيس مجلس إدارة الشركة، محمد دنش قوله للجامعة والحكومة إن «قرار المغادرة نهائي ولا رجوع عنه، وإذا بدكم احبسوني أو خذوا الشركة، ولكن لا تقولوا لي عد إلى الجامعة».

وكان ميقاتي استهل موظفي المجمع حتى موعد جلسة مجلس الوزراء، المنتظر عقدها الاثنين أو الثلاثاء المقبل، باعتبار أن ملف الجامعة مدرج على جدول أعمال الجلسة، وسيصار إلى إيجاد حل للخدمات الفنية للمجمع وديمومة عمل الموظفين. المسؤول العمالي في الشركة، بشير زعيتر، قال إننا «وافقنا على طرح ميقاتي لأننا ببساطة لا نستطيع أن ندير ظهرنا بهذه السهولة ونترك مكاناً حيوياً يضم بنك دم ومختبرات طبية ومركز لقاحات وغيرها». وأشار إلى أننا «نترقب قرار مجلس الوزراء لنبني على الشيء مقتضاه، وما يهمّنا هو الحفاظ على ديمومة عملنا، وإعطاؤنا جزءاً من الرواتب بالدولار، بعدما كان معدل الرواتب في شركة دنش لا يتجاوز 3 ملايين ليرة لبنانية». وأوضح أن شركة دنش دفعت لهم أمس كلّ المتأخرات من منح مدرسية وغيرها.

المهندس بديع علي أكد لـ«الأخبار» أننا باقون للمشاركة في تحمّل المسؤولية، سائلاً ما إذا كان ما يحصل هو حرب على الجامعة اللبنانية لمصلحة الجامعات الخاصة؟

> مجمع بهذه الضخامة لا يمكن إلّا أن يدار مركزياً بالمستوى الفني المطلوب

وعلمت «الأخبار» أن أحد الخيارات المطروحة في الجلسة هو التمديد 3 أشهر للشركة الحالية، في انتظار استكمال الجامعة لإجراءات المناقصات وإمكان تلزيم شركة أخرى. إلا أن مصادر جامعية مسؤولة لا تعوّل كثيراً على الجلسة لاجتراح الحل المنتظر، بالنظر إلى أن قرار «دنش» المتمثل برفض تسلّم المجمع من جديد، مشيرة إلى أن الحل الوحيد هو الموافقة، بعد فضّ عروض المناقصة العمومية الأخيرة (التي أطلقتها الجامعة) في 15 كانون الثاني الجاري، على اتفاق بالتراضي مع شركات للصيانة والنظافة، وتأمين مبلغ بالفريش دولار للصيانة والموافقة على نقل اعتماد بقيمة 60 مليار ليرة من احتياط الموازنة. وفي المعلومات، أن مجلس الإنماء والإعمار، ممثل الحكومة في العقد مع شركة «دنش» نفض يده من الموضوع، وأرسل كتاباً إلى رئاسة الحكومة يشير فيه إلى أن الجامعة لم تحدّد من سيتسلم المجمع، ويطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته من الجيش أو القوى الأمنية. يذكر أن المجلس هو من كان ينظم المناقصات العمومية وليس الجامعة، فلماذا تقاعس عن هذه المهمة أخيراً؟

لماذا لا تتسلم الجامعة؟

في كلّ مرة ينتهي فيها عقد الشركة الملتزمة التشغيل والصيانة، تقع المدينة الجامعية وموظفو الشركة على السواء تحت رحمة المتعهد. في كلّ مرة، يجد الموظفون أنفسهم مهدّدين بقطع رواتبهم أو بالصرف التعسفي الشامل، فيما أصحاب القرار في الدولة يصرّون مجدّداً على تلزيم هذه الأعمال الحيوية إلى شركة خاصة والارتهان كلياً لمصالحها. المعنيون بأحوال الجامعة لا يزالون يطرحون السؤال نفسه: ألم يحن الوقت لأن تضع الجامعة هيكلية تحدّد فيها حاجاتها من العمال والموظفين للقيام بمهمات التشغيل والصيانة فتطلب توظيفهم بمواصفات وشروط عبر مجلس الخدمة المدنية مثلاً؟ في اعتقاد عمداء ومديرين في الجامعة، أن كلفة التشغيل والصيانة عالية جداً، وبمقدور الجامعة الاستغناء عن نصف كلفة العقد مع الشركة الخاصة.

هذا ليس رأي رئاسة الجامعة ومهندسو الشركة، إذ أشار علي إلى أن مجمعاً جامعياً بهذه الضخامة (تبلغ مساحته 800 ألف متر مربع منها 376 ألف متر مربع مساحة مبنية و33 ألف طالب) لا يمكن إلّا أن يدار مركزياً بالمستوى الفني المطلوب، وبواسطة شركة تتولى إبرام عقود مع الشركات المصنّعة للتجهيزات والمعدات الضخمة للتدفئة والتبريد والكهرباء والمياه التي تقوم هي عملياً بصيانتها. وسأل ما إذا كانت الجامعة قادرة على توظيف مهندسين وعمال وموظفين بخبرات معينة، مشيراً إلى أنّ التركيبة المالية للجامعة لا تسمح بإدارة عقود من دون موازنة مقدمة منذ بداية العام الجامعي.

يتحدث علي عن حجم العمل الذي تقوم به الشركة لجهة صيانة أجهزة فنية متطورة، لافتاً إلى ما يسميه إنجازاً تحقق على خلفية الطوفان الذي حدث في عام 2013، إذ تم تشييد بنية تحتية لتصريف مياه الحدث. يقول: «ألم يسأل المسؤولون أنفسهم لِمَ لَمْ تطف الجامعة منذ ذلك الحين؟ هل عقاب الشركة يكون بحرمان الموظف فيها رغيف الخبز؟». يذكر أن عدد الموظفين في التشغيل والصيانة والنظافة موظف، بحسب لجنة الموظفين.

600 موظف ينتظرون الحفاظ على ديمومة عملهم (هروان بو حيدر)

المنظمات الدولية: لسنا الدولة لندعم تعليم اللبنانيين

تحمّل وزارة التربية وروابط التعليم منظمة اليونيسيف، والبنك الدولي في لبنان، وكلّ من يعمل تحت راية «الجهات المانحة» المسؤولية عن تعطّل العام الدراسي الحالي، على إثر تراجعها عن وعود يُقال إنّها قطعتها مطلع العام تقضي بـ«تمويل حوافز مالية بالعملة الأجنبية للأساتذة

> اليونيسيف: لا يوجد أي خطة لدمج السوريين مع اللبنانيين في دوام واحد

والعاملين في الحقل التربوي»، بغية إطلاق العام الدراسي بشكل سلس ومتواصل ومن دون إضرابات.

«الأخبار» تواصلت مع منظمتي «اليونيسيف» و«البنك الدولي» لفهم ما جرى بشكل واضح بينهما وبين الوزارة مع مطلع العام الدراسي الحالي، وما يجري تداوله عن وعود قُطعت ثم نُكثت. المفاجأة كانت أن المنظمتين لم تتردّدا في الإجابة بشكل واضح «نحن لسنا الدولة»، ما يعني عدم الاعتراف بأيّ من الوعود التي أطلقها وزير التربية عباس الحلبي بثقة عالية، عن دور الدول المانحة في إنقاذ العام الدراسي لدرجة «طلب الاستقالة من الأساتذة الذين لا تعجبهم هذه التقديمات». وهذا ما يذكّره كلّ من حضر جلسة 28 أيلول الفائت، المشتركة مع مسؤول منظمة «اليونيسيف» في لبنان إدواردو بيجيدير. يومها أكّد الحلبي «دفع 130 دولاراً كحوافز»، وبحسب حاضرين في المؤتمر «رفع بيجيدير إبهامه موافقاً على كلام الوزير».

لا عهود

ولكنّ منظمة اليونيسيف تؤكّد ردّاً على أسئلة «الأخبار» أنّها «لم تتعهد دفع حوافز للأساتذة بالعملة الأجنبية». في المقابل تشير إلى «مدفوعات مستقبلية بالدولار، محصورة بصناديق الأهل، ولجان المدارس». أما البنك الدولي، فلا يشير إلى دفع أيّ مبلغ هذه السّنة، ولكنّه في صدد «النقاش مع وزارة التربية الدعم الممكن توفيره لإعادة افتتاح المدارس». يتابع البنك الدولي «ودعم الحكومة اتخاذ إجراءات ملموسة في سبيل تحسين كفاءة قطاع التعليم في لبنان بثقة عالية، عن دور الدول المانحة في إنقاذ العام الدراسي لدرجة «طلب الاستقالة من الأساتذة الذين لا تعجبهم هذه التقديمات». وهذا ما يذكّره كلّ من حضر جلسة 28 أيلول الفائت، المشتركة مع مسؤول منظمة «اليونيسيف» في لبنان إدواردو بيجيدير. يومها أكّد الحلبي «دفع 130 دولاراً كحوافز»، وبحسب حاضرين في المؤتمر «رفع بيجيدير إبهامه موافقاً على كلام الوزير».

..ولا دمج للسوريين

وبعد انتهاء الفصل الأول من العام الدراسي في القطاع الرّسمي، يظهر أنّ إبهام بيجيدير المرفوع لم يعنِ شيئاً، فلا حوافز تدفع، ولا أموال في وزارة التربية، والعام الدراسي على حافة الهاوية. ولتبرير كلّ ما سبق، و«شدّ العصب اللبناني»، تسوّق جهات في وزارة التربية «اشتراط الجهات المانحة دمج السّوريين مع اللبنانيين للدفع». ردّاً على هذا السّؤال تنفي اليونيسيف «وجود أيّ خطة لدمج السّوريين مع اللبنانيين في دوام واحد، وفي المقابل تدعو إلى حصول جميع الأطفال على تعليم جيّد وشامل بغض النظر عن جنسيتهم».

وعليه، لن تدفع الجهات المانحة أيّ أموال لأساتذة التعليم الصباحي، و«لن تغطي أي علاوات أو مساعدات اجتماعية إضافية». ويقابل الأمر الاستمرار بدفع رواتب حوالي 12500 أستاذ في الدوام المسائي (تعليم السّوريين) بشروط لم تحدّدها بشكل تفصيلي، ولكنّها أشارت إلى وجود البنود في «اتفاقية موقعة مع وزارة التربية في أيار 2022»، بالإضافة إلى الإشارة لـ«وجود نقاشات حول علاوة إنتاجية للأساتذة والعاملين في الدوام المسائي».

تصرفوا كدولة

وردّاً على سؤال عن «رؤية المنظمة لطريقة حل مشكلة الإضراب الحالي للأساتذة»، ترى «عدم إمكانية حلول المجتمع الدولي محلّ الحكومة، وتمويلها»، وتدعوها في المقابل إلى «إعطاء أولوية لحلول طويلة الأمد، من خلال ميزانية العام 2023، ودعم المعلّمين، وحفظ كراماتهم، فهم يضطرون للتوقف عن التدريس وإيجاد طرق عمل أخرى لكسب دخلهم». وحول «كيفية مراقبة الأموال التي تدفعها المنظمات في وزارة التربية»، تؤكّد اليونيسيف «توقفها عن تحويل الأموال مباشرة بعد العام الدراسي 2022/2021، واعتمادت الدفع مباشرةً للمعلّمين في الدوام المسائي عبر مكاتب شركة OMT».

فؤاد...

متابعة

تخوّف من جعل الإنجاز في أصل انعقادها

جلسة مجلس الوزراء التربوية: تحقيق المطالب أولاً

فؤاد بزي

يروّج لاجتماع مجلس الوزراء، في جلسةٍ مخصصةٍ للملف التربوي، على أنّه «عصا سحرية»، ويجري تحميله أكثر مما يحتمل وكأنّه «السّاعة الصفر التي سينقلب بعدها النظام التعليمي في لبنان إلى ما يشبه النظام في الدول الإسكندنافية»، ومن بعده ستنتهي مشكلات الأساتذة والمدارس الرّسمية والخاصة، ويخرج العام الدراسي عن طريق المطبات ليسير بسلاسة تامة.

وزير التربية عباس الحلبي، ومنذ أكثر من أسبوع يرى في التوجه إلى اجتماع كهذا «إنجازاً مهماً»، على الرغم من عدم تحديد موعد الجلسة من قبل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وترك الأمر رهن التوافق السّياسي حولها تارةً، وتأجيلها لحين «اكتمال تحضير الملف التربوي» من قبل الحلبي تارةً أخرى. في المقابل يشير نواب متابعون من لجنة التربية النيابية إلى «عدم تفاؤلهم بالجلسة، فالمطلوب تحقيق مطالب الأساتذة، لا عقد الاجتماع فقط». بعد الأول من شباط، لا يوجد أحد في لبنان يعيش على راتب ثابت لم يتغيّر «من أيام الـ1500»، سوى موظفي القطاع ومنهم أساتذة التعليم الرّسمي، والإنجاز بالنسبة لهؤلاء هو «تعديل رواتبهم، لا أخذ صور في جلسة مجلس الوزراء، فالعام الدراسي دخل مرحلة الخطر».

مسكّنات لا تعالج

«لا جدّية في التعامل مع الملف التربوي، والمعروض هي مسكّنات لن تعالج الأزمة»، بحسب إيهاب حمادة عضو لجنة التربية النيابية، الذي يتخوّف من «رد فعل سلبي للأساتذة»، متوقعاً «عدم خروج الجلسة، في حال عقدها، بسلّة حلول متكاملة، فالمتاح 6 ملايين دولار إضافية لوزارة التربية، فيما الحلّ يحتاج 40 مليوناً، عدا فروقات الطبابة، وضمان المتعاقدين». ولكنّ حمادة يرى حلولاً في أفق الأزمة، إلا أنّها لا تقارب مثل «تنفيذ قانون إعطاء وزارة التربية الـ500 مليار ليرة المقرّرة في مجلس النواب، والمنسية في الأدراج»، كما يشير إلى «قرض بقيمة 100 مليون دولار موجود في مصرف لبنان من أيام الوزير أبو صعب، مخصّص للقطاع التربوي، ولكنّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يرفض صرفه إلّا على السّابق طارق المجذوب الذي لم يقبل بذلك».

صيرفة خط أحمر

وعشية الجلسة المرتقبة «أواخر الأسبوع الجاري، أو مطلع الأسبوع المقبل»، بحسب تصريحات لميقاتي، الذي لم يحدّد تاريخاً واضحاً لعقدها، تتسارع الاجتماعات بين روابط التعليم، وبين أعضاء في لجنة التربية النيابية، وآخرها مع رئيس اللجنة النائب حسن مراد. وبنتيجتها، يؤكّد أعضاء الروابط أنّ «الإنجاز ليس أصل عقد الجلسة، بل الوصول إلى تحقيق المطالب، وأهمّها تمكين الأساتذة من سحب رواتبهم على منصة صيرفة، وفقاً لسعر الدولار الجمركي، أي 15000، وهذا خط أحمر». ويشير حسين جواد رئيس رابطة التعليم الأساسي إلى «أهميّة تأمين معيشة الأستاذ على طول السّنة، لا خلال العام الدراسي فقط»، في إشارة إلى دفع الحوافز بالعملة الأجنبية خلال فترة التعليم فقط، فـ«صيرفة يجب أن تستمر صيفاً وشتاءً»، ويؤكّد جواد «أهميّة مخرجات الجلسة، لا صورة الانعقاد فقط، وإذا كان الهدف منها إعطاء بدل إنتاجية بقيمة 250 ألف عن كل يوم مرفوض، لا يعنينا حالهم»، رافضاً المساومة على حقوق الأساتذة، إذ «لا سقف أعلى وسقف أدنى، لن نقبل بأقل من حقنا في تحسين الراتب، والحفاظ عليه من خلال صيرفة، وبدل نقل بالبنزين لا بالليرات، ودعم تعاونية الموظفين، والعقد الكامل للمتعاقدين». بدورها أوضحت مصادر الروابط خلال الاجتماع أن «لا عودة إلى التعليم براتب لا يُراوح من 450 إلى 600 دولار، فالدراسات تشير إلى حاجة العائلة في لبنان لهذا المدخول كي تعيش بشكل مقبول». أمّا بعد الجلسة، فـ«لا عودة مباشرة إلى التعليم قبل عرض ما سيتمّ تحصيله على الروابط، والجمعيات العمومية».

الوضوح والتصعيد

من جهة الأساتذة، هناك تخوّف كبير من جعل الإنجاز في أصل انعقاد الجلسة، لا تحقيق مطالبهم، إذ يشيرون إلى أنّ «العودة بـ130 دولاراً كحوافز لم تعد مقبولة في الوضع الحالي، والرواتب الثلاثة أقرّت عندما كان سعر الصرف يساوي 30 ألفاً، وهو اليوم يتجاوز الـ60»، رافضين بشكل قاطع «الحلول المناطقية» القائمة على توزيع المساعدات من قبل الفعاليات في المناطق، أو النواب، أو البلديات على أساتذة المنطقة، فـ«المطلوب حل كامل على مستوى لبنان». ومن الروابط يطلبون «عدم خيانتهم، واستخدام

لا عودة الى التعليم قبل تحقيق المطالب (هيلم الموسوي)

> المطلب الواضح سحب الرواتب وفقاً لسعر الدولار الجمركي

زخم التحرّك الحالي ورميه ورقة في وجه الحكومة، فهم من أطلقوا الإضراب لا النقابات».

بالإضافة لما سبق، يطالب علي خليل الطفيلي مقرّر فرع بعلبك في رابطة الثانوي الروابط بـ«الوضوح لمعرفة ما المطروح على جدول الأعمال، والتصعيد قبل جلسة مجلس الوزراء، كي لا تنعقد وتخرج بقرارات غير مناسبة، بالتالي سيكون الأساتذة أمام خسارة للرأي العام، والعام الدراسي كلّه، فهم لن يقبلوا العودة مغبونين إلى المدارس، ولو سحبت رواتبهم كلّها». ويرفض طفيلي «إعادة تدوير وزير التربية للدّ دولارات اليومية، وتغيير اسمها كلّ مرّة، فالمطلوب قبل كلّ شيء إعادة تفعيل تقديمات تعاونية الموظفين، فالأساتذة من دون تغطية صحيّة منذ ثلاث سنوات، وتصحيح الرواتب في الموازنة العتيدة، وبدل نقل حقيقي باللبنيرات لا بالليرات»، رافضاً المنطق الحكومي القائل بـ«بتعديل احتساب الدولار لكلّ شيء سوى رواتب القطاع العام»، مشيراً إلى «مخالفة وزير الاقتصاد الأخيرة التي تسمح بتسعير السّلع بالعملة الأجنبية».

تقرير

الإضراب «عالقطعة» في التعليم الخاص

على رغم عدم التزام معلمي مدارس خاصة كثيرة بالإضراب التحذيري لنقابة المعلمين أمس، فإن النقيب هو عمل تعاضدي وليس إضراب ناجح، باعتبار أن الخروق معهودة سابقاً وليست أمراً جديداً، ملوّحاً بالتحضير لخطة تصاعدية مقبلة، في انتظار ما سيرشح عن الجلسة المرتقبة لمجلس الوزراء من حلول للقطاع التعليمي الخاص.

محفوض استغرب في اتصال مع «الأخبار» أن يجري التعاطي مع الإضراب «عالقطعة»، في إشارة إلى تعليل بعض المعلمين خرق القرار النقابي بأن مدرستهم أعطتهم حقوقهم الشخصية، مشيراً إلى أن «العمل النقابي هو عمل تعاضدي وليس مقبولاً قول البعض إنهم أخذوا المساعدة الاجتماعية، فالإضراب لم يكن لتحصيل المساعدة، إنما لإعادة النظر بكل الواقع الوظيفي المتردي للمعلمين». وسأل: «ليس من بين غير المضربين من سيتقاعد هذا العام من مدرسته؟ ألم يسأل نفسه على أي سعر صرف سيكون راتبه التقاعدي أو تعويضه مثلاً؟». وأوضح محفوض أن الخطوة ليست إضراباً بقدر ما هي عجز عن استكمال العملية التعليمية، لافتاً إلى أن «المنظومة السياسية هي التي أجهزت على القطاع التربوي وأخذت التلامذة رهينة وليس المعلمين».

لكن في بعض المدارس التي عاشت يوماً دراسياً عادياً أمس، معلّمون أطلقوا حوارات مع إدارات مدارسهم، وبدوا راضين عن المكتسبات التي حققوها، كما حصل مع المعلمين في المدارس التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية مثلاً، إذ أشارت عضو لجنة المعلمين في مدرسة ليسيه فردان، جوسلين نجار، إلى أن اللجنة لم تقف يوماً ضد القرار النقابي لكن «ما حصل في مدارسنا أن الإدارات وافقت على عدد من المطالب التي رفعتها لجان المعلمين ومنها التأمين الصحي الذي يسمح للمعلم بدخول المستشفى فيما المؤسسة تغطي التكاليف بالدولار الأميركي وقد جرى ربط النزاع مع الإدارة على التحاليل الطبية الخارجية». كذلك لفتت إلى أنه «جرى تحويل نحو 35 في المئة من راتب المعلم إلى الدولار الفريش، وغيرها من التقديمات التي تؤمن لنا الحد الأدنى المطلوب للاستمرار في عملنا، علماً بأن يوم الإضراب بات يحسم من الراتب».

(الأخبار)

دعوة خاصة

تقرر انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لنقابة «أصحاب شركات ومؤسسات بأصناف النقل السياحي» المرخّصة بموجب القرار الصادر عن حضرة وزير العمل تحت رقم ١/٤٢ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٣، وذلك بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٧ في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مركز شركة نقليات سعد ش.م.ل. بيروت - كورنيش النهر - تريليوم بلدنغ - الطابق الأول، وفي حال عدم إكمال النصاب القانوني يكون الإجتماع في المكان عينه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٤ ويكون النصاب القانوني متوفراً بمن حضر.

تُقدم طلبات الترشيح في مهلة أقصاها ٢٠٢٣/٢/١٢ لدى أمانة السرّ.

السادة المساهمون في شركة
MODY Shipping Company ش.م.ل.
(أوف شور)
المحترمون
دعوة لحضور جمعية عمومية
بصفتي مفوض مراقبة شركة MODY Shipping Company ش.م.ل. (أوف شور) (فيما يلي «الشركة»)، المسجلة في السجل التجاري في بيروت برقم ١٨٠٥١٦٧/، وسنداً لأحكام المادة ١٧٦/ من قانون التجارة اللبناني ولأحكام المادة ٣٧/ من النظام الأساسي للشركة،
وبناء لطلب مساهمي «الشركة» الذين يمثلون أكثر من خمس رأسمالها،
جئنا بموجبه ندعوكم لعقد جمعية عمومية عادية أولى في مركز الشركة الكائن في القمر رقم ٢٧/ من العقار رقم ٥١٧٨/ من منطقة المصيطبة العقارية في تمام الساعة الواحدة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ٢٠٢٣/٢/٢٧، على أن يكون جدول الأعمال كالتالي:
١) الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفوض المراقبة عن اعمال سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١ ودرس الميزانية وحساب الأرباح والخسائر العائدة لكل من السنتين المذكورتين والمصادقة عليهما؛
٢) ابراء ذمة مجلس الإدارة السابق عن كافة اعمال سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١؛
٣) أمور أخرى مختلفة.
مفوض المراقبة
الخبير ميشال جورج ريبز

الديموقراطية بين التمثيل والتعبير

قراءة في أطروحة أنطون سعادة

علي حمية*

تمهيد

في ربع القرن الأخير، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانفراط عقد الكتلة الشرقية، ساد اعتقاد قويّ، في العالم الغربي الليبرالي، بأن نجم الاشتراكية أفلَ إلى غير رجعة، وإنَّ الرأسمالية استعادت ألقها القديم. لكنّ الرأسمالية الليبرالية التي تدّعي انتصاراً وهيمنة في عالم اليوم، هل حملت، فعلاً، حلولاً حقيقية لمشكلات العالم المعاصر، أم أنها -كصنوها الاشتراكية- سقطت في التجربة، على الرغم من مكابرتها بامتلاك القدرة على تجديد نفسها، عند كل منعطف؟

في مطلع الأربعينيات (حزيران 1942) من القرن الماضي، وبينما كانت «القوّات الفاشية» تتقدَّم في كل أوروبا منتصرة على خصومها من «الدول الديموقراطية» الليبرالية، انطلقَ صوتٌ معتدٌ بنفسه، من هذا المشرق، يعلن أن الديموقراطية الرأسمالية «أصبحت كابوس العامل والفلاّح» (سعادة، م6، ص93).

وفي نهاية الأربعينيات (1948) وقد خرجت «الدول الديموقراطية» منتصرة في الحرب العالمية الثانية، يعلن ذاك الصوت نفسه، بذات النبرة والقوّة والثقة، أنّ النظام الديموقراطي الرأسمالي الذي يزهو بانتصاراته الحربيّة لم تكن له من نتيجة اجتماعية غير «الحفز» على نظام حرب الطبقات، وإنه «لم يكن نظاماً صالحاً للبقاء لأنَّ المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي نتجت منه أحدثت، ولا تزال تحدث -حيثما بقي هذا النظام فاعلاً- تشنّجات واضطرابات كبيرة» (مرجع نفسه). وعليه، فإنَّ الديموقراطية الليبرالية التي خبرتها الشعوب المتمدنة، حتى اليوم، «لم تتمكّن من حلّ الأضاليل الاجتماعية-الاقتصادية التي نشأت مع تقدّم عهد الآلة وارتقاء التخصّص في الأعمال وتحديدها» (مرجع نفسه).

لذلك، فالبشرية تنتظر «تفكيراً جديداً» تنال به سعادتها وراحتها وحرّيتها، ويزعم صاحب هذا الصوت، وهو أنطون سعادة، إن هذه «البضاعة الجديدة» سيخرج أكثرها وأفضلها، من سوريا، بلاده!

في هذه المقاربة السوسيو-فلسفية، سنتعرَّف إلى طبيعة ما يسمِّيه سعادة بـ«البضاعة الجديدة» التي يعني بها شكلاً جديداً من الديموقراطية ألا وهو نظام «الديموقراطية التعبيرية» التي يزعم أنها تحمل حلاً لمشكلات العالم التي تتزايد، يوماً بعد يوم. حلاً يزيل، من جهة، «التشنّجات» و«الاضطرابات» التي أحدثها النظام الديموقراطي الليبرالي، ويفتح، من جهة ثانية، الطريق أمام نظام جديد يوحّد قوى الإنسان، المادية الروحية، في تفاعل إيجابي جامع، تنال به البشرية سعادتها وتقدّمها.

ظهرت التجربة الديموقراطية، أول ما ظهرت، في سورية الشرقية (العراق)، ثمّ انتقلت إلى الساحل السوري (الكنعاني)، ومنه إلى قرطاجة فأثينا وروما

1- في نشوء فكرة الديموقراطية

اعتُبرت اليونان، لوقت قريب، مهد الديموقراطية. غير أن الدراسات الحديثة التي ارتكزت إلى الاكتشافات الأركيولوجية المتأخرة في مناطق متفرّقة من الهلال الخصيب بدأت تعطي ثمارها في النصف الأول من القرن الماضي، واتّجهت إلى القول إن فجر الديموقراطية بزغ في هذه المنطقة من العالم القديم. وكان أنطون سعادة أول من نبّه إلى هذا الاكتشاف الجديد وأهميته، بانياً على أساسه مقولته في ما سمّاها «الديموقراطية الجديدة» أو «الديموقراطية التعبيرية».

ففي حديث إلى جريدة «لا رازون» (La Razon) الأرجنتينية في عددها الصادر في 21 أيار 1939، قال سعادة: «إنني ألفت الانتباه إلى أن سورية هي عنوان الديموقراطية التي أعطتها للعالم منذ قرون عديدة، والتي كانت مثالاً عديم النظر في انتخابها ملوكها على طريقة الاستفتاء الشعبي العام» (سعادة، م3، ص359).

وفي الثامن من أيار 1940، أي بعد سنة من تصريحه السابق، استعاد سعادة الفكرة نفسها في خطاب أمام الجالية السورية في مدينة سانت ياغو في الأرجنتين، حيث أشار إلى نشوء الديموقراطية في سورية، للمرّة الأولى، في التاريخ البشري (سعادة، م4، ص41). وكان سعادة نوّه بهذه الواقعة الجديدة، للمرّة الأولى، عام 1938 في كتابه «نشوء الأمم» حيث ذكر أنه «في المدينة السورية البحرية التي طبعت ثقافتها على البحر المتوسط كله، تحوّلت الرابطة القبلية القديمة إلى الرابطة الاجتماعية الواسعة، فزال باكراً ذلك الخضوع الأعمى للملك وزالت عن الملكية تلك الصبغة الإلهية التي كانت لا تزال ترافق الملك والأسرة المالكة في الإمبراطوريات البرية، وأصبح الملك، في ما بعد، يُنتخب انتخاباً مدى الحياة، فكان ذلك أصل الديموقراطية والجمهورية (...) في هذه المدينة (البحرية) ازدادت الحركة الاجتماعية والاختلاط الاجتماعي، وأخذت المصالح الخاصة تحلّ محلّ مصلحة العشيرة، وابتدأ الناس يشعرون باشتراكهم في حياة واحدة هي حياة المدينة. وفي هذا الشعور الجديد نجد أصول مؤسسة حقوق الاشتراك في دولة المدينة والاتجاه نحو الديموقراطية» (ص113-114).

وفي كتابه الرائد «التاريخ يبدأ في سومر» الذي نُشر بعد عشرين سنة من «نشوء الأمم» يؤكد صمويل كرامر، مؤرخ وعالم السومريات والكتابة المسمارية، نظرية سعادة القائلة بالأصل السوري، لا اليوناني، للديموقراطية، معتبراً أن وادي الرافدين، في الهلال الخصيب، هو مهد الحضارة الإنسانية، وأن ملوكه لم يتمتّعوا بحرية تامة في أعمالهم وأفعالهم فقد كانوا يستفتون مواطنيهم المنضوين في جمعيات عمومية في قضايا الحرب والسلم. هذا اللجوء إلى مؤسسات «ديموقراطية» منذ الألف الثالث ق.م هو، لكرومر، إنجاز سومري (سوري) جديد، وسيفاجئ، ولا شك، برأيه، معاصرينا الذين يعتبرون، حتّى الآن، أن الديموقراطية هي ابتكار غربي. وما سيثير دهشتهم هو أن مهد الديموقراطية هو، تحديداً، هذا الشرق الأدنى (كرامر، 1986، ص56-60).

ظهرت التجربة الديموقراطية، أول ما ظهرت، في سورية الشرقية (العراق)، ثمّ انتقلت إلى الساحل السوري (الكنعاني)، ومنه إلى قرطاجة فأثينا وروما، عن طريق المهاجرين الكنعانيين.

2- نقد النظام الديموقراطي الليبرالي

من موقعه كمفكِّر وصاحب مشروع سياسي، وانطلاقاً من متابعته الحثيثة للنظام الديموقراطي التمثيلي في البلدان التي تبنّته، خصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وجد سعادة أن هذا النظام لم يتمكَّن من تكييف أحوال هذه المجتمعات ولا من استيعاب التطوّرات السياسية والاقتصادية المتلاحقة، بل أثبت عجزه حتى في البلدان «الأكثر» ديموقراطية والأكثر تطوّراً في العالم. وكان سعادة قد أعلن رأيه السياسي في النظام الديموقراطي البرلماني في بلاده باكراً، حيث قال عام 1938: «إن هذه الحالة التي تتخبَّط فيها الأمّة السوريّة اليوم لا تنفع في إنقاذها منها النظم البرلمانية التي تزيد على سوئها سوءاً، وعلى تفكّكها تفكّكاً، وعلى اتجاهاتها اللاقومية المتباينة اتجاهاً لا قومياً متبايناً» (سعادة، م4، ص120-121).

ثم إن هذا النظام سهّل (ويُسهِّل) للإقطاعيين والرأسماليين، في الشرق كما في الغرب، على حدٍ سواء، جني الثروات الفاحشة من أسهل الطرق وأقصرها، وفتح (ويفتح) الباب واسعاً أمام الديماغوجيين والانتهازيين الذين يستغلّون الشعب، السليم الطويّة، بخطاباتهم البليغة، ومناوراتهم السياسية وألاعيبهم الدونكيشوتية. ففي هذا النظام تكون السلطة السياسية، أي الدولة، ممثّلة للإرادات الفئوية المحكومة بقوى اجتماعية واقتصادية وعسكرية متمكنة في المجتمع، هي قوى الإقطاع المالي والطائفي والعائلي، وقوى الإرادات الأجنبية النافذة إلى هذا النظام من خلالها. وقد بسط المفكِّر القومي الراحل هنري حاماتي رأي سعادة في النظام البرلماني في الصيغة التالية: «إن هذا النظام يقوم على مبدأ «تمثيل» الحالات الراهنة، لا تطويرها، بحيث تكون السلطة السياسية «الانعكاس» الأنقى والأمثل لأحوال المجتمع وأوضاعه ومتاعبه. وما قيم العدالة والحرّية التي يغري الناس بها سوى «عدالة» هذا التمثيل و«حرّية» هذا التمثيل... إنه نظام التعاقد بين السلطة السياسية العليا في الدولة، وبين مراكز القوى الوضعية المتمركزة في أوضاع المجتمع. وبفضل هذا التعاقد تكون السلطة السياسية تابعة لمراكز القوى الوضعية بل مجسِّدة لمصالحها ومعزِّزة لوجودها» (راجع مجلة «اتّجاه»، العدد 2، أيار/ حزيران 1996، ص 139).

وميَّز سعادة بين الديموقراطية والبرلمانية، مستغرباً هذا الخلط بينهما في الأدبيات السياسية، إلى درجة أن أصبح النظام البرلماني مرادفاً للديموقراطية. فالبرلمانية، برأيه، هي شكل من أشكال الديموقراطية ولكنها ليست الديموقراطية بعينها، والحكم القائم على الثقة المطلقة هو أيضاً حكم ديموقراطي وإن لم يكن برلمانياً، فقد «يُعطي الشعب حكومة واحدة معيّنة انتداباً مطلقاً يُسلّم فيه إليها حقّ فعل ما تراه مناسباً لخير الأمة وارتقائها، لأنه وثق بها ثقة مطلقة. إذ لا يجوز أن يقوم الحكم المطلق إلاّ على أساس الثقة المطلقة» (سعادة، م2، ص357).

لهذا لم يراهن سعادة مطلقاً على النظام الديموقراطي التمثيلي البرلماني لتطوير الحياة القومية في المجتمع السوري العربي الذي يحتضن من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ما لا حصر لها، لأنه نظام انشلّت فيه ذراع الدولة، بعوامل التمزّق الاجتماعي والتخلّف الاقتصادي والتقهقر السياسي.

3- في مبرّرات النظام الديموقراطي التعبيري

لم يكتفِ سعادة بنقد الليبرالية، نظاماً ومبادئ سياسية، مبرهناً عن عجزها وقصورها، بل وضع، هو أيضاً، قواعد نظام جديد قام على مجموعة مبادئ سياسية حقوقية هي نتاج مذهبه الاجتماعي ونظرته إلى الدولة والمجتمع. قال بهذا الخصوص: «إننا نشقّ في الحياة طريقاً جديداً نختاره لأنفسنا ونعتمد عليه في تفكيرنا الخاص، وسوف يكون هذا الطريق في جملة الإنتاج الذي يأخذه الناس عنا. إنَّ التفكير الحاضر دخل في طور الشيخوخة في العالم كلّه، والبشريّة بأسرها تنتظر تفكيراً جديداً تنالُ به سعادتها وراحتها وحرّيتها. وهذه البضاعة الجديدة سيخرج أكثرها وأفضلها من سورية، بلاد العبقرية والنبوغ» (سعادة، م4، ص38).

وقد وصف أحد المفكّرين القوميّين هذا النظام بـ«النور الجديد» حين قال في مقال نشره في جريدة «السمير»، في بروكلن (الولايات المتحدة) عام 1940: «إن سورية تستطيع أن تكون مطلع النور الجديد للعالم مرّة أخرى بإنشائها النظام المثلي للحكم الذي يصبح أنموذجاً للأمم تنسج على منواله وتبني على مثاله».

فانطلاقاً من حاجة مجتمعنا والمجتمعات الإنسانية لنظام حكم جديد، يحصّن العامل السياسي، أي الدولة، من طغيان القوى المستبدّة بالرأسمال والإنتاج، وينظّم قوى الإنتاج، المادية والروحيّة، ويواكب التطوّر الهائل الذي يشهده العالم في العلوم والمعارف والتقنيات، فإنّ الديموقراطية التعبيرية التي دعا إليها سعادة هي، برأيه، شكل الحكم الموافق لأوضاع مجتمعنا، والمجتمعات المشابهة له: «إن الديموقراطية الحاضرة قد استغنت بالشكل عن الأساس فتحوَّلت إلى نوع من الفوضى لدرجة أن الشعب ذاته أخذ يئنّ من شلل الأشكال التي أخذت على نفسها «تمثيل» الإرادة العامّة، وصار ينتظر انقلاباً جديداً. وهذا الانقلاب الجديد هو ما تجيء به الفلسفة السورية القومية الاجتماعية القائلة بالعودة إلى الأساس والتعويل على «التعبير عن الإرادة العامة». فالتفكير السوري القومي الاجتماعي الجديد هو إيجاد طريقة جديدة اسمها «التعبير عن إرادة الشعب». وقد يكون هذا التعبير بواسطة الفرد أو بواسطة الجماعة حسبما اتفق أن يوجد. فهذه الفكرة الجديدة (أي التعبير عن إرادة الشعب) هي الاكتشاف السوري الجديد الذي ستمشي البشرية بموجبه فيما بعد، وهو دستورنا في سورية الذي نعمل به لنجعل البلاد دائماً كما تريد الأمّة. إنّ الأمم كلّها تريد الخير والفلاح، ولكن المشكل هو في إيجاد التعبير الصالح عن هذه الإرادة. فالإرادة العامة، إذا لم تجد «التعبير» الصحيح في فكرة واضحة وقيادة صالحة، تصبح عرضةً لأن تقع فريسة للمطامع والمآرب «التمثيلية»» (المرجع نفسه).

ماذا يعني سعادة بهذه المفردات التي يستخدمها في النص المتقدِّم: التمثيل، التعبير، الإرادة العامّة.

يُطلق التمثيل (la représentation) في اللغة، على قيام الشيء مقام الآخر، كأن تقول: مثَّل قومه في دولة، أي ناب عنهم. ومنه أيضاً تمثيل المسرحية، وهو عرضها على المسرح عرضاً يمثِّل الواقع. والتمثيلي، هو الذي ينوب عن الشيء ويقوم مقامه كالمجلس التمثيلي الذي ينوب عن الشعب (صليبا، المعجم الفلسفي، م1، ص341).

والتمثيل، عند سعادة، صفة مرادفة للجمود، لأن وظيفة الممثِّل هي تمثيل الشيء، أو الواقع، لا نقده أو تطويره أو تغييره. وعليه، فالمجلس التمثيلي أو النيابي، على المستوى السياسي، يمثِّل أوضاع المجتمع تمثيلاً صحيحاً، بمعنى أنه يقدِّم صورة واقعية عن أحوال هذا المجتمع وأوضاع القوى السياسية المتحصِّنة في ثناياه وتلافيفه. إن دوره يقتصر على التمثيل لذلك لا أمل ولا رجاء -يقول سعادة- في المجالس التمثيلية، على الإطلاق!

والتعبير عن الشيء (l'expression) هو الإعراب عنه بإشارة أو لفظ، أو صورة، أو نموذج. فالإشارات والألفاظ تعبِّر عن المعاني، والصور تعبِّر عن الأشياء. وكلّ نموذج يعبِّر عن الأصل الذي أخذ عنه. ومن قبيل ذلك قولنا: الأرقام تعبِّر عن الأعداد، والمعادلات الجبرية تعبِّر عن الأشكال الهندسية. ويطلق التعبير على الإعراب عن الحالات النفسية ببعض الظواهر الجسمانية، كتعبير حمرة الوجه عن الخجل، واضطراب الحركات عن الوجل. والتعبير عمَّا في النفس بيانه والإعراب عنه. وليس المقصود بالتعبير هنا، أن تكون الصورة الفنّية، مثلاً، مطابقة للأشياء التي تمثلها، وإنما المقصود به أن تكون دلالة هذه الصورة على الأشياء مصحوبة بما يضعه الفنان فيها من إحساسه وخياله وعناصر تجربته (المرجع السابق، ص301).

والتعبير، عند سعادة، يختلف عن التمثيل، لأنه يعني الخلق والابتكار والتجديد، وقد يكون التعبير بواسطة الفرد أو بواسطة الجماعة حسبما اتُفق أن يوجد. وعليه، فالتعبير ليس شأناً عددياً، يقوَى بالعدد الكبير أو يضعف بالعدد الصغير. التعبير فكرة واضحة تعبِّر عنها قيادة صالحة.

والإرادة العامة (la volonté générale) كمصطلح، ظهر مع فلاسفة القرن الثامن عشر، من الفرنسيين، ويميِّز روسّو في كتابه «العقد الاجتماعي» (Le contrat social) بين نوعين من الإرادة هما: «الإرادة العامة» و«إرادة الجميع» أو المجموع، فالأولى لا تهتمّ إلاّ بالمصلحة المشتركة، أمّا الثانية فتهتم بالمصلحة الخاصّة، لأنها ليست سوى مجموع من الإرادات الجزئية. لذلك فالإرادة العامة هي الأساس الشرعي لكل سيادة. ولكن روسّو يشترط في شرعيتها: أن تختصّ بالمصلحة العامة، وأن تؤيّدها أكثرية المواطنين، وأن لا تتخذ قراراتها لمصلحة شخص من دون آخر، فلا يراعي الحاكم إلا الصالح العام.

و«التعبير» عن الإرادة العامة هي صفة كل رجل، أو فئة، أو مجموع، يدرك/تدرك عن تجرّده/أو تجرّدها عن الأهواء الخاصة، ما يستطيع أن يطلبه من أبناء جنسه، وما يحقّ لأبناء جنسه أن يطلبوه منه.

أمّا المقصود بالإرادة العامة، في النص السعادي المذكور أعلاه، فهو إرادة الشعب، إرادة الأمّة المجتمعة في وحدة حياة، ووحدة موقف، ووحدة هدف، ووحدة مصير! الأمة الموحَّدة الروح، الموحَّدة الفكر، والموحَّدة الاتجاه! الأمّة التي اجتمعت على قضية واحدة تنال بها حرّيتها وسعادتها وتعبِّر بواسطتها عن مقاصدها العليا في الحياة!

بماذا يفترق هذا «النظام الجديد» الذي يدعو سعادة إلى اعتماده عن ذلك «النظام القديم» المتهاوي؟ وماذا تستطيع الديموقراطية التعبيرية، بوصفها شكل الحكم في النظام الجديد، أن تفعل لبلادها، وللعالم أجمع:

1- إنَّ النظام الديموقراطي التمثيلي يقوم على مبدأ «تمثيل» أحوال المجتمع بحيث تكون السلطات السياسية انعكاساً مباشراً لأحوال المجتمع وأوضاعه ومتاعبه. ولذلك هو نظام تتعاقد فيه السلطات السياسية مع مراكز القوى الوضعية المتمركزة في أوضاع المجتمع على قاعدة تبادل المنافع والخدمات.

2- هو نظام تعطّل فيه الفعل السياسي الحرّ وانشلّت يد الدولة التي هي أرقى أشكال التعبير السياسي، فلم يعد العامل السياسي يتمكّن من تكييف أحوال المجتمع ولا من تحرير الدولة من ضغوطات القوى الوضعية المتمركزة في بؤر الإنتاج والرأسمال والإعلام.

3- إن الفارق الأساسي بين النظام الديموقراطي التعبيري والنظام الديموقراطي التمثيلي يتمثّل في مبدأين أساسيين يتفوّق فيهما الأول على الثاني:

أ- إبقاء الفرق واضحاً بين السياسة والاجتماع: يقول سعادة بهذا المعنى: «إنه لخيال بديع في نظر غيري، وخيال سخيف في رأيي، أن يكون كل فرد من أفراد المدينة (الأمّة) المعترف بهم، شريكاً فعلياً في إدارة الدولة. إن المدينة السوريّة ظلَّت محافظة على الفرق بين السياسة والاجتماع واضحاً. وهذا الفرق هو ما مكّن الدولة من اطراد تقدّمها» (سعادة، نشوء الأمم، ص114). لذلك فإن العقل السوري الذي وصفه سعادة بالبراغماتية «اكتفى من التجربة الإغريقية للحكم الشعبي، بواسطة الشعب أجمع، بالمشاهدة» (المرجع السابق).

ماذا يعني، هنا، بالسياسة والاجتماع؟

يقصد سعادة بالعامل السياسي: الدولة ومؤسّساتها القومية العليا، بوصفها المعبِّرة عن الإرادة القومية العامة، والمظهر السياسي الحقوقي للأمّة. فإذا كانت الأمّة واقعاً اجتماعياً بحتاً، فإنَّ الدولة مظهر سياسي من مظاهر الاجتماع البشري. وإذا كان درس الأمم ونشوئها هو دراسة اجتماعية، فإن دراسة الدول ونشوئها دراسة سياسية (سعادة، المرجع السابق، ص135).

ويقصد بالاجتماع: الشعب في متحداته المحلّية، الصغرى والوسطى، في القرى والمدن والأرياف. فإذا كانت المؤسسات القومية العليا تُعنى بمصالح الإدارة والسياسة والتخطيط والتنظيم على المستوى القومي العام، فإن المجالس المحلّية الممتدة على كامل الجغرافيا الوطنية تُعنى بقضايا التنمية المحلّية، في البلدات والمدن ومراكز التجمّع البشري والإنتاجي.

أمّا في ما خصّ رأيه في ضرورة الفصل بين السياسة والاجتماع، فمردّه إلى أنَّ الدولة التي تُعنى، في جملة ما تُعنى، بتنظيم حياة المجتمع داخلياً، وتمثيله خارجياً، لا يجب أن يشترك في إدارتها كل فرد بصرف النظر عن مؤهّلاته النفسية ومستوى مداركه العقلية، لأنَّ شؤون الدولة العليا هي، من الشفافية والتعقيد، ما يمنع تفويض إدارتها إلا للأشخاص المؤهّلين عقلياً ونفسياً ومناقبياً ونضالياً لذلك الدور.

ب- الفارق الثاني الذي يُسجّل لمصلحة النظام التعبيري على النظام التمثيلي هو في إرساء البناء الأعلى للدولة على قاعدة «التعبير» عن الإرادة العامة لا على قاعدة «تمثيل» الإرادات العامة. فالمؤهلون، بوصفهم نخبة الشعب، هم قاعدة التعبير عن إرادة الأمة؛ ومنهم تنبثق القيادة العليا للدولة القومية، ولا يجوز أن يصل غيرهم إلى مركز القيادة، وإلا هبط مستوى الأداء القومي والفعل السياسي.

أمّا الوصف العلمي والقانوني لهذا النظام كما حدّده المفكِّر هنري حاماتي، في مقاله المشار إليه أعلاه، فهو نظام ديموقراطي تعبيري رئاسي:

هو نظام ديموقراطي لأنّ سلطاته تنبثق بالانتخاب، وهو نظام تعبيري لأن القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام هي قاعدة «التعبير» عن الإرادة العامة، بدلاً من قاعدة «التمثيل» للإرادات العامة كما في النظام الديموقراطي التمثيلي.

وهو نظام «رئاسي» لأنَّ للرئيس، رئيس الدولة، كل السلطة التنفيذية. فالرئيس هو مركز القوّة في الديموقراطية الرئاسية، كما البرلمان هو مركز القوة في الديموقراطية البرلمانية. هذه الديموقراطية التعبيرية التي يرتكز عليها النظام الجديد الذي يدعو سعادة إلى إنشائه، تستطيع:

- أولاً، أن تؤمن حضور الدولة، في عمليات الإنتاج المستقبلية، وذلك باستيعابها للتطوّرات المستجدّة على صعيد الإنتاج الكبير ومواكبتها للتغيّرات الدولية، على صعيد المنافسة الاقتصادية وفتح الأسواق الخارجية.

- ثانياً، أن تحرِّر آلة الحكم، أي الدولة، من أحوال المجتمع الضاغطة، فيصير العامل السياسي عاملاً قائداً وموجِّهاً في المجتمع، وتستطيع أن تعيد تنظيم المجتمع على أساس قواه المنتجة، وأن تنمِّي إنتاجية هذه القوى.

- ثالثاً، أن تؤمّن الاستقرار السياسي المتمثِّل في قيادة الفئة المؤهّلة، التي انشقّت وتحرَّرت كلياً عن القوى الوضعية المتمركزة في المجتمع، وتسلَّحت بقوى المعرفة والإيمان والبطولة والمناقب.

كان انطون سعادة اول من نبّه إلى هذا الاكتشاف الجديد وأهميته، بانياً على أساسه مقولته في ما سمّاها «الديموقراطية الجديدة»

* أستاذ جامعي

قضية

في ظلّ اقتراب دخول القرار السعودي وقْف التعاقد مع الشركات المتعدّدة الجنسيات التي لا تنقل مقارّها الإقليمية إلى المملكة، حيّز التنفيذ ابتداءً من نهاية العام الجاري، تتّسع هوّة الخلاف بين وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، والرئيس الإماراتي، محمد بن زايد. خلافٌ مردّه إلى اعتبار الأخير القرار المذكور، استهدافاً لدور دبي التي تشكّل حالياً أهمّ مركز مالي وتجاري في الشرق الأوسط. ولا سيما أن ثمّة شركات نقلت بالفعل مقارّها من الإمارة. وأخرى كثّفت الاستعدادات لنقلها قبل انتهاء المهلة المُشار إليها

تنافس محموم على مقارّ الشركات الأجنبية

السعودية - الإمارات: حرب إلغاء الدور

حسين إبراهيم

الأزمة بين السعودية والإمارات لا تنفكّ تَكبر. على رغم كثافة تبادُل الزيارات في الآونة الأخيرة، بين دول الخليج وبعض الدول العربية القريبة كمصر والأردن، لوحظ شبه قطيعة بين الرياض وأبو ظبي في الأشهر القليلة الماضية. ومع ذلك، ما زال المقرّبون من قيادتَي البلدَين، إمّا يتجاهلون الأزمة أو ينكرونها، فيما لم يَعُد من الممكن إخفاء مظاهرها. لم يَحضر وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، القمّة السداسية التي استضافها رئيس الإمارات، محمد بن زايد، في أبو ظبي الشهر الماضي، وشملت أربع دول خليجية ومصر والأردن. وقبل ذلك، غاب ابن زايد عن القمّتَين، الخليجية - الصينية والعربية - الصينية، في الرياض، كما لم ينضمّ أحد من الإمارات إلى ابن سلمان لمشاهدة سباق للسيارات أُقيم قبل أيام في مدينة العلا، وشارك فيه أمير قطر، تميم بن حمد، ونجل ملك الأردن، الحسين بن عبدالله، ونجل سلطان عُمان، ذي يزن بن هيثم.

كانت لابن سلمان، وما زالت، مشاكل مع كلّ الدول المحيطة به، ومع كثيرين آخرين في العالم. وهي مشاكل انفجرت تباعاً منذ تسلُّمه قيادة المملكة الفعلية عام 2017، ثمّ تراجعت حدّتها تدريجياً، في ظلّ كلّ تلك المحطّات، بما فيها، بل في أساسها، العدوان على اليمن، فيما لا يُنسى دور ابن زايد وسفيره في واشنطن، يوسف العتيبة، في أصل مجيء الأوّل إلى السلطة. لكن منذ أن تحوّل تركيز وليّ العهد السعودي إلى داخل المملكة، حيث يقود «نهضة شاملة» لاقتصاد، ويسعى إلى تغيير طبيعة المجتمع لإبعاده عن التديّن والمحافظة، تحوّل التنافس الأساسي إلى ما بينه وبين ابن زايد؛ بالنظر إلى أن رؤية الأوّل، «2030»، تُفترض حُكماً انتزاع الكثير من أدوار الإمارات، وخاصة دور دبي كمركز مال وأعمال إقليمي، لمصلحة الرياض.

الترجمة العملية لهذا الاستحواذ على الدور، والتي لم يتأخّر ابن سلمان في الكشف عنها، تمثّلت في قرار السعودية، عام 2021، منْح الشركات الأجنبية الكبرى العاملة فيها، مُهلة تنتهي بنهاية العام الجاري، لنقل مقارّها الإقليمية إلى المملكة، تحت طائلة امتناع كلّ الجهات الحكومية السعودية عن توقيع عقود معها. وتُحظر القواعد الجديدة، على تلك الجهات، حتى توقيع عقود مع أطراف ذات صلة بالشركات التي لا تملك مقارّ في السعودية، من مِثل وكلائها ومُوزّعيها ومُورّدي بضائعها أو خدماتها. ولأن غالبية الشركات المُشار إليها، تتّخذ من دبي مركزاً إقليمياً لها، فإن المستهدَف الأساسي بإجراءات ابن سلمان، هو دبي، التي تشكّل الجناح المالي والتجاري لـ«قصّة النجاح» الإماراتية بكاملها.

وفي المقابل، ترد دبي بالإعلان عن افتتاح المزيد من المقارّ الإقليمية؛ إذ شهدت «واحة دبي للسيليكون» افتتاح المقرّ الإقليمي الجديد لشركة «تلر» لخدمات الدفع الإلكتروني، والتي تستهدف السوقَين الإماراتية والسعودية، لتمكين الشركات فيهما من الدفع بما يزيد عن 120 عملة، باستخدام أكثر من 30 لغة. كذلك، افتتح منصور بن محمد بن راشد، نجل حاكم دبي، المقرّ التكنولوجي الإقليمي لشركة «طلبات»، والذي يضمّ نحو ألفَي موظّف من 71 جنسية. قد ينجح وليّ العهد السعودي في جعْل بلاده مركزاً تجارياً ومالياً إقليمياً، وقد يفشل. لكن أكثر ما يثير سخط الإماراتيين أنه، في طريقه إلى النجاح أو الفشل، سوف يحطّم دور دبي التي تحتلّ حالياً المرتبة الـ17 على مؤشّر المراكز المالية العالمية، مقابل المرتبة الـ98 للرياض، خصوصاً أن «المشوار» السعودي طويل وشاقّ، لأسباب تتعلّق بالطبيعة القمعية الشديدة لنظام المملكة، وبالهويّة المُحافظة إجمالاً للمجتمع السعودي. أمّا موقع دبي المتقدّم، فيُنسب، جزئياً، إلى عاملَي الثقة والجدارة؛ فهي أصبحت مركزاً مالياً لأنها نجحت في إقامة مناطق حرّة ذات قدرة على المنافسة عالمياً، وبيئة مؤاتية للأعمال، بما في ذلك توفير القاعدة التشريعية الثابتة التي تضمن الاستمرارية، في الوقت الذي ظلّت فيه الحركة السعودية في هذا المجال بطيئة جدّاً. ومع كلّ المزايا التي باتت تتمتّع بها المملكة، إلّا أن محاولة إجبار الشركات على الانتقال، بغضّ النظر عن ظروفها، بمثّل بحدّ ذاته نقيصة سعودية، إلى جانب الشكاوى من البيئة التشريعية غير المساعدة.

فغرفة التجارة الأميركية تأخذ، على سبيل المثال، على الرياض إقرار قانون يتعلّق بالمعلومات والخصوصية، يثير قلق شركات التكنولوجيا والبنوك وشركات التحويل المالي، الأمر الذي دفع سلطات المملكة إلى تأخير تنفيذه حتى إذار المقبل.

لكن منذ الطرح العام الأوّلي الذي أجرتْه شركة «أرامكو» عام 2019، وكذلك رفْع حدود المُلكية المسموح بها للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب في الشركات المدرَجة في سوق الأوراق المالية السعودي «تداول»، إلى 49% في العام ذاته،

محاولة إجبار الشركات على الانتقال يمثّل بحدّ ذاته نقيصة سعودية (مَن الويب)

> **قد ينجح ابن سلمان في جعْل بلاده مركزاً تجارياً ومالياً إقليمياً، وقد يفشل، لكنه في كل الأحوال سيسيء إلى دور دبي**

بدأت البنوك العالمية الكبرى السعي إلى الحصول على مزيد من العقود في المملكة، ليشهد عام 2020 قفزة كبيرة في الطروح العامّة الأوّلية بفضل ارتفاع أسعار النفط وتوفُّر فوائض مالية ضخمة. وتشير تقارير إعلامية إلى أن بنوك «غولدمان ساكس» و«سيتي غروب» و«جي بي مورغان تشيز» و«دويتش بنك»، كلّها تتوسّع في الشرق الأوسط في ظلّ طفرة تلك الطروح، بينما افتتحت عائلة «روتشيلد» المعروفة في العمل المصرفي، مكتباً في المملكة عام 2022.

وكذلك، اعتبرت مؤسسة «إزارد» للاستشارات المالية وإدارة الأصول، في أيلول 2022، أن الرياض هي «المقرّ الطبيعي» لمكتبها الإقليمي، وقامت بتوظيف السعودية سارة السهيمي، التي كانت سابقاً رئيسة لسوق «تداول» كرئيسة لعمليّاتها المصرفية الاستثمارية الإقليمية. وفي الوقت الذي ظلّت فيه الحركة السعودية في هذا المجال بطيئة جدّاً. ومع كلّ المزايا التي باتت تتمتّع بها المملكة، إلّا أن محاولة إجبار الشركات على الانتقال، بغضّ النظر عن ظروفها، بمثّل بحدّ ذاته نقيصة سعودية، إلى جانب الشكاوى من البيئة التشريعية غير المساعدة. فغرفة التجارة الأميركية تأخذ، على سبيل المثال، على الرياض إقرار قانون يتعلّق بالمعلومات والخصوصية، يثير قلق شركات التكنولوجيا والبنوك وشركات التحويل المالي، الأمر الذي دفع سلطات المملكة إلى تأخير تنفيذه حتى إذار المقبل.

لكن منذ الطرح العام الأوّلي الذي أجرتْه شركة «أرامكو» عام 2019، وكذلك رفْع حدود المُلكية المسموح بها للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب في الشركات المدرَجة في سوق الأوراق المالية السعودي «تداول»، إلى 49% في العام ذاته،

> **قد ينجح ابن سلمان في جعْل بلاده مركزاً تجارياً ومالياً إقليمياً، وقد يفشل، لكنه في كل الأحوال سيسيء إلى دور دبي**

بدأت البنوك العالمية الكبرى السعي إلى الحصول على مزيد من العقود في المملكة، ليشهد عام 2020 قفزة كبيرة في الطروح العامّة الأوّلية بفضل ارتفاع أسعار النفط وتوفُّر فوائض مالية ضخمة. وتشير تقارير إعلامية إلى أن بنوك «غولدمان ساكس» و«سيتي غروب» و«جي بي مورغان تشيز» و«دويتش بنك»، كلّها تتوسّع في الشرق الأوسط في ظلّ طفرة تلك الطروح، بينما افتتحت عائلة «روتشيلد» المعروفة في العمل المصرفي، مكتباً في المملكة عام 2022.

وكذلك، اعتبرت مؤسسة «إزارد» للاستشارات المالية وإدارة الأصول، في أيلول 2022، أن الرياض هي «المقرّ الطبيعي» لمكتبها الإقليمي، وقامت بتوظيف السعودية سارة السهيمي، التي كانت سابقاً رئيسة لسوق «تداول» كرئيسة لعمليّاتها المصرفية الاستثمارية الإقليمية. وفي الوقت الذي ظلّت فيه الحركة السعودية في هذا المجال بطيئة جدّاً. ومع كلّ المزايا التي باتت تتمتّع بها المملكة، إلّا أن محاولة إجبار الشركات على الانتقال، بغضّ النظر عن ظروفها، بمثّل بحدّ ذاته نقيصة سعودية، إلى جانب الشكاوى من البيئة التشريعية غير المساعدة. فغرفة التجارة الأميركية تأخذ، على سبيل المثال، على الرياض إقرار قانون يتعلّق بالمعلومات والخصوصية، يثير قلق شركات التكنولوجيا والبنوك وشركات التحويل المالي، الأمر الذي دفع سلطات المملكة إلى تأخير تنفيذه حتى إذار المقبل.

لكن منذ الطرح العام الأوّلي الذي أجرتْه شركة «أرامكو» عام 2019، وكذلك رفْع حدود المُلكية المسموح بها للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب في الشركات المدرَجة في سوق الأوراق المالية السعودي «تداول»، إلى 49% في العام ذاته،

> **قد ينجح ابن سلمان في جعْل بلاده مركزاً تجارياً ومالياً إقليمياً، وقد يفشل، لكنه في كل الأحوال سيسيء إلى دور دبي**

بدأت البنوك العالمية الكبرى السعي إلى الحصول على مزيد من العقود في المملكة، ليشهد عام 2020 قفزة كبيرة في الطروح العامّة الأوّلية بفضل ارتفاع أسعار النفط وتوفُّر فوائض مالية ضخمة. وتشير تقارير إعلامية إلى أن بنوك «غولدمان ساكس» و«سيتي غروب» و«جي بي مورغان تشيز» و«دويتش بنك»، كلّها تتوسّع في الشرق الأوسط في ظلّ طفرة تلك الطروح، بينما افتتحت عائلة «روتشيلد» المعروفة في العمل المصرفي، مكتباً في المملكة عام 2022.

وكذلك، اعتبرت مؤسسة «إزارد» للاستشارات المالية وإدارة الأصول، في أيلول 2022، أن الرياض هي «المقرّ الطبيعي» لمكتبها الإقليمي، وقامت بتوظيف السعودية سارة السهيمي، التي كانت سابقاً رئيسة لسوق «تداول» كرئيسة لعمليّاتها المصرفية الاستثمارية الإقليمية. وفي الوقت الذي ظلّت فيه الحركة السعودية في هذا المجال بطيئة جدّاً. ومع كلّ المزايا التي باتت تتمتّع بها المملكة، إلّا أن محاولة إجبار الشركات على الانتقال، بغضّ النظر عن ظروفها، بمثّل بحدّ ذاته نقيصة سعودية، إلى جانب الشكاوى من البيئة التشريعية غير المساعدة. فغرفة التجارة الأميركية تأخذ، على سبيل المثال، على الرياض إقرار قانون يتعلّق بالمعلومات والخصوصية، يثير قلق شركات التكنولوجيا والبنوك وشركات التحويل المالي، الأمر الذي دفع سلطات المملكة إلى تأخير تنفيذه حتى إذار المقبل.

لكن منذ الطرح العام الأوّلي الذي أجرتْه شركة «أرامكو» عام 2019، وكذلك رفْع حدود المُلكية المسموح بها للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب في الشركات المدرَجة في سوق الأوراق المالية السعودي «تداول»، إلى 49% في العام ذاته،

> **قد ينجح ابن سلمان في جعْل بلاده مركزاً تجارياً ومالياً إقليمياً، وقد يفشل، لكنه في كل الأحوال سيسيء إلى دور دبي**

بدأت البنوك العالمية الكبرى السعي إلى الحصول على مزيد من العقود في المملكة، ليشهد عام 2020 قفزة كبيرة في الطروح العامّة الأوّلية بفضل ارتفاع أسعار النفط وتوفُّر فوائض مالية ضخمة. وتشير تقارير إعلامية إلى أن بنوك «غولدمان ساكس» و«سيتي غروب» و«جي بي مورغان تشيز» و«دويتش بنك»، كلّها تتوسّع في الشرق الأوسط في ظلّ طفرة تلك الطروح، بينما افتتحت عائلة «روتشيلد» المعروفة في العمل المصرفي، مكتباً في المملكة عام 2022.

وكذلك، اعتبرت مؤسسة «إزارد» للاستشارات المالية وإدارة الأصول، في أيلول 2022، أن الرياض هي «المقرّ الطبيعي» لمكتبها الإقليمي، وقامت بتوظيف السعودية سارة السهيمي، التي كانت سابقاً رئيسة لسوق «تداول» كرئيسة لعمليّاتها المصرفية الاستثمارية الإقليمية. وفي الوقت الذي ظلّت فيه الحركة السعودية في هذا المجال بطيئة جدّاً. ومع كلّ المزايا التي باتت تتمتّع بها المملكة، إلّا أن محاولة إجبار الشركات على الانتقال، بغضّ النظر عن ظروفها، بمثّل بحدّ ذاته نقيصة سعودية، إلى جانب الشكاوى من البيئة التشريعية غير المساعدة. فغرفة التجارة الأميركية تأخذ، على سبيل المثال، على الرياض إقرار قانون يتعلّق بالمعلومات والخصوصية،

تقرير

امتعاض سعوديّ من الجيش المصريّ

أزيحوه من درب «التعاون»

القاهرة ـ الأخبار

لم تكن التغريدات التي كتبها مستشار وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان، الكاتب تركي الحمد، حول تحليل الوضع في مصر وانتقاد عرقلة الجيش لأيّ مشروعات أو استثمارات، مجرّد رأي عادي لكاتب يتابع ما يحصل في هذا البلد ويعلّق عليه، بل حملت رسائل ذات دلالات عديدة، خصوصاً في ظلّ ازدياد التوتّر بين القاهرة والرياض في الأسابيع الماضية، إلى الدرجة التي جعلت مسؤولين في الأولى يعتقدون أن غياب ابن سلمان عن لقاء أبو ظبي، الأسبوع الماضي، جاء نتيجة تدهوُر علاقته بالرئيس عبد الفتاح السيسي. وكانت تقارير استخباراتية، جرى تسريبها في الأسابيع الماضية، تحدّثت عن تشدّد مصري في ملفّ تسليم جزيرتَي تيران وصنافير إلى السعودية، مع انتهاء مهمّة القوّات الأميركية هناك، في ما يُعزى إلى تحفُّظ القاهرة على تجميد جزء من المساعدات العسكرية الأميركية التي كانت تُمنح لها بموجب «اتّفاقية كامب ديفيد»، في أعقاب التسليم المنتظَر.

وتشعر السعودية، أكثر من أيّ وقت مضى، بأن الجيش المصري يضع «فيتو» على الكثير من الملفّات المتّصلة بها، ليس ربطاً بالاستثمارات حصراً، وإنّما أيضاً بالتعاون العسكري بين الجانبَين. وكانت المملكة توقّفت عن تقديم المساعدات المالية غير المشروطة لمصر، وهو ما ترى فيه الأخيرة محاولة للتدخّل في شؤونها، خصوصاً في ظلّ مساعي ابن سلمان إلى تسيّد حلفائه في المنطقة. وعلى رغم أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، حاول التعامل مع تلك المساعي بشيء من الاستيعاب والقبول، إلّا أن الأمور لم تسِر بينه وبين حليفته كما أراد، بل إن خطَّيهما افترقا في ملفّات مهمّة وحيوية عديدة، خصوصاً على مستوى القضية الفلسطينية، أو العلاقات مع واشنطن التي تتمسّك بها القاهرة وتشتغل على تنميتها. وفي هذا المجال، يعتقد السيسي أن ثمّة في السياسات السعودية ما هو مضرّ بالمصالح المصرية والعربية، ولا سيّما لناحية المراهنة على اختيار ردّة فعل الإدارة الأميركية تجاه مواقف مفاجئة، والذي يعتبر النظام المصري أنه لا لا يملك «رفاهية» المغامرة فيه.

والظاهر أن الرياض حزمت، على ما يبدو، أمرها، بأن لا دعمَ مجدّداً للقاهرة من دون تنازلات مصرية، لا لناحية السماح لها فقط بالاستحواذ على شركات عملاقة، وإنّما أيضاً ربْطاً بمواقف سياسية تريد المملكة إلزام مصر بها. مع ذلك، يُواصل «صندوق الاستثمارات السعودي» تحرّكاته نحو ضخّ المزيد من الأموال في الاقتصاد المصري، خصوصاً عبر الاستحواذ على حصص في شركات رابحة، سواء بشكل منفرد أو بالتنسيق مع الصندوق الإماراتي، في وقت يُتوقّع فيه أن تعلن الحكومة المصرية، قريباً، هويّات الشركات التي ستُطرح حصصاً منها للقطاع الخاص. على أن محور الخلاف هنا، يتركّز في تطلّع السعودية إلى السيطرة على جهات ناجحة، وليس الارتضاء بما تُعرضه عليها مصر، وتعتقد الأولى أن الأخيرة تريد توريطها به. كما تبدي المملكة استعدادها لضخّ المبالغ المالية المطلوبة دفعة واحدة في شريان الاقتصاد المصري، بشرط أن تحصل على ما تريده من استثمارات تضْمن لها عوائد مستمرّة. وعلى رغم امتعاض القاهرة من تلك الضغوط، إلّا أنها لا تملك، حتى الآن، على ما يبدو، خيار رفْض العروض السعودية، في ظلّ الوضع الاقتصادي المتردّي، واستمرار تدهوُر قيمة الجنيه، والالتزام المصري تجاه «صندوق النقد الدولي» بالمضيّ في عمليات البيع، ولا سيما أن الرياض تبنّتْي، مقارنة بالدوحة وأبو ظبي اللتَين تطرحان مشروطيّات أقلّ، الأقدر على انتشال مصر من أزمتها بسرعة.

تحذّث تقارير استخباراتية عن تأهّب مصري في ملفّ تسليم جزيرتَي تيران وصنافير إلى السعودية (أ ف ب)

وجهة نظر

«مجازفة» التقارب مع بكين: متى تقول واشنطن لا للرياض؟

(أ ف ب)

ستار محمودي

عودةً بالزمن إلى الوراء 77 عاماً. آنذاك، التقى الملك عبد العزيز بن سعود، الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت، ووضَعا معاً اللَّبِنة الأولى للعلاقات السعودية - الأميركية. ربّما لم يكن الملك ليتخيّل، في أحلامه الجامحة آنذاك، أن ابنه وحفيده سيسعيان جاهدَين إلى بناء علاقات أوثق مع قوّة عظمى أخرى، لكنه بدا واضحاً في أعقاب رحلة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى المملكة، أن وليّ العهد، محمد بن سلمان، يسعى، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، إلى إقامة «توازن محفوف بالمخاطر» بين بكين وواشنطن، يبدو أقرب إلى المجازفة، كونه قد يدفع بإحدى القوّتَين العظميَين، والمقصود هنا الولايات المتحدة، إلى العمل على إزاحة ابن سلمان من طريقها.

يُعدّ «توازن القوّة» استراتيجية قديمة؛ إذ لجأت «دول المدن» اليونانية القديمة، منذ آلاف السنين، إلى تشكيل تحالفات لحماية نفسها ضدّ «دول المدن» الأخرى. وفي شكل آخر من أشكال هذا التوازن، حاول بعض الدول الصغيرة إقامة علاقات مع دول أكبر، لتدرأ عن نفسها خطر عواقب المواجهة بين الأقطاب الأكثر قوّة. وفي القرنَيْن العشرين والحادي والعشرين، جذب ذلك الشكل انتباه عدد من الجهات الفاعلة الصغرى في النظام الدولي؛ إذ عندما تبدأ القوّة المهيمنة الوحيدة في العالم في التراجع، ويتحوّل النظام الدولي من هيكل أحادي القطب إلى نظام ثنائي أو متعدّد الأقطاب، فإن الأطراف الإقليمية ستسعى، بدورها، إلى تقاسُم مصالحها بين القطبَين المنحدر والصاعد، بما يتيح لها أن تصبح خارج الرادار في حال حدوث صراع محتمل بينهما، كما ومنْع وقوع الحروب بشكل عام ربّما. ويتجسّد تقاسُم المصالح هذا، في أشكال متعدّدة من مِثل: التعاون العسكري، والاقتصادي، والأمني، والاستخباري، بالإضافة إلى إنشاء مؤسّسات ومنظّمات إقليمية وخارجية.

لكن، وكما يقول المثل الإنكليزي: «ليست كل الورود فوّاحة»؛ فقد تنطوي هذه السياسة على مخاطر جسيمة للقوى الإقليمية، إذ يُعدّ كلّ تعاون مع قوّة عظمى إشارةً إنذار إلى مُنافستها. ووفقاً لنظرية التنافس نفسها، إذا تعرّضت مصالح إحدى القوى (بخاصّة الأكثر هيمنة) لخطر الوصول إلى «نقطة الانهيار»، فإن القوّة المتضرّرة ستتبنّى سياسة تغيير النظام، وتحاول تثبيت حكومتها «العميلة» في البلد الأصغر. والواقع أن ثمّة العديد من الأمثلة على تجاوز تلك العتبة في تاريخ العلاقات الدولية. على سبيل المثال، سعى رئيس الوزراء الباكستاني السابق، عمران خان، إلى توثيق علاقات بلاده مع روسيا، وكان يعتزم تعليق القواعد الأميركية فيها. وفي حزيران 2021، قال وزير الخارجية الباكستاني السابق، شاه محمود قريشي، إنه «في عهد خان، لم تكن الحكومة مستعدّة لتزويد الولايات المتحدة بقواعد عسكرية». وبعد فترة وجيزة - وتحت التأثير والضغط المباشر من الولايات المتحدة -، صوّت المشرّعون الباكستانيون على عزْل خان من منصبه عبر التصويت بحجب الثقة.

وتُعدّ المملكة السعودية قوّة إقليمية بإجمالي ناتج محلّي يبلغ 833 مليار دولار، فضلاً عن كونها أحد أكبر منتجي النفط في العالم. وترتبطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية عمرها 70 عاماً. وعلى مرّ السنوات، تمتّع السعوديون بدعم أميركا، وأسّسوا جيشاً حديثاً ومجهّزاً بأحدث المعدّات. ونظراً إلى نموّ الصين، وحالِ فوضى الجغرافيا السياسية الراهنة في العالم وفي الشرق الأوسط، بدا ابن سلمان وقد خلُص إلى أن الأحادية لا يمكن أن تخدم مصالح بلاده تماماً، وارتأت المملكة وجوب تحقيق توازن بين الولايات المتحدة والصين. وبناءً عليه، وقّعت الرياض، أخيراً، مع بكين عقوداً ضخمة بلغت قيمتها 50 مليار دولار، وتشمل 34 اتفاق استثمار في مجالات الطاقة الخضراء والأنظمة الكهروضوئية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات السحابية والنقل واللوجستيّات والصناعات الطبّية والإسكان والبنية التحتية. وقُبيل زيارة شي إلى الرياض، قال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية: «تُعدّ هذه القمّة أهمّ حدث دبلوماسي، والأعلى في المستوى، بين الصين والعالم العربي منذ تأسيس الجمهورية الشعبية». وقد كانت الصين دائماً أكبر شريك تجاري للمملكة في الشرق الأوسط، إلّا أن أهمّية العقود المبرمة في القمّة الأخيرة تكمن في إمكانية تغييرها قواعد اللعبة في المنطقة؛ إذ إن من شأنها أن تُطوّر العتاد العسكري السعودي بشكل كبير، وتنقل إلى المملكة تكنولوجيا المعلومات المتطوّرة، ومشاريع البنى التحتية، وتطوير قطاع الاتصالات.

> **ارتاب المملكة وجوب تحقيق توازن بين الولايات المتحدة والصين**

من جهتها، لم ترحّب الولايات المتحدة بالاتفاق الصيني - السعودي إطلاقاً. وقال مُنسّق مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البيت الأبيض، بريت ماكغورك، على طريقته، مهدّداً السعوديين: «هناك شراكات معيّنة مع الصين من شأنها أنْ تخلق سقفاً لِما يمكننا فعله لحلفائنا». من هنا، يمكن علاقات ابن سلمان المتنامية مع بكين أنْ تلحق الضرر بمصالح واشنطن في المنطقة، وإنْ اعتقد الأميركيون أنهم بلغوا بذلك «نقطة الانهيار»، فإن خيار الولايات المتحدة الأكيد: إطاحة وليّ العهد. هكذا دخلت المملكة مفترق طرق صعباً؛ فمن جهة، يمكنها تعزيز موقعها في الشرق الأوسط من خلال علاقاتها المتنامية مع الصين كقوّة عظمى صاعدة؛ ومن جهة أخرى، لا ترحّب الولايات المتحدة - بصفتها حليفة المملكة القديمة، والقوّة المهيمنة السابقة في العالم - بالتعاون السعودي - الصيني، وقد تُكرّر السيناريو الخاص بها، الذي استخدمتْه في باكستان، وتتّخذ قرار عزْل ابن سلمان.

سوريا

«تخييم» أميركيّ بمواجهة روسيا واشنطن لموسكو: لم ننسَ الرقّة

منذ سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، بدعم من «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة، على الرقة، عاصمة» تنظيم «داعش» سابقاً، في تشرين الأوّل 2017، وبعدما جرى استثمار هذا «الانتصار» سياسياً ودعائياً إلى أبعد الحدود، غابت المدينة التي تعرّض معظمها للدمار خلال معارك طرْد التنظيم، عن خريطة اهتمامات واشنطن، التي اختارت المواقع النفطية في الشمال الشرقي من البلاد موقعاً لتمركزها، إلى جانب «قاعدة التنف» في المثلّث الحدودي بين سوريا والعراق والأردن. إلّا أن الولايات المتحدة لا تجدّ بدّاً اليوم من تجديد اهتمامها بالمحافظة الواقعة شمال سوريا، وذلك في إطار خطّة عمل أميركية واسعة النطاق، عنوانها الرئيس معاكسة المسار الروسي، خصوصاً في ظلّ حراك موسكو النشط على خطّ التطبيع بين أنقرة ودمشق، واستمرار الحرب المستعرة معها في أوكرانيا

علاء حلبي

تعيش الرقة، هذه الأيام، في ظلّ حملات أمنية متتابعة تنفّذها «قوّات سوريا الديموقراطية»، بمشاركة وإشراف من «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة. حملاتٌ تتّخذ ستاراً لها «تفكيك خلايا تنظيم داعش»، الذي عاد إلى الظهور مرّة أخرى في الرقة، في تزامُن مريب مع إعلان واشنطن توسيع حضورها الميداني في سوريا، يكاد يكون مطابقاً تماماً لِما حدث العام الماضي، عندما ظهر التنظيم مرّة أخرى في الشرق السوري، بالتزامن مع إعادة القوّات الأميركية انتشارها في مناطق واقعة على خطوط التماس مع مواقع سيطرة تركيا، ومواقع حضور القوّات الروسية والسورية. وبعيداً عن عباءة «محاربة داعش» التي اعتادت الولايات المتحدة أن تستظلّ بها لتغطية نشاطها في سوريا، يثير الاهتمام الكبير والمفاجئ بالرقة، أسئلة عديدة حول أسبابه وتوقيته، خصوصاً أن المحافظة، التي تفيد إحصاءات غير رسمية بأن نحو 900 ألف شخص يقطنونها، لا تُعتبر من المناطق المهمّة استراتيجياً للمشروع الأميركي في سوريا، ولا حتى لمشروع «الإدارة الذاتية» الكردية، بسبب خلوّها من منابع نفطية مهمّة، وعدم وجود مراكز كردية تاريخية كبيرة فيها، باستثناء بعض المناطق الكائنة قرب الحدود التركية، بالإضافة إلى ابتعادها عن طريق طهران - بيروت، الذي تُعتبره واشنطن استراتيجياً وتسعى بجدّ إلى منْع تفعيله.

ويترافق الاهتمام الأميركي المتزايد بالرقة، والذي ظهر بشكل واضح خلال الشهرَين الماضيَين، متجلّياً في العودة إلى قاعدتَين كانت القوّات الأميركية قد انسحبت منهما قبل نحو ثلاث سنوات، مع اهتمام سياسي وديموغرافي، ضمن مشروع يبدو متكاملاً، تعمل واشنطن على تحقيقه. مشروعٌ يبدأ من إعادة إحياء المكوّن العربي عبر محاولة إرجاع فصيل «لواء ثوار الرقة» إلى الحياة بعد أن قامت «قسد» بفرْطه خلال السنوات الماضية، ويمتدّ إلى العمل على تنشيط عدد من المشاريع الاقتصادية، ولا ينتهي ببغْث الحراك السياسي في المدينة، من خلال دعْم أحزاب عدّة فيها، من بينها حزب «المستقبل»، بالإضافة إلى تقوية قنوات الاتّصال بالمكوّن العشائري في المحافظة. وتَكشف مصادر مطّلعة على النشاط الأميركي في الرقة، في حديث إلى «الأخبار»، أن مسؤولَين أميركيين زاروا المدينة خلال الفترة الماضية، آخرهم المبعوث الأعلى للولايات المتحدة إلى شمال سوريا، نيكولاس غرينغر، يوم السبت الماضي، حيث ناقشوا باستفاضة أوضاع المدينة المدمَّرة، وسُبل تعزيز المشاريع الخدمية فيها، بعد نحو خمس سنوات على تدميرها من قِبَل الطائرات الأميركية نفسها، التي استعملت مختلف أنواع القنابل والقذائف (التي يُعتبر بعضها محرّماً دولياً) خلال عمليات طرْد مُقاتلي «داعش» منها.

> مسؤولون أميركيون زاروا المدينة خلال الفترة الماضية، آخرهم المبعوث الأعلى للولايات المتحدة نيكولاس غرينغر

وبالإضافة إلى ما تَقدّم، تلفت المصادر إلى أن المسؤولين الأميركيين ذكروا، أكثر من مرّة، أن اهتمامهم بالمدينة يهدف، في نهاية المطاف، إلى إنعاشها، وتحصينها لمنع أيّ انزلاق ميداني أو سياسي يسلخها عن مشروع «الإدارة الذاتية». ويأتي ذلك في وقت تعمل فيه الولايات المتحدة على إعادة هندسة المشروع المذكور مرّة أخرى، سواء عبر استبعاد شخصيات كردية مرتبطة بشكل واضح بحزب «العمال الكردستاني» المصنّف على لوائح الإرهاب التركية منه، أو محاولة استقطاب «المجلس الوطني الكردي» من خلال تنشيط الحوار الكردي - الكردي، في مسعًى يرمي إلى توليد حالة مشابهة لكردستان العراق، تكون مُرضية لأنقرة من جهة، وبمثابة الأمر الواقع بالنسبة إلى دمشق وموسكو من جهة أخرى. وعلى الرغم من عدم امتلاك الرقة موقعاً استراتيجياً بالنسبة إلى المشروع الأميركي في سوريا، غير أنها تقع على عقْدة طُرقية مهمّة، حيث يمرّ عبرها طريق «M4» الذي يمتدّ من أقصى شرق سوريا إلى غربها، ويَجري الحديث بشكل جدّي أخيراً خلال المحادثات السورية - التركية - الروسية، والتي انضمّت إليها إيران، عن إمكانية فتْح جزئه الغربي الواصل بين حلب واللاذقية كخطوة أولى، قبل العمل على تفعيله بشكل كامل. والجدير ذكره، هنا، أن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلّب عملاً ميدانياً يضمن سلامة الطريق، في ظلّ وجود قوى عدّة تشرف عليه، سواء الفصائل التابعة لتركيا التي تُشرف على أجزاء منه في الشمال الشرقي من البلاد، أو «قسد» وواشنطن اللتَين تشرفان على أجزاء منه أيضاً، ما يعني ضرورة إشراك الولايات المتحدة في النقاشات مستقبلاً، في حال رفْضها الخروج من سوريا.

المسؤولون الأميركيون ذكروا، أكثر من مرّة، أن اهتمامهم بالمدينة يهدف، في نهاية المطاف، إلى إنعاشها (أ ف ب)

بدورها، تربط مصادر كردية، في حديث إلى «الأخبار»، بين النشاط الأميركي المتزايد في الرقة والتنف والمناطق الشرقية من سوريا، وبين الحرب الروسية في أوكرانيا، إذ ترى المصادر أن الولايات المتحدة تهدف، عبر إعادة انتشارها الجاري حالياً، إلى خلْق توازن ميداني جديد مع روسيا، بعد سنوات خسرت خلالها واشنطن النفوذ لصالح موسكو، التي باتت تملك حضوراً وازناً في الشمال الشرقي، يُضاف إليه حضور تركيا، حليفة روسيا، ضمن «مسار أستانة». ويضع ذلك الولايات المتحدة، في ظلّ الظروف الحالية، أمام حالة تصفها المصادر بأنها «ضعيفة ميدانياً»، وهو ما يدفعها إلى تعزيز انتشارها على الأرض، وربّما التمدّد في مناطق جديدة كما هو متوقّع، بهدف تحسين قدرتها الميدانية. ويأتي هذا في وقت تستمرّ فيه في عمليات الاستحواذ المتتابعة على المعارضة السورية، عبر خلْق تشكيلات جديدة تنشط من نيويورك، يَجري تحضيرها بعناية لتكون بديلة لـ«الائتلاف السوري»، الذي يبدو أن واشنطن قد اقتنعت بأن زمنه انتهى.

فلسطين

بن غفير «يكتشف» خبز السجون: فليُمنع عن الأسرى!

صُعق وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، الفاشي إيتمار بن غفير، لدى اكتشافه حقيقة أن الأسرى الفلسطينيين يتناولون الخبز في سجونه، وأنهم يقومون بعجنه وخَبزه داخل أفران في المعتقلات، متسائلاً في محادثة مغلقة مع عدد من المسؤولين في الأجهزة الأمنية: «ما هذه الامتيازات؟ خبز طازج؟ لقد جُنِنّا!». في المقابل، نقلت صحيفة «إسرائيل اليوم»، عن مصدر في مصلحة السجون الإسرائيلية، قوله إن «إعداد الخبز الطازج في السجون قائم منذ 17 عاماً، أي منذ تسلُّمنا صلاحية الإدارة التي كانت بيد الجيش». لكن ذلك لم يمنع بن غفير من الإيعاز إلى إدارة «المصلحة» بإغلاق فرنَين في سجنَي «ريمون» و«النقب» يديرهما أسرى فلسطينيون، وبعملان منذ سنوات على توفير الخبز الطازج للمعتقلين. كما تعهّد بمنع ما وصفها بـ«التسهيلات»، مُهدّداً بأنه «لن يتسامح مع الأسرى الفلسطينيين»، مضيفاً، في تغريدة على «تويتر»، أنه سيسلبهم حقوقهم وسيقدّم مشروع قانون لإعدامهم بواسطة الصعق بالكرسيّ الكهربائي.

> أُصيبت مستوطنة أثناء هروبها بعد إطلاق صاروخ من قطاع غزة

وردّاً على ذلك التصعيد، أصدرت وزارة الأسرى والمحرَّرين بياناً قالت فيه إن «المتطرّف بن غفير يصعّد عدوانه الإرهابي على الأسرى في السجون، مُواصلاً إصدار تعليمات التضييق وتشديد الخناق، في محاولة منه للتغطية على فشل حكومته في نقْل المعركة إلى داخل السجون». واعتبرت أن «إغلاق المخابز التي تزوّد الأسرى بالخبز بشكل يومي، هو عمل يثبت تجرُّد الاحتلال من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية كافة، ويعكس حالة العجز المتقدّمة التي وصل إليها في مواجهة الأسرى». كما عدّت «الادّعاءات الكاذبة والمضلّلة» التي يحاول بن غفير الترويج لها، من مِثل أن «المعتقلين يعيشون في رفاهية وفنادق»، ما هي إلّا «مبرّر يَستخدمه لمواصلة العدوان عليهم وتصعيد الحرب ضدّهم، ولكسب المزيد من التأييد والدعم من المجتمع الإسرائيلي».

وأتى القرار الجديد بموازاة حالة من التوتّر لا تزال تَسود سجون الاحتلال، إثر اقتحام وحدات القمع الإسرائيلية أقسام الأسرى في سجون «عوفر»، «النقب»، «مجدو» و«الدامون»، واعتدائها على الرجال والنساء على حدٍّ سواء، وتنقيلهم، وعزْل العشرات منهم، قبل تجريدهم من مقتنياتهم الشخصية. وأطلقت الأسيرات في «الدامون»، أمس، حيث تستمرّ الإدارة في فرْض سياسة العزل الانفرادي والحرمان من الحقوق على 29 معتقلة، صرخة عبر مقطع صوتي ورسالة مكتوبة، دَعَوْن فيها إلى تحريرهنّ من السجون التي يتعرّضن فيها للتنكيل والاضطهاد. وقالت إحداهنّ: «مَن سينتصر لنا ويلقّن العدو درساً يتعلّم منه أن لا يتطاول على بناتكم؟»، مُذكّرة بانتصار الأسير يوسف المبحوح السنة الماضية للأسيرات، من جهتهم، تابع الأسرى إغلاق الأقسام كافة في سجون الاحتلال أمس، وأرجعوا وجبة الإفطار، رافضين الخروج إلى «الفحص الأمني»، بحسب ما أفادت به «لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الأسيرة»، فيما أعلنت «هيئة شؤون الأسرى والمحرَّرين» «تواصُل الإغلاق لليوم الثاني على التوالي، احتجاجاً على الهجمة الشرسة من قِبَل الإدارة ووحدات القمع»، مؤكدة «جاهزية الحركة الأسيرة لكلّ أشكال المواجهة».

ومساء، أُصيبت مستوطنة أثناء هروبها نحو الملاجئ بعد إطلاق صاروخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات المحاذية للقطاع. وذكرت إذاعة جيش العدو أن «القبة الحديدية اعترضت الصاروخ»، فيما أفاد مراسل «القناة 14» العبرية أن «صفارات الإنذار دوّت في مستوطنة سديروت خلال مراسم إحياء ذكرى مستوطنة قتلت بصاروخ قسام قبل 18 عاماً». وعقب الحدث، قال بن غفير أنه طلب «اجتماعاً عاجلاً للكابينت مساء اليوم (أمس)، لبحث سبل الردّ على إطلاق الصواريخ من غزة».

(الأخبار)

(أ ف ب)

«المسكّنات» الحكومية لا تُغني: عندما يصبح الدواء «رفاهية»

دمشق - لمى علي

شكّل ارتفاع سعر الصرف الرسمي بداية العام، «الشمّاعة» التي علّقت عليها وزارة الصحّة السورية قائمة الأسعار الجديدة للأدوية، والتي ارتفع بموجبها سعر نحو 12 ألفاً و826 زُمرة دوائية من مختلف المعامل المحلّية. إذ اعتبرت الوزارة أن قرارها فرَض زيادة تتراوح بين 50 و80%، هو الحلّ لاستمرار المعامل في الإنتاج. إلّا أن القرار لاقى موجة غضب من قِبَل السوريين الذين كالوا الاتّهامات للعاملين في قطاع الصيدلة من أصحاب مصانع ومستودعات وصيدليات، معتبرين أن هؤلاء يحتكرون الأدوية في انتظار رفْع أسعار أخرى. إذ وصلت نسبة النقص في السوق المحلّية إلى 50% مع بداية العام الحالي، بحسب «المجلس العلمي للصناعات الدوائية»، فيما ارتفعت الأسعار، خلال عام 2022، ثلاث مرّات بنسبة وصلت إلى أكثر من 130%، في ما جرى تبريره دوماً بـ«استمرار دوران عجلة السوق الدوائية»، بحسب ما يقول الدكتور جهاد وضّيحي، عضو مجلس «نقابة صيادلة سوريا»، في حديث إلى «الأخبار». ويعتقد وضّيحي أن «الزيادة الأخيرة على الأسعار كانت ضرورية منعاً لتوقّف المعامل عن الإنتاج، وجاءت بناءً على سعر الصرف الجديد، وارتفاع تكاليف حوامل الطاقة، وغير ذلك من ظروف صعبة وغلاء معيشة»، معتبراً أن نسبة الزيادة مرتفعة ظاهرياً، فيما الأسعار على أرض الواقع مقبولة إلى حدٍّ كبير لأغلب الأصناف الدوائية، وأن الدواء السوري لا يزال، حتى الآن، «اقتصادياً»، وسعره أقلّ ممّا هو عليه في دول الجوار. وتُدافع وزارة الصحّة بأنها لا تزال تراقب معامل صناعة الأدوية بالفعل، وتتشدّد في الحفاظ على فعالية الدواء وتسعيره بما يناسب أصحاب المعامل من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، كما تحافظ على سعر ثابت بين جميع الشركات لأيّ دواء يحتوي التركيبة والعيارات ذاتها، باستثناء المتمّمات التي لا تُعدّ صنفاً علاجياً، بل منتجاً يمكن الاستغناء عنه، وفق وضّيحي.

الفجوة بين الراتب والأسعار

قد تكون أسباب ارتفاع أسعار الأدوية منطقيّة إلى حدٍ ما، لكن ما هو غير منطقي، عدم تناسب القدرة الشرائية للمواطن مع تلك الأسعار، التي ستفرض على كثيرين اختصار شراء الأدوية بغضّ النظر عن حالتهم المرضيّة. فعلى سبيل المثال، أيّ مرض عرَضي، كالتهاب، يحتاج إلى دواء من صنف المضادّات الحيوية لا يقلّ سعره عن 21100 ليرة سورية، وهو ما يعادل رُبع راتب الموظّف الحكومي تقريباً، من دون احتساب معاينة الطبيب. أيضاً، وفق التسعيرة الجديدة، تصل كلفة مجموعة أدوية تستهلكها إحدى السيّدات (سكّري وضغط وهشاشة عظام وفيتامين) إلى 85300 ليرة سورية، وهو ما يزيد بقليل على راتبها التقاعدي.

الحلقة الأضعف

طيلة أزمة الدواء، كان الصيدلاني ولا يزال في «وجه المدفع»، كونه وُضع في قائمة المتّهمين باحتكار الأدوية بغية رفع أسعارها. إلّا أن لسان حال الصيادلة يقول عكس ذلك، إذ يؤكد أحدهم، وهو أحمد منصور، أن «وضْع الصيدليات المتواضعة وصل إلى حال يرثى لها، فأكثر ما يوجد فيها هو معجون الأسنان واللاصق الطبّي وبعض المكمّلات، وبخاصّة أن شركات التوزيع كانت تفرض علينا شراء كميّات كبيرة منها للحصول على علبة دواء رئيسة، وكنّا نناور بيننا لتأمين الأدوية المهمّة. ومع ذلك، لم نَعُد نحقّق الخدمة المطلوبة للمواطنين، ولا الحدّ الأدنى من الربح للصيدلية». ويعترف منصور بأن تجارة الأدوية في سوريا حالها حال تجارة البنزين، حيث «حتى لو فُقدت السلعة من السوق، عندما تدفع مالاً أكثر ستحصل عليها». ومن جهتها، لا تخفي الصيدلانية، منار العلي، سعادتها بتعديل الأسعار كونه سيعيد الأدوية إلى الصيدليات التي كادت الكثير منها تتوقّف عن العمل. وترى أن «الضجّة التي يُحدثها كلّ ارتفاع للأسعار سببها الأوّل انقطاع الدواء لفترة لا يستهان بها قبل الارتفاع، بسبب قلّة الإنتاج أو توقّفه من قِبَل المعامل أو تعليق التوزيع من قِبَل المستودعات التي تعاني ارتفاع التكاليف»، مؤكدة أنها وعدداً كبيراً من الصيادلة استمرّوا في بيْع الأدوية الموجودة لديهم، من منطلق إنساني، على رغم معرفتهم بعدم قدرتهم على تأمين الكمّية نفسها بالأسعار الجديدة، إضافة إلى انخفاض هامش ربحهم الذي لا يتجاوز أساساً الـ20%. وتعتقد العلي أن حلّ أزمة الأدوية يكمن في الاستجابة السريعة لتعديل أسعارها قبل فقدانها من السوق.

> لا تتناسب القدرة الشرائية للمواطن مع الأسعار الجديدة للأدوية

الحلّ الجزئي

على أن تدخّل وزارة الصحة، وإن كان يُسهم في حلّ جانب من الأزمة، إلّا أنه لا يمكن الاستمرار أكثر من ذلك من دون تعديل الأسعار التي تتناسب مع التكاليف»، مشيراً إلى أن أسعار الأدوية قد تستمرّ في الارتفاع، ولا يمكن تحقيق الثبات فيها إلّا باستقرار سعر الصرف وسعر المحروقات على الأقلّ».

مبادرات خجولة

كما في كلّ أزمة، يحاول المجتمع المحلّي، بمبادراته المختلفة، أن يخفّف من وطأة أزمة الدواء قدْر الإمكان. ومع صدور نشرة الأسعار المعدّلة، أعلنت مبادرة «عقْمها» تقديم بعض أنواع الأدوية المتوافرة في مركزها مجاناً للمحتاجين، معتمدةً على ما تحصل عليه من تبرّعات ونماذج طبّية من بعض الشركات. كما قامت بعض التطبيقات الإلكترونية المتخصّصة بالأدوية، بتعديل نشرة الأسعار المؤلّفة من 606 صفحات، لمساعدة الصيادلة على معرفة الأسعار الجديدة بسهولة، بينما اعترفت المنصّة الدوائية السورية بعدم قدرتها، في الوقت الحالي، على القيام بأيّ خطوة أو مبادرة تساعد في التخفيف من عبء الوضع الراهن. لتأمين المحروقات لمصانعنا، قدّمنا طلبات لوزارة الصحة لتعديل الأسعار بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج حتى لا نخسر من رأس المال، ولم نتوقّف عن الإنتاج بل استمررنا في تسليم طلبيات المستودعات، إلّا أنّه لا يمكن الاستمرار أكثر من ذلك من دون تعديل الأسعار التي تتناسب مع التكاليف»، مشيراً إلى أن أسعار الأدوية قد تستمرّ في الارتفاع، ولا يمكن تحقيق الثبات فيها إلّا باستقرار سعر الصرف وسعر المحروقات على الأقلّ».

(أ ف ب)

اليمن

السعودية تُعلي كلمة السلفيين
هذه ذراعنا بمواجهة الإمارات

لم تنتظر السعودية أكثر من ستّة أشهر لـ«إعادة الأمور إلى نِصابها» في المحافظات الجنوبية، بعدما شذّبت الإمارات عن القواعد التي ثُبّتت على مدار سنوات الحرب، وعمدت إلى التعدّي على رقعة نفوذ «شقيقتها» هناك. وعلى إثر اشتغالها، طيلة الفترة الماضية، على تجهيز «درع الوطن» لتكون قوّتها السلفية الضاربة في تلك المحافظات، عمدت المملكة إلى إطلاق القوّة المذكورة في عدن وأبين وحضرموت، مُوقِعةً الإماراتيين في صدمة، ودافعةً إيّاهم إلى الآن إلى التزام الصمت الذي يبدو أنه لن يفارقوه إلى المواجهة، هذه المرّة

(أ ف ب)

أحمد الحسني

لم تنتظر السعودية كثيراً لتردّ «الضربة» التي تلقّتها إثْر اجتياح الميليشيات الموالية للإمارات، مطلع آب الماضي، محافظتَي أبين وشبوة، واللتَين يُفترض أن تظلّا، وفق المحاصصة المعمول بها منذ سنوات بين الرياض وأبو ظبي، في دائرة نفوذ الأخيرة. غير أن الإمارات وجدت، آنذاك، الفرصة مناسبة للتوسّع شرقاً، تحت ستار وقْف تغوُّل حزب «الإصلاح» (إخوان اليمن)، وهو ما تحقّق لها، وصولاً إلى تخوم وادي حضرموت، حيث المعقل الأخير لـ«الإصلاح» في مدينة سيئون. إثر ذلك، وجدت السعودية نفسها قد فقدت معظم الرقعة الجغرافية الواقعة تحت سيطرتها، والممتدّة من شقرة في محافظة أبين، مروراً بشبوة، انتهاءً إلى أجزاء من حضرموت، وهي المناطق الغنية بالثروات النفطية والغازية، والمطلّة على سواحل البحر العربي، والتي تمثّل بالنسبة للرياض أهمّية استراتيجية، بل إنها تُعدّ، بشكل من الأشكال، متّصلة بأمنها القومي.

انطلاقاً من ذلك، يمكن تفسير الاندفاعة السعودية إلى تشكيل قوّة ضاربة موالية لها تحت مسمّى «درع الوطن»، بعدما كرّست، خلال الأشهر الستّة الماضية، كلّ جهودها من أجل منْع سيطرة الإمارات على حضرموت، وشكّلت لجان وساطة عدّة لثني أبو ظبي عن السعي لهذا الهدف. وبالتوازي مع المساعي «السلمية» تلك، كانت المملكة تجهّز آلاف المقاتلين، في إطار التشكيل المذكور، تمهيداً للدفع بهم، ليس إلى حضرموت فقط حيث أطلقت عملية تجنيد واسعة النطاق لاستقطاب عشرة آلاف عنصر (جرى هذا عبر «حلف قبائل حضرموت»، الذي دعا ناطقه الرسمي، صالح الدويلة، إلى خروج الإمارات من 7 معسكرات، هي الضبة، الربوة، نحب، الحمراء، خفر السواحل، غيل بن يمين، ولواء بارشيد). وإنّما أيضاً إلى جميع المحافظات الواقعة تحت سيطرة الإمارات. ومن هنا، أوْكلت المملكة إلى الفرقة الأولى من «درع الوطن»، والتي تضمّ 7 ألوية، مهمّة الانتشار في عدن ولحج وأبين، فيما عزّزت وادي حضرموت بـ3 ألوية، وهو ما أحدثَ صدمة لدى الإمارات، وحليفها المحلّي، «المجلس الانتقالي الجنوبي»، خصوصاً أن السعودية ربطت هذه القوّة برئيس «مجلس القيادة الرئاسي»، رشاد العليمي، على اعتبار أنه «القائد الأعلى للقوّات المسلّحة»، فيما أوكلت قيادة الألوية إلى السلفيين.

> لا تزال الإمارات ملتزمةً الصمت حيال الاندفاعة السعودية إلى تغيير الخريطة العسكرية

ويَرجع اختيار الرياض الشخصيات السلفية لقيادة «درع الوطن» إلى عدّة اعتبارات، أوّلها أن تلك الشخصيات مطلَقة الولاء للمملكة، وثانيها أنها لا تحمل أيّ مشروع سياسي خاصّ، بل كلّ «فلسفتها» تقوم على القتال ضدّ حركة «أنصار الله»، بخلفيات عقائدية وفكرية، خصوصاً أن معظم العناصر الذين اختارتْهم السعودية قد قاتلوا أثناء «حرب دماج» مع الحركة في عام 2013، أي قبل اندلاع الحملة العسكرية السعودية على اليمن بسنتَين. ويُضاف إلى ما تَقدّم، أن الرياض تتطلّع، من خلال تصديرها السلفيين، إلى إسقاط الذريعة التي تتلطّى خلْفها أبو ظبي من أجل التمدّد في المحافظات الجنوبية، والمتمثّلة في إخراج حزب «الإصلاح» من تلك المحافظات.

في المقابل، لا تزال الإمارات ملتزمةً الصمت حيال الاندفاعة السعودية إلى تغيير الخريطة العسكرية التي أرستْها الأولى خلال الأشهر الستّة الأخيرة. ويتجلّى هذا الموقف الإماراتي في إحجام «الانتقالي»، إلى الآن، عن الاقتحام السعودي لقلْب عدن، حيث نفوذ المجلس الأقوى. وبرأي محلّلين، فإن أبو ظبي لن تغامر هذه المرّة في مواجهة الرياض، بل ستفضّل التنازل لـ«شقيقتها» مقابل تحقيق «انتصارات» في ملفّات أخرى مشتركة، من بينها إدارة المحافظات الجنوبية سياسياً وأمنياً، وهذا ما يفسّر الدفع بـ«ألوية العمالقة» الموالية للإمارات إلى التمركز في قصر معاشيق الرئاسي، جنباً إلى جنب قوّات «درع الوطن» الموالية للسعودية، في وقت أُخرجت التشكيلات التابعة لـ«الانتقالي» من محيط القصر. وعليه، يبدو الخاسر الأكبر من هذه الصفقة، «الانتقالي»، الذي وجد نفسه مكبّلاً بين استحقاقات الشراكة ضمن «المجلس الرئاسي»، وأدبيّاته المتعلّقة باستعادة «الدولة الجنوبية»، في ازدواجية لا تفتأ تُضعف حضوره، وتقف حاجزاً على طريق مشروعه السياسي، وفق ما أظْهره أخيراً الدفع بالسلفيين للتمركز في أحد أهمّ معاقله.

تقرير

البرازيل - الأرجنتين
محاولة أولى للتكامل

تعكف البرازيل والأرجنتين، وفق ما أعلنتاه الأسبوع الماضي، على تنفيذ مشروع لإطلاق عملة مشتركة في ما بينهما، تبدو، تكتيكياً، محفَّزة بالوضع الاقتصادي الصعب الذي تُعانيه الأخيرة، وبرغبة الأولى في استعادة مكانتها التقليدية في محيطها الحيوي. أمّا في الصورة الاستراتيجية الأعمّ، فيَظهر أن ثمّة تطلّعاً إلى مساوقة دول أخرى في العالم، بدأت الاشتغال على تعزيز سيادتها النقدية واستقلالها المالي في مواجهة الدولار، على رغم أن هذا المطلب يقتضي توافُر عوامل وظروف لا تزال مفقودة في القسم الجنوبي من القارّة

بتول سليمان

تُواصل البرازيل والأرجنتين تحضيراتهما لإطلاق عُملة مشتركة في ما بينهما، في أعقاب إعلان رئيسَي البلدَين، البرازيلي لويس إيناسيو لولا داسيلفا، والأرجنتيني ألبرتو فرناندز، نيّتهما اتّخاذ هذه الخطوة، التي تعود المفاوضات في شأنها، في الواقع، إلى سنوات خلت، قبل أن تَعمد برازيليا، تحت حُكم الرئيس اليميني، جايير بولسونارو، إلى تعليقها عام 2019. لكن وصول الرئيس اليساري، داسيلفا، إلى سُدّة الحُكم، أعاد إحياء تلك المفاوضات، لتبدأ وزارة ماليّته، بقيادة فرناندو حداد، دراسة خياراتها في هذا المجال، علماً أن حداد دأب على التنظير لإمكانية أن يؤدّي إنشاء عملة موحّدة في أميركا الجنوبية إلى «تسريع التكامل الإقليمي». على أن ما يستحثّ خطوة برازيليا وبيونس آيرس، الآن، إنّما يتمثّل بالنسبة إلى الأخيرة في النقص «الدولاري» الحادّ الذي تعانيه، والذي يفرض عليها السعي لإيجاد «نقدٍ» بديل يمكّنها من تسوية التزاماتها وإتمام العمليات التجارية مع جارتها، فيما بالنسبة إلى الأولى، تكمن أهمّية ذلك القرار في إفادة محاولات داسيلفا استعادة مكانة بلاده التقليدية في محيطها الحيوي. وعلى رغم ما تَقدّم، لا تنعدم التقديرات المتفائلة بإمكانية أن تؤدّي تلك المبادرة المحصورة الآن في ما بين القوّتَين الرئيستَين في كتلة التجارة الإقليمية «ميركوسور» - تضمّ أيضاً باراغواي وأوروغواي -، إلى ولادة ثاني أكبر اتّحاد نقدي في العالم، بعد الاتحاد الأوروبي الذي يتّخذ من اليورو عملة موحّدة له.

مخاوف برازيلية

ستتيح العُملة الجديدة، التي أُطلق عليها اسم «SUR» أي الجنوب، تقليص الدولارات الاحتياطية المدفوعة لقاء العمليات التجارية بين البلدَين، والتي كانت وصلت إلى أكثر من 26,4 مليار دولار في أوّل 11 شهراً من العام الماضي، بزيادة تُقارب 21% عن الفترة نفسها من عام 2021. على أن الميزان التجاري البَيني سجّل عجزاً أرجنتينياً بنحو 2,2 مليار دولار خلال عام 2022، وفق ما نقلتْه وسائل إعلام برازيلية، وهو ما يثير مخاوف اقتصاديين برازيليين من أن يكون المشروع عبارة عن مساعدة برازيلية لبيونس آيرس، ليس إلّا. وممّا يضاعف تلك المخاوف، حقيقة أن الأرجنتين غارقة في الديون والتضخّم الذي وصل فيها إلى أكثر من 95% في عام 2022، وفق وكالة «بلومبرغ»، الأمر الذي يحفّز القلق من ربْط أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية، باقتصادها، وبالتالي احتمال تراجُع الأوّل من جرّاء ذلك. ويُضاف إلى ما تَقدّم، فشل اختبار الوحدة الاقتصادية في أميركا اللاتينية، وفق ما أظهرتْه تجربة «ميركوسور»، التي اعترتْها صعوبة بالغة في تقسيم الأعباء، خصوصاً بالنظر إلى تفاوت أحجام اقتصادات الدول المنخرطة فيها.

> إنشاء أيّ عملة مشتركة يتطلّب تكاملاً وتنسيقاً كافيَين في ما بين أطرافها

وفي هذا الإطار، ترى الخبيرة الاقتصادية، أدريانا دوبيتا، في تحليل نشرتْه وكالة «بلومبرغ» بنُسختها البرتغالية، أن «هذا النوع من المبادرات يكون منطقياً فقط عندما تكون البلدان مستقرّة»، مضيفةً أنه «حتّى قبول العملة دولياً يتطلّب استقراراً مالياً، وهو الأمر المفقود أصلاً بالنسبة إلى العملات الأساسية، أي البيزو والريال». وتتساءل دوبيتا: «من سيُصدر هذه العملة؟ ماذا ستكون المعايير؟ هل سيكون هناك تنسيق للسياسة النقدية والمالية؟ أم أن المسألة مجرّد وجود عملة وسيطة، بخلاف الدولار»، مشدّدة على ضرورة الإجابة على تلك التساؤلات قبل اتّخاذ أيّ إجراءات. وفي محاولة لتبديد تلك الشكوك، أعلن وزير الاقتصاد الأرجنتيني، سيرخيو ماسا، في حديث صحافي، أنه «ستتمّ دراسة المعايير اللازمة للعملة المشتركة»، بما يشمل القضايا المالية وحجم الاقتصاد ودور البنوك المركزية.

أيّ مستقبل؟

على رغم تلك الشكوك والصعوبات، يبدو أن ثمّة تطلّعاً إلى أن تتوسّع الخطوة البرازيلية - الأرجنتينية، في حال نجاحها، لتشمل بقيّة دول القسم الجنوبي من القارّة في السنوات المقبلة، علماً أن «اتّحاد دول أميركا اللاتينية» (UNASUR) كان أطلق، منذ عام 2008، مبادرة مماثلة لتعزيز التكامل بين أعضائه، مِحورها إنشاء عملة مشتركة على غِرار «اليورو». غير أن التحدّيات التي واجهتْها القارّة مذّاك بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام 2008، من ثمّ إطاحة داسيلفا من الحُكم عام 2011، وصولاً إلى صعود اليمين الشعبوي في غير دولة، أدّت تدريجياً إلى تهشيم تلك المبادرة. ومن هنا، يُشكّك أستاذ القانون الدولي في جامعة «Getúlio Vargas» البرازيلية، سالم ناصر، في إمكانية توسّع المشروع المشترك بين برازيليا وبيونس آيرس، واصفاً إيّاه بـ«الرمزي والمحدود». ويوضح ناصر، في حديث إلى «الأخبار»، أن «هدف لولا من هذه الخطوة، هو إعادة التشديد على التضامن والوحدة اللذين كانا قائمَين في أميركا اللاتينية ما قبل عام 2008»، معتبراً أنه «في حال تفعيل هذه المبادرة، ستكون أقرب إلى الإيكو (ECU)»، وهي عملة أوروبية موحّدة اعتُمدت ما بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي، قبل اعتماد «اليورو» رسمياً. ويَلفت إلى أن توحيد العملة في أوروبا «برهن في بعض الأحيان على أن هناك حدوداً للإنجازات على عكس ما يُشاع»، مستذكراً في هذا السياق الأزمة اليونانية، ومِن بَعدها الأزمة الإسبانية، وغيرهما، مضيفاً أن التجارب المذكورة «ولّدت مخاوف لدى البنوك المركزية في الدول الأخرى، لجهة التخلّي عن قدراتها على صناعة السياسة النقدية في بلدانها».

يُضاف إلى ما تَقدّم، أن إنشاء أيّ عملة مشتركة يتطلّب تكاملاً وتنسيقاً كافيَين في ما بين أطرافها، وهو ما لا يبدو متوافراً في أميركا الجنوبية. وفي هذا الإطار، تُبيّن أستاذة القانون في جامعة «ESSCA» الفرنسية، كاميلا فيلارد دوران، أن من شروط نجاح هذا المشروع «تحسين مستوى الثقة السياسية والاقتصادية بين الدول اللاتينية»، معتبرةً أن «لولا يستطيع توفير الدافع السياسي المطلوب، لكنه لا يزال بحاجة إلى أن يكون ذا مصداقية أكبر في المستقبل المنظور». وإذ تُعرب دوران، في حديث إلى «الأخبار»، عن اعتقادها بأن خطوة برازيليا وبيونس آيرس «لا تنفصل عن سياق الخروج من الهيكل الدولي المالي» الحاكم، والذي كانت بدأت «الاقتصادات الناشئة» مُنافسته منذ العقد الأوّل من القرن الحالي بحسبها، لافتةً إلى أن إضفاء الطابع المؤسّساتي على التعاون النقدي في ما بين تلك الاقتصادات، وذلك من خلال سنّ النُّظم وإنشاء المؤسّسات المشتركة، «يوفّر إطاراً يمكّنها من ضمان استمرار الوصول إلى الأموال الدولية لتسوية التزاماتها عبر الحدود». على أن دول أميركا اللاتينية لا تزال بحاجة إلى الكثير من العمل في هذا المجال، خصوصاً لناحية تحسين بيئتها الاقتصادية والقانونية، واعتماد تقنيات جديدة لإنشاء هيئات إقليمية أكثر قوّة. ومن هنا، تنصح دوران بالاستلهام من التجربة الصينية التي «تُعلّمنا درساً رئيسياً: سيكون العالم مجزّأً أكثر فأكثر»، مشدّدةً على أنه «حان الوقت للعمل على بناء المرونة النقدية والاستقلالية النقدية في أميركا اللاتينية... قيادة لولا مهمّة، لكن الأفكار البرازيلية والأرجنتينية لا تزال بحاجة إلى التعزيز». والجدير ذكره، هنا، أن العديد من البلدان المصنَّفة في ما يسمّى «عالم الجنوب» بدأت، في السنوات الأخيرة، تعزيز مساعيها لتقليل اعتمادها على الدولار، عامِدةً إلى إنشاء أنظمة ومؤسّسات مالية وبُنى دفْع جديدة، وتطوير عملات بديلة والحضّ على استخدامها في التجارة والاستثمار. وعلى رغم أن فاعلية هذه المبادرات لا تزال ضبابية، إلّا أن الأكيد أنها تشقّ طريقاً سيشكّل صداعاً حقيقياً للولايات المتحدة وهيمنتها العالمية.

ستتيح العُملة الجديدة تقليص الدولارات الاحتياطية المدفوعة لقاء العمليات التجارية بين البلدَين (أ ف ب)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
(الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم.
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره نَنْعى إليكم
المرحوم الحاج خضر سعيد حمدان
الذي توفّاه الله يوم الأحد الواقع فيه 29 كانون الثاني 2023 الموافق لـ 6 رجب 1444هجريّة.
زوجته المرحومة: الحاجّة إنصاف علي دياب
أشقاؤه: المرحومون محمد وعلي ومهدي، والحاج حسن، الحاج حسين، الحاج أحمد، محمود، الحاج عبد اللطيف وعبدالله.
شقيقاته: الحاجّة أديبة، الحاجّة خديجة، الحاجّة زينب والحاجّة إيمان.
أبناؤه: علي (المستشار الإعلامي لدولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري)، موفق، عمران وشكيب.
ابنتاه: الحاجّة خزنة وأديبة.
تُقبل التعازي في بيروت يوم غدٍ الجمعة الواقع فيه 3 شباط 2023، من الساعة الثانية والنصف حتى الخامسة عصراً في مقر «الجمعية الإسلامية للتوجيه والتخصّص العلمي».
ولمناسبة ذكرى مرور أسبوع على وفاته، يُقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة، وذلك نهار الأحد الواقع فيه 5 شباط 2023 الساعة العاشرة صباحاً في النادي الحسيني لبلدة النميرية.
الآسفون: آل حمدان، دياب وعموم أهالي بلدة النميرية.

ذكرى

بسم الله الرحمن الرحيم
(يا أيّتها النفس المطمئنّة ارجعي إلى ربّك راضية مرضيّة فادخلي في عبادي وادخلي جنّتي).
ذكرى أسبوع
يُصادف نهار **الأحد** الواقع فيه **5 شباط** 2023 ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيد الشباب الغالي المرحوم
الدكتور أحمد محمد حسون
وبهذه المناسبة ستُتلى آيات من الذكر الحكيم عن روحه الطاهرة في **جمعية التخصّص العلمي**، الجناح - الرملة البيضاء - قرب خطيب وعلمي، من الساعة **الثالثة بعد الظهر وحتى السادسة مساءً**.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب

في ذكرى مرور سنة على وفاة المرحوم
د. عبد السلام عبد المنعم شعيب

تدعو عائلته جميعَ الذين عرفوه وأحبّوه أن يذكروه في صلواتهم.

إعلانات رسمية

تبليغ
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: محكمة صور الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية موجهة الى غسان ومحمد عبد الكريم دلباني (مجهولي محل الإقامة) في الدعوى المقامة من زينب علي أحمد بمادة إثبات زواج ومهر 2022/194 التي تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء 2023/4/4 فيقتضي حضوركما أو إرسال من ينوب عنكما الى قلم المحكمة لاستلام التبليغ الخاص بكما المتعلق بهذه الدعوى.
رئيس القلم
محمود صالح

....

تبليغ مجهول الإقامة
محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان – بعبدا، الغرفة الثالثة، تدعو المدعى عليه فريد أنطوان عازار لتبلغ أوراق الدعوى 2014/4961 المُقدّمة من المدعين أحمد علي بو مرعي وزكيه ملحم مشيك والرامية إلى إلزام المدعى عليه بإفراز البناء القائم على العقار /1550/ بشامون وتسجيل الشقة الغربيّة الشماليّة الواقعة في الطابق الأول والقائمة على العقار /1550/ بشامون على اسم المدعين في السجل العقاري وتسليمها إلى المدعين كما وإلزام المدعى عليهم بتسديد قيمة البند الجزائي البالغ خمسة عشرة ألف دولار أميركي للمدعين.
يجب حضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلّغ الأوراق خلال مهلة عشرون يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

....

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت
بموجب محضر الجمعية العادية تاريخ 2022/5/11 تقرر بتاريخ 2023/1/16 حلّ شركة المشرق العقارية ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مديرها أسعد خليل عيد وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت رقم 1008684 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 1803936.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

مبوب

مطلوب

مطلوب سيدة أو آنسة تجيد الطباعة (عربي وإنكليزي) وخبرة محاسبة.
مار الياس هاتف:
03/880080 - 01/506861

بريميرليغ

آرسنال ـ أرتيتا في قمة الجدول
«المدافع» ترعب إنكلترا

أنهى نادي آرسنال مرحلة ذهاب الدوري الإنكليزي الممتاز على رأس جدول الترتيب. بطل الشتاء يسعى جاهداً لختام الموسم في القمة، وهو قادر على ذلك مع المدرب ميكيل أرتيتا، صاحب الفضل الأكبر بما يمر به النادي أخيراً

حسين فحص

تألّق أرسنال ضمن حقبات مختلفة على امتداد التاريخ، كان آخرها في تسعينيات القرن الماضي وصولاً إلى عام 2004، عندما توّج بلقب دوري «اللاهزيمة»، سقط الفريق بعدها في فراغ حقيقي أبعده تدريجاً من الأضواء.

وعلى امتداد المواسم الماضية، تخبّط «الغانرز» مع المدرب الفرنسي الأسبق أرسين فينغر، حتى أصبحت المشاركة

فاز النادي اللندني بـ16 من أصل 19 مباراة خاضها هذا الموسم

في دوري أبطال أوروبا عبر احتلال المركز الرابع في الدوري أقصى طموح للفريق. زاد الأمر سوءاً فشل المدرب الفرنسي من تحقيق «التقليد الرابع» في أيامه الأخيرة رفقة النادي، ما جعله يخرج من الباب الواسع.

تواتر بعدها كل من أونـاي إيمري وفريدريك ليونبرغ على رئاسة دكة آرسنال الفنية، إلى أن رست الإدارة على ميكل أرتيتا، ابن النادي الذي شغل محور الوسط كلاعب منذ 2011 حتى 2016، ثم مدرباً منذ 2019 حتى الآن.

اقتصرت مسيرة أرتيتا التدريبية حينها على مساعدة مواطنه الإسباني، المدرب بيب غواردیولا، في نادي مانشستر سيتي الإنكليزي. وعلى رغم مقامرة آرسنال، أثبتت التجربة نجاحها، أقله حتى الآن.

قام المدرب الإسباني الشاب بتحويل الفريق شيئاً فشيئاً ليكون منافساً، وتمثّل حصاده الأول بالتتويج في بطولة كأس الاتحاد الإنكليزي 2020/2019 أمام تشيلسي - لامبارد. هنا، أظهر أرتيتا تفوقه على أسلافه من اللاعبين الذين اقتحموا عالم التدريب من دون خبرة كافية، أمثال فرانك لامبارد، ستيفن جيرارد، أندريا بيرلو، باتريك فييرا...

نجاح أرتيتا الواعد حاز ثقة ملّاك النادي، آل كرونكي، ففتحوا خزائنهم توازياً مع ضغوطٍ متواصلة من الجماهير إثر الغياب طويل الأمد عن منصات البطولات الكبرى. من جهته، كان أرتيتا حازماً، تخلّى عن اللاعبين الذين لا يتوافقون مع أفكاره، وبدأ بتدعيم المنظومة تدريجاً.

نَشَط آرسنال في الصيفين الماضيين بهدف إعداد فريق جاهز للمنافسة. وبعد الاستثمار بكثافة في لاعبين صغار لمشروع النادي طويل الأمد، انصبّ التركيز خلال سوق الانتقالات الماضي على الفاعلية المباشرة.

تم استقدام أمثال المهاجم البرازيلي غابرييل خيسوس من مانشستر سيتي والظهير الأيسر الأوكراني أولكسندر زينتشينكو... وسرعان ما اتزن الفريق في صفوفه كافة.

نشاط آرسنال اللافت بعد سنوات التقشف مع آرسن فينغر، استمر خلال فترة الانتقالات الشتوية للموسم الحالي. كان المدفعجية كما يلقبون قاب قوسين او أدنى من التوقيع مع جناح شاختار دونيتسك الأوكراني ميخايلو مودريك، قبل أن يتمكن تشيلسي من حسم الصفقة.

قام النادي اللندني بعدها بتعويض مودريك بجناح نادي برايتون، البلجيكي ليوناردو تروسار. وسعى آرسنال إلى تعزيز خط الوسط تباعاً، من خلال محاولة التوقيع مع متوسط برايتون موبيسيس كايسيدو، لكن الصفقة تعثرت، لتتوجه الإدارة إلى خيارات متاحة بشكل أسهل، فوقّعت مع متوسط ميدان تشيلسي، الإيطالي جورجينيو.

أرسنال على الطريق الصحيح.

تعكس ذلك الأرقام بصورة أوضح. يحتل الـ«غانرز» صدارة الدوري بـ50 نقطة، إثر فوزه بـ 16 مباراة من أصل 19 مقابل خسارة واحدة وتعادلين، مع امتلاك الفريق اللندني مباراة أقل عن الوصيف مانشستر سيتي (45 نقطة).

يحظى النادي اللندني أيضاً بثاني أفضل سجل دفاعي في الدوري بعد تلقي شباكه 16 هدفاً فقط من 19 مباراة، كما يحتل وصافة أفضل خط هجوم (45 هدفاً).

إحصاءات تُرجّح كفة الغانرز للفوز بأول بطولة دوري منذ عام 2004، على أن تشكّل المباراة المقبلة في ديار إيفرتون السبت، (14:30 بتوقيت بيروت) اختباراً جديداً ضمن سباق اللقب.

ترجّح الإحصاءات كفة الغانرز للفوز بأول بطولة دوري منذ عام 2004 (أ ف ب)

انتخابات

لبنان في أرفع منصب إداري آسيوي

عبد القادر سعد

لم يكن الكونغرس الثالث والثلاثون للاتحاد الآسيوي لكرة القدم كغيره من الجمعيات العمومية على الصعيد اللبناني. فاجتماع عائلة كرة القدم الآسيوية في البحرين سيبقى محفوراً في ذاكرة كرة القدم اللبنانية مع حصول لبنان على مركز قاري إداري رفيع تمثّل بانتخاب رئيس الاتحاد اللبناني هاشم حيدر نائباً للرئيس عن منطقة غرب آسيا بالتزكية لفترة أربع سنوات.

هو المنصب الأرفع الذي يحصل عليه لبنان على الصعيد الإداري في قارة آسيا. بداية مشوار لبنان مع المناصب الإدارية على صعيد اللجنة التنفيذية للاتحاد الآسيوي كانت عام 2015 مع انتخاب حيدر عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد الآسيوي لولاية جرى تجديدها عام 2019 بعد العمل الذي قام به حيدر كرئيس للجنة الاتحادات الوطنية. حينها كان حيدر قد بدأ فعلياً التفكير بالحصول على مركز نيابة الرئيس لكنه عاد وخرج من السباق الانتخابي لمصلحة توافق عربي، قبل أن يعود ويترشّح في هذه الانتخابات ويفوز بالمقعد عن منطقة غرب آسيا بالتزكية.

هو فوز ليس لحيدر بقدر ما هو للبنان، الذي يعتبر بلداً متواضعاً على صعيد كرة القدم الآسيوية نظراً للفارق الكبير في الإمكانيات والظروف بينه وبين الدول الآسيوية الأخرى. وعلى رغم ذلك نجح لبنان بالحصول على المقعد الثاني في الاتحاد الآسيوي.

لكن ماذا يعني حصول لبنان على هذا المنصب الإداري الكبير؟

لا شك في أن وصول شخصية لبنانية إلى هذا المنصب تعزز الثقة بلبنان على الصعيد الإداري الكروي وتفتح للكرة اللبنانية آفاقاً تتعلّق بالاستفادة من الاتحاد الآسيوي ودول آسيوية متطورة كروية على صعيد تطوير كرة القدم اللبنانية والحصول على دعم فني وتقني تستفيد منه كرة القدم اللبنانية.

أضف إلى ذلك أهمية وجود صوت لبناني داخل مركز القرار في الاتحاد الآسيوي بمستوى نائب رئيس يساعد في دعم أي ملف أو تصوّر يتعلق بكرة القدم اللبنانية كما حصل عام 2019 حين نجح لبنان عبر تحرّك لرئيس الاتحاد هاشم حيدر حينها بنقل مباراة نهائي كأس الاتحاد الآسيوي الذي كان العهد طرفاً فيها من كوريا الشمالية إلى ماليزيا حيث أقيم النهائي وأحرز العهد اللقب.

وإذا كان انتخاب حيدر نائباً لرئيس الاتحاد الآسيوي هو الحدث الأهم بالنسبة للكرة اللبنانية، فعلى الصعيد الآسيوي كان هناك العديد من الأمور التي تهم الكرة الآسيوية كإعادة انتخاب البحريني سلمان بن إبراهيم آل خليفة رئيساً للاتحاد حتى عام 2027 بحضور رئيس الاتحاد الدولي السويسري جياني إنفانتينو للجمعية العمومية.

يعزز انتخاب حيدر نائباً للرئيس الثقة بلبنان على الصعيد الإداري الكروي

ومن القرارات المهمة في الجمعية العمومية حسم استضافة السعودية لنهائيات كأس آسيا عام 2027. وكان هذا القرار متوقعاً مع بقاء ملفها وحيداً في السباق بعد انسحاب أوزبكستان وإيران والهند، فيما استُبعدت قطر بسبب استضافتها النسخة المقبلة مطلع 2024.

وقال وزير الرياضة السعودي الأمير عبد العزيز بن تركي آل فيصل خلال الكونغرس «نحن متحمسون لتقديم أفضل نسخة في تاريخ البطولة».

وحصلت السعودية على 43 صوتاً من أصل 45 فيما امتنعت فلسطين وتركمانستان عن التصويت.

قال السويسري جاني إنفانتينو، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) «أنا متأكد من أن المملكة العربية السعودية ستستضيف نسخة رائعة من كأس آسيا في عام 2027».

وستقام البطولة القارية للمرة الثالثة توالياً في الخليج العربي بعد أن استضافتها الإمارات في 2019. وستكون الاستضافة الأولى للسعودية حاملة اللقب ثلاث مرات للنهائيات التي انطلقت عام 1956.

انتخب رئيس الاتحاد اللبناني هاشم حيدر نائباً لرئيس الاتحاد الآسيوي بالتزكية (المصانعة-حسن بحسون)

متابعة

عودة الرياضة الروسية: الأولمبية الدولية تتراجع تحت الضغط

بعد نحو عام على إيقاف الرياضة الروسية عن المشاركة في الأحداث العالمية، عاد الحديث هذا الأسبوع حول إمكانية السماح للرياضيين الروس والبيلاروس بالمشاركة في التظاهرات والفعاليات الرياضية، بما في ذلك أولمبياد باريس 2024. الكلام لم يأتِ من فراغ، بل على إثر بيانات للمجلس الأولمبي الآسيوي الذي عرض مشاركة الرياضيين من روسيا وروسيا البيضاء في التصفيات المؤهلة إلى أولمبياد باريس، إضافة إلى تأييد رئيسة بلدية باريس آن هيدالغو، مشاركة هؤلاء الرياضيين تحت علم محايد، وصولاً إلى كلام اللجنة الأولمبية الدولية عن ضرورة «استكشاف عودة الرياضيين الروس والبيلاروس بشكل أكبر، في ظل ظروف صارمة»، مؤكدة أنّه «لا ينبغي منع أي رياضي من المنافسة بسبب جواز سفره»، قبل أن تعود هذه الأخيرة وتتراجع تحت الضغط.

هذا الكلام خلق جدلاً كبيراً في الوسط الرياضي العالمي، وسط معارضة كبيرة من بريطانيا تحديداً، إضافة إلى أوكرانيا بطبيعة الحال، اللذين أصرا على ضرورة الاستمرار بإيقاف الرياضة الروسية في ظل استمرار العملية العسكرية الدائرة في أوكرانيا منذ 11 شهراً. ودعا الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى منع الرياضيين الروس من المشاركة في أولمبياد 2024، فيما أكدت بريطانيا أنها ترفض السماح للروس بالمشاركة في الأحداث الرياضية الدولية.

كل هذا الجدل علق عليه رئيس اللجنة الأولمبية الروسية ستانيسلاف بوزدنياكوف بالقول إن الرياضيين الروس يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في الألعاب الأولمبية من دون قيود، معتبراً أن منع موسكو من استضافة الأحداث الرياضية، وإيقاف المنتخبات والأندية والرياضيين الروس

(أ ف ب)

هو قرار «يحمل طابعاً سياسياً غير مقبول على الإطلاق للحركة الأولمبية»، وأضاف أن «الميثاق الأولمبي ينص على أن جميع الرياضيين يجب أن يشاركوا على قدم المساواة».

الكلام الروسي يصب في خانة ضرورة فصل السياسة عن الرياضة، وهو تحديداً ما تنادي به اللجنة الأولمبية الدولية، إضافة إلى مختلف الاتحادات العالمية ومنها الاتحاد الدولي لكرة القدم، ولكنهم لم يطبقوه في الحالة الروسية تحديداً، وغيرها من الحالات.

ونتيجة الضغوط الغربية على اللجنة الأولمبية الدولية، واللجان المحلية في أكثر من دولة، قالت الأولمبية الدولية قبل حوالي 48 ساعة إن العقوبات المفروضة على البلدين (روسيا وبيلاروس) بسبب الحرب في أوكرانيا غير قابلة للتفاوض، وأضافت «تم إبلاغهما بإجماع عن هذا القرار، خلال اجتماع الجمعية العمومية في التاسع من كانون الأول 2022». وبهذا القرار سيتواصل منع حضور أي مسؤولين من حكومتي البلدين إلى المنافسات الرياضية الدولية، بالإضافة إلى عدم تنظيم أي أحداث رياضية في البلدين.

وبذلك يبدو واضحاً أن مشاركة الرياضيين الروس والبيلاروس في الأولمبياد المقبل ستكون أيضاً تحت علم محايد، كما سيتواصل منع الأندية في البلدين من المشاركة في دوري أبطال أوروبا أو الدوري الأوروبي، إضافة إلى خوض تصفيات كأس العالم. وهذه القرارات هي بالتأكيد مخالفة للشعارات التي ترفعها الأولمبية الدولية والاتحادات الأخرى عن ضرورة فصل السياسة عن الرياضة، كما أنها تؤكد أن الأولمبية الدولية رضخت للضغوط الغربية واستمرت بمنع الرياضة الروسية عن المشاركة في الأحداث.

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 4235

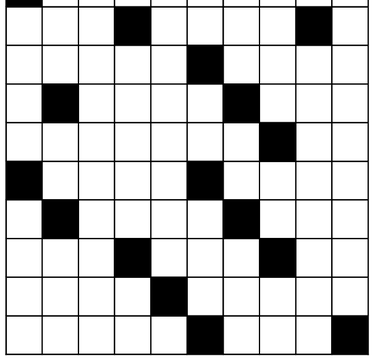

أفقيا

1- احدى جزر العالم – 2- مادة طبية – من أسماء الأسد – 3- إخراج الهواء من الرئتين – مدينة تشيلية – 4- صادق وخيّر – من الألوان – 5- اعبا – مدينة إسبانية – 6- آلة الحدّاد – منسوب الى الشمس – 7- تهدم – فستق ميغرة – 8- متشابهان – ضمير منفصل – عائلة أديب وصحافي مصري راحل – 9- عاصمة أفريقية – ما ينتهي إليه الأمر – 10- ابن الحصان – المفوض السامي في سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الأولى

عمودياً

1- دولة آسيوية – 2- رئيس نمساوي راحل – 3- رفيق الليل – أمر فظيع – للتاوه – 4- تسقط على الأرض – من الحبوب – طلب واجب تنفيذه – 5- جواب – رجع وعطف – عمل مبدع – 6- من ملوك فارس الأخمينيين – 7- إحدى الحواس – إسم موصول – 8- من كبار رجال الدولة في روما القديمة – 9- موطن البطل كلكامش – لحم غير مطبوخ – ماركة سيارات – 10- بيت ريفي أنيق – من الملوك الانكليز

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- نسر – لحود – 2- يا – ابوجا – 3- ورد الخال – 4- ست – رياء – ام – 5- ورك – رم – الا – 6- لصة – بلبل – 7- وهبي – وطواط – 8- يم – فيل – 9- مومياء – 10- زياد نجيم

عمودياً

1- نيو سوث ويلز – 2- سارتر – هم – 3- كلب – ما – 4- نار – صيف – 5- ليرة – يمن – 6- حاخام – ولوج – 7- وباء – بط – مي – 8- دول – الوسيم – 9- البا – 10- حاتم الطائي

sudoku 4235

5	9			3				2
3	4				2	6		
		8	6				9	5
				7	3			
8					6			4
4	3						6	7
2	5					9		
		7	3		4		2	1
6				9			8	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4234

4	3	2	8	7	6	9	5	1
5	7	8	1	9	3	4	2	6
1	9	6	2	4	5	3	8	7
3	2	4	7	1	8	6	9	5
9	8	1	6	5	4	7	3	2
6	5	7	3	2	9	1	4	8
8	4	9	5	6	1	2	7	3
7	1	3	4	8	2	5	6	9
2	6	5	9	3	7	8	1	4

مشاهير 4235

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي ومخترع بريطاني (1917-2008). من مؤلفاته رواية «أوديسا الفضاء». إستقر في سريلانكا حتى وفاته

1+8+1 = 9+7+5+9+8 = عاصمتها جونو ■ 3+2+3 = 6 = غنيّ ■ 10+4+11 = ردّ الكلام

حل الشبكة الماضية: **جعفر النميري**

إعداد
نعوم مسعود

فنون بصريّة

كورتني بونّو تبعث رسائل حبّ إلى لبنان وفلسطين...

إعداد **ريما النخل**

سهك البقاع. لبنان. إيار (مايو) 2022

«رسائل حب إلى الشرق الأوسط» هو عنوان معرض كورتني بونّو المستمرّ في «دار المصوّر» حتى الرابع عشر من شباط (فبراير) الحالي. يضمّ المعرض مجموعة فوتوغرافيّات التقطتها الفنانة بين لبنان وفلسطين والعراق وإيران، كتجسيد لـ«الإنسانية والجمال في أماكن شبه منسيّة ومهملة ومفقودة»، على حد تعبيرها. لا تصوّر بونّو مناطق النزاع، أي حيث الأزمات المستمرّة والمشاكل التي تحصل في كل حين، لذا هو مكان نموذجي لتصوير الحالة البشريّة، تجديداً في الشرق الأوسط. كامبرا بونّو لا توفّر لا السياسيين ولا المشاهير، كذلك أولئك الذين يعيشون في مخيّمات اللاجئين، مضفية بعينها الحسّاسة والمرهفة طابعاً إنسانياً على ما تصوّره. بونّو هي في النهاية مصوّرة فوتوغرافيّة «مستقلّة»، توثّق للصراع وتداعياته، مقتربة في شكل خاص من فلسطين حيث هي متطوّعة لدى شبكة «أخبار فلسطين». ولكونها متخصّصة في الاتصالات، وضعت استراتيجيّة لوسائل الإعلام الاجتماعية، وتسعى إلى ضمان وصول الصوت الفلسطيني على نحو أوسع إلى وسائل الإعلام الغربية. ينطبق الاهتمام نفسه على ما يحصل في لبنان والعراق وإيران.

> يضمّ المعرض مجموعة فوتوغرافيّات التقطتها الفنانة بين لبنان وفلسطين والعراق وإيران

فوتوغرافيّاتها السبع والعشرون المعلّقة اليوم في «دار المصوّر» توثّق للنواحي السياسية والاجتماعية والدينية والإنسانية في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وإيران، مبرزة أحوال الناس بأسلوب فنّي جماليّ. ومعرضها هو حصاد يوميات مليئة بالحوادث، كأنّه إنّما لا تركّز على الحروب والمجازر فحسب، بل على الجانب الإنسانيّ أيضاً في تلك الأماكن. تلتقط صوراً لوجوه وابتسامات ومواقع. تقول: «يبتسم الناس دوماً أمام عدستي، حتى خلال الاحتجاج».

ثمّة جرائم حرب تُرتكب لا يراها الناس ولا تظهر على شاشات التلفزيون، فتأتي الصورة الفوتوغرافية لتكشف الخفيّ من هذه الجرائم، خصوصاً في لبنان إلى صور فوتوغرافية التقطتها، وأنقل رؤيتي لواقعها مثلما أشعر به... لعلّي أسهم عبر رسم هذه الأشجار في إنقاذها، ولو لفترة زمنية محدودة».

> تزيّنها بطريقة هندسية تردّنا إلى الفن الزخرفيّ الممتدّ جذوراً إلى الأزمنة القديمة

إذاً استلهمت موضوعها بشكل أساسي من أشجار النخيل التي تجذب العصافير وتتمايل تحت ضوء القمر، وهي تمثّل أساساً في تقاليد البلاد الصحراوية حيث تشمخ في واحاتها، وحتى وسط المدن الخليجية الحديثة. في هذا الجزء من العالم، ثمّة ما يوقظ الرغبة في الرسم. حتى إنّ الفنانة تستخدم لرسومها بالأسود والأبيض، موادّ طبيعيّة صديقة للبيئة، وبينها القلم على «البرستيكس» الشفاف. ويتميّز عدد من هذه الأعمال بخطوط دقيقة أو تمشيحات بالقلم. تنطلق الفنانة من خلفيّة فلسفيّة روافقيّة تشي بقيمة الطبيعة كرمز للحياة والقدرة المطلقة. ترسم بأقلام الحبر الهندي على الورق، أشكالاً بديعة لشجرات النخيل، تزخرفها وتزيّنها بالخطوط المتداخلة والمتقاطعة، بطريقة هندسية تردّنا إلى الفن الزخرفيّ الممتد جذوراً إلى الأزمنة القديمة حين كانت تُعتبر مرآة للحضارات المختلفة، خاصة في الشرق، من الهند إلى منطقتنا العربية تعكس نظم العيش والعادات والتقاليد والمكوّنات الطبيعية. فنّ بسيط يبعث في النفس راحة وسكينة.

يمكن لرسوم النخيل هذه أن تزيّن الجدران أيضاً، إذ تنطوي على جانب من «الزينة». فضلاً عن النخيل، تعرّج الفنانة في مجموعتها هذه على الغابات اللبنانية وأشجارها المتنوّعة بأصناف غنيّة، لتضعها في إطار فنّي، متلقّفة جمالياتها. الشجرة بالنسبة إلى الفنانة أقوى من الإنسان، تخرج إلى النور من العدم، وتتسلّل غصونها بين الصخور والجدران. ورغم هذا التنوّع «الشجريّ» في المعرض المقام حالياً، تعطي بولدوكيان الأولويّة لشجرة النخيل الرشيقة، التي تُسقى في بلاد العرب بمياه البحر المالحة إن لم يسقها المطر الشحيح.

وهذا الأمر البيئي بالنسبة إلى الرسّامة أمر مهدّد، خطير، قد يؤدّي إلى زوال هذه الشجرة الجميلة، رغم صلابتها وتحدّيها أقسى الأحوال المناخية الصحراوية، فضلاً عن كونها مصدراً لعدد من الثمار المغذية كالتمر وزيت النخيل. وهي في لوحات الرسّامة أسرة بهيّة، إنّما على الخلفيّة الرماديّة. وفي هذا الاختيار تركيز على جمال شجرة وعلى مصير رماديّ يتهدّدها. لا أبعاد فنيّة تشكيليّة مميّزة في هذا المعرض سوى حب الفنانة للشجرة ودفاعها البيئي عنها.

«مثل واحة... بالأسود والأبيض»: حتى 10 شباط (فبراير) 2023. «غاليري صالح بركات» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/365615

تشكيك

نيكول بولدوكيان ترسم دفاعاً عن النخيل

«شجرة النخيل 1» (حبر على كانسون على كانفاس ـ 70 × 50 سنتم ـ 2020)

«مثل واحة... بالأسود والأبيض» عنوان معرض نيكول بولدوكيان المستمرّ في «غاليري صالح بركات» حتى العاشر من شباط (فبراير) الجاري. يتضمّن المعرض سلسلة من أشجار النخيل التي تشكل الجزء الأكبر من لوحات لأصناف من الشجر ترمي الفنانة من خلالها إلى هدف «إيكولوجيّ» يبقي يستعرض أنواع الأشجار المعرّضة لخطر الانقراض لكونها مغرّوة من حشرات مفترسة، وهي نتيجة غير مباشرة للتغيّر المناخي. تقول الفنانة لنا: «أحبّ أشجار النخيل لجلالها وأناقتها الطبيعيّة ومرونتها ومقاومتها العوامل المناخيّة. أرسم هذه الأشجار بأقلام الحبر الهندي على الورق، مستندةً

> تزيّنها بطريقة هندسية تردّنا إلى الفن الزخرفيّ الممتدّ جذوراً إلى الأزمنة القديمة

إلى صور فوتوغرافية التقطتها، وأنقل رؤيتي لواقعها مثلما أشعر به... لعلّي أسهم عبر رسم هذه الأشجار في إنقاذها، ولو لفترة زمنية محدودة».

إذاً استلهمت موضوعها بشكل أساسي من أشجار النخيل التي تجذب العصافير وتتمايل تحت ضوء القمر، وهي تمثّل أساساً في تقاليد البلاد الصحراوية حيث تشمخ في واحاتها، وحتى وسط المدن الخليجية الحديثة. في هذا الجزء من العالم، ثمّة ما يوقظ الرغبة في الرسم. حتى إنّ الفنانة تستخدم لرسومها بالأسود والأبيض، موادّ طبيعيّة صديقة للبيئة، وبينها القلم على «البرستيكس» الشفاف. ويتميّز عدد من هذه الأعمال بخطوط دقيقة أو تمشيحات بالقلم. تنطلق الفنانة من خلفيّة فلسفيّة روافقيّة تشي بقيمة الطبيعة كرمز للحياة والقدرة

جنود إسرائيليون يعتقلون شابا لمحدّد السير في الشارع في يوم القدس (القدس، فلسطين، ايار/ مايو 2017)

خزانة بصريّة تختزل التطوّرات، بتنوّع فريد وإبداع فوتوغرافيّ غنيّ بالأفكار والتكوينات والرؤى الجماليّة. والهدف في النهاية هو نشر الحقيقة والوعي حول القضايا والثقافات المتعدّدة التي تهملها وسائل الإعلام الغربية. هنا يظهر جانب الالتزام الإنساني العادل لدى بونّو القادمة من الغرب لتشهد على القضايا العادلة في منطقتنا بواسطة الصورة والدعم والمشاركة والانغماس على هذا النحو أو ذاك في العمل النضالي.

المصوّرة الأميركية المولودة في بلينفيل، في ماساتشوستس، هاجرت من الولايات المتحدة لتعيش في هولندا منذ عام 2009. هناك انطلقت في رحلتها الفوتوغرافية وشرعت في التصوير لحساب مواقع ومؤسسات إعلامية مقرّها فلسطين. وفي عام 2017، وسّعت نطاق اهتمامها ليشمل مناطق نزاع أخرى في الشرق الأوسط. وهي ناشطة في القطاع الإنساني، ولها معرض دائم لأعمالها في مركز التراث العالمي التابع للأونيسكو في الموصل. كما أنها تجمع بانتظام التبرّعات لتقديم المساعدات الطبّية التي يحتاج إليها لبنان في هذه المرحلة القاسية من تاريخه.

«رسائل حبّ إلى الشرق الأوسط»: حتى 14 شباط (فبراير) ـ «دار المصوّر» (الوردية ـ بيروت). للاستعلام: 01/373347

رحيل

عزّت حمام
الفن سلاحاً ضدّ العدوّ

بقيت المنحوتات وغاب نحّاتها عزّت حمام قبل أيام عن عمر خمسة وسبعين عاماً، بعد صراع مع المرض. حمام، العضو في «جمعية الفنانين اللبنانيين للرسم والنحت»، احترف النحت شاباً ثم صقل موهبته في معهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية التي تخرّج فيها مطلع السبعينيّات، ليسافر بعد ذلك إلى باريس لمتابعة دراسات عليا في الفنون التشكيلية، وعاد من ثمّ إلى الجامعة اللبنانية محاضراً هذه المرة ومخرّجاً أجيالاً من الفنانين والمعماريين. خلال مسيرته الفنية، أنجز عزّت حمام مئات المنحوتات ذات الموادّ المتنوّعة، من حجر ورخام وخشب وفخّار وبرونز، وقدّم أعماله في معارض محلّية وعالمية. اتّسم أسلوبه بالتجريد التعبيري من دون أن يغفل الكلاسيكيّ والوجوه، فضلاً عن فنّ الرسم الذي أنجز فيه الكثير أيضاً.

في محترفه المتربّع فوق تلّة هادئة في بلدته الجنوبية عنقون، بعيداً عن «الصخب والتخلّف» على حد تعبيره، تنتشر مئات المنحوتات واللوحات التي تعكس بشاعة الحرب والعنف وأهوالهما. كما احتلّت المرأة بعضاً من أعماله كرمز للجمال والأمومة والخصب والعطاء والحب. وفي سنواته الأخيرة، انعزل متفرغاً للنحت والرسم والكتابة، باحثاً عن فسحة من السكينة تسمح له بالتعبير عمّا في مكنوناته من حبّ وغضب واحتجاج على الواقع الذي يعيشه وطنه. منذ البداية، شحن أعماله بصرخة الرفض، فالحرب تركت أثرها في أعماله عنفاً وسوريالية، مع الملامح الإنسانية الجليّة. لم يتجه نحو التجريد المطلق، قائلاً إن «التجرّد من البيئة والمجتمع يعني قطع آخر شعرة تربط الفنان بالآخرين». مع الإفراط في التجريد، يكتمل الاغتراب عن الآخر وتزداد ابتعاداً عنه. اشتغل بالطين والفخار المكوّنين لمعظم منحوتاته، والقليل منها بالخشب والبرونز. مع ذلك، لم تنل أعماله ما تستحقّ من تسليط الضوء عليها، ولم تُقدَّم في معرض منفرد، بل ضمن معارض جماعية هنا وفي الخارج. لا بد من الإشارة هنا إلى أنّ الراحل اختبر فترة اعتقال على أيدي الإسرائيليين زمن احتلالهم للجنوب، هو المؤمن بقول بيكاسو: «لم يوجد الفن لتزيين البيوت، بل هو سلاح في الحرب ضدّ العدو» ومنحوتاته تقول الكثير في هذا الجانب.

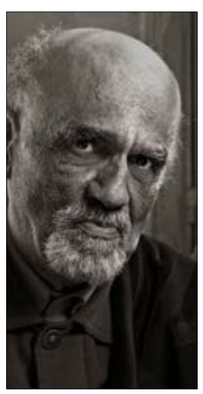

اختبر الراحل فترة اعتقال على ايدي الإسرائيليين زمن احتلالهم للجنوب

رادار

ارتفاع سعر الورق وتراجع التمويل
«اللواء» عند مفترق طرق

زكية الديراني

يكرّر العاملون في جريدة «اللواء» طرح السؤال نفسه على رئيس التحرير صلاح سلام: هل ستوقف الصحيفة اليومية عددها الورقي قريباً؟ هل ستلتحق «اللواء» التي أُنشئت عام 1963، بزميلتيْها «السفير» التي توقفت عن الصدور عام 2016، و«البلد» التي ودّعت قراءها عام 2017؟ (وغيرهما من المطبوعات التي توقّف نشاطها في السنوات الأخيرة). إقفال «اللواء» خبر ينتشر منذ ثلاثة أشهر تقريباً في الدوائر الإعلامية على خلفية تراجع التمويل المالي للصحيفة، وارتفاع سعر الورق لأسباب عدة، أبرزها الحرب الروسية الأوكرانية التي رفعت كلفة سعر شراء الورق بشكل ملحوظ. لكن وفق الموظفين في الصحيفة، فإنّ رئيس التحرير يمتنع عن إعطاء إجابة حاسمة، مكتفياً بالقول: «عندما ينفد الورق الذي بحوزتي، سأوقف طباعتها»، في إشارة إلى أن جميع الاحتمالات واردة!

هذا الوضع الضبابي الذي تعيشه «اللواء»، جعل موظّفيها (40 شخصاً) في حيرة من أمرهم. بعدما شهدت الفترة الأخيرة تعزيز موقع الصحيفة الإلكتروني، اقتصر العدد الورقي منها على ثماني صفحات فقط بعدما كان 24 صفحة!

في هذا السياق، تشير المصادر لنا إلى أن القائمين على الصحيفة لا يتكبّدون مبالغ مالية مرتفعة لإصدار وطباعة عددها الورقي الذي يبلغ 8 صفحات فقط، لكنّ إدارة المطبوعة تتحجّج بأنّ كلفة العدد الورقي باتت مرتفعة مقارنةً بحجم التمويل الخارجي الذي تتلقّاه الصحيفة. وتوضح المعلومات أن «اللواء» كانت ولا تزال تتلقّى تمويلاً من الخليج عموماً، وتحديداً من السعودية، مؤكّدةً استمرارَ التمويل ولو تراجعت أرقامه.

من هذا المنطلق، ترى المصادر أن القائمين على الصحيفة يدرسون مسألة تأخير قرار تجميد عددها الورقي في ظلّ استمرار الدعم المالي الخارجي، خصوصاً أنّ رواتب العاملين فيها لم تواكب الغلاء المعيشي الذي يضرب البلاد، ولا يزال راتب الصحافي في «اللواء» لا يتخطّى خمسة ملايين ليرة لبنانية. وتلفت المصادر إلى أن سلام قرّر تعزيز الموقع الإلكتروني تحسّباً لأي خطوة مستقبلية قد تهدد العدد الورقي. لذلك، طلب من الصحافيين دعم الموقع بالتقارير والأخبار اليومية. من جانبه، يسخر صلاح سلام عند سؤالنا إياه عن احتمال تجميد العدد الورقي، قائلاً: «الموضوع لا يخرج عن نطاق الشائعة حتى الآن»! لكن ماذا عن تعزيز الموقع الإلكتروني؟ يجيب: «بعضهم اعتقد أننا سنجمّد الطباعة الورقية لأننا نهتم بالموقع الإلكتروني لأنّه بات أساسياً. لكن هذا الاهتمام هو أيضاً لصالح العدد الورقي». ويختم سلام، متوقّفاً عند وضع الصحافة اللبنانية: «الإعلام في البلاد يعاني الأمرّين. لم يتركوا لنا أي صحافة. القنوات التلفزيونية تُعيد بثّ البرامج نفسها بسبب تراجع ميزانياتها. كما أن تراجع حجم الإعلانات في البلد يهدّد الصحافة بشكل عام. سعر الورق ارتفع بشكل جنوني، لذلك باتت عملية طباعة الصحيفة مكلفة».

> اقتصرت النسخة الورقية على ثماني صفحات فقط

■■■

إضراب في nbn: لن نخضع لـ«الترقيع»

يقول أحد العاملين في قناة nbn بحرقة إنّ «راتبي الشهري لا يصل إلى 5 ملايين ليرة لبنانية، أي دون الـ 100 دولار أميركي». يتوقّف عند الوضع المأساوي الذي وصلت إليه الشاشة اللبنانية، قائلاً: «في ظل الغلاء المعيشي، بات عدم الذهاب إلى المحطة أوفر بالنسبة إلينا من المداومة فيها. لذلك قدّمت استقالتي، بينما قرّرت مجموعة من الموظفين الاعتكاف إلى حين تسوية أوضاعهم المالية». في هذا السياق، يلفت مصدر لنا إلى أنّ حالة عصيان تشهدها أروقة القناة التي تتخذ من منطقة بئر حسن (بيروت) مقرّاً لها. قبل أيام، رفعت مجموعة من الموظفين في مختلف الأقسام، الصوت في ظل تجاهل الإدارة مطالبهم المعيشية المحقّة على حد تعبير المصدر. هكذا، غابت عن الشاشة مجموعة من المقدّمين (ات) في البرامج السياسية والمسائية والصباحية، وعدد من رؤساء تحرير الأخبار والمراسلين، معلنين الإضراب في منازلهم. كما شهدت القناة التي تأسّست عام 1996، مجموعة استقالات بعدما وصلت قيمة رواتب موظّفيها إلى 50 دولاراً أميركياً. قضية موظفي nbn تعود إلى ما قبل تظاهرات تشرين الأول (أكتوبر) 2019. فقبل ثلاث سنوات تقريباً، اقتطعت المحطة جزءاً (نحو 25%) من رواتب الموظفين، متحجّجة بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد.

ومع الارتفاع الجنوني لسعر الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية اليوم، لم تجر الإدارة أي تعديلات في معاشات موظفيها التي لا تزال تراوح بين 3 و 5 ملايين ليرة لبنانية. تلفت المصادر إلى أنّه على أثر اعتكاف الموظفين، وضعت الإدارة خطّة بديلة لتعبئة الهواء، مكثفةً ظهور مقدمين آخرين يقفون إلى جانب الإدارة. يشبّه بعضهم ما تقوم به الإدارة بأنه عملية «ترقيع»، بعدما طلبت من الموظفين تخفيف دواماتهم وأخذ عطلهم السنوية. كما طلبت من الموظفين الذين يقطنون في أماكن بعيدة عن منطقة بئر حسن، عدم المداومة يومياً في المكتب. لكن ما هي المشاكل المالية التي تعانيها nbn؟ يؤكد المصدر بأن إدارة الشاشة لا تُصارح موظفيها بطبيعة هذه المشاكل، مشيراً إلى أنّ القناة تدفع رواتب الموظفين حالياً، بينما سدّدت الرواتب التي كانت مكسورة عليها منذ ثلاث سنوات، على سعر صرف الدولار القديم أي 1500 ليرة. من جانبه، ينفي قاسم سويد رئيس مجلس قناة nbn لنا وجود وضع مأساوي في القناة، قائلاً بلهجة فيها استخفاف «لا مشاكل ولا عصيان داخل المحطة. قد يحرد موظف أو موظفة، وهذا الأمر يحصل في القنوات التلفزيونية». ولكن ماذا عن مطالب الموظفين؟ يكتفي بالإجابة: «حقوقهم في أيادٍ أمينة»!

زكية...

> غاب عن الشاشة عدد من مقدّمي نشرات الأخبار

الأخبار
al-akhbar
الخميس 2 شباط 2023 العدد 4840

مبادرة

مثقّفون مغاربة... في محبّة فلسطين

تحت عنوان «في محبة فلسطين... شعباً وأرضاً وتاريخاً وحضارةً»، أعلنت لجنة مؤلّفة من مثقفين ومبدعين مغاربة، من بينهم شعيب حليفي، جمال بندحمان، إبراهيم أزوغ، فاطنة البيه، حسن مخافي، محمد أعزيز، نعيمة وايد، سالم الفائدة، نيهاد القزوي ومحمد محي الدين عن تنظيمهم أمسيات في عشرات المدن المغربية، يوم السبت 11 شباط (فبراير) تتضمّن قراءات شعرية في محبة فلسطين من إبداعات مغربية وفلسطينية وعربية. وجاء في بيان اللجنة: «يشهد التاريخ الثقافي للمغرب أن فلسطين شكّلت، دوماً، مكوّناً أساسياً في الوجدان المغربي الذي عبّر عن ارتباطه بها بالشعر والرواية والتشكيل، وبكل ما يتيحه الإبداع الإنساني الرمزي والمباشر من إمكانات وقنوات لجعل الارتباط الوجداني معلناً للعموم، وجعل العشق الأبدي التزاماً بمشروعية القضية وشرعية الانتماء. وبالعودة إلى هذا التاريخ الثقافي المغربي، سنجد أسماءً وأحداثاً ومواقف لم يجفّ معدنها الأصيل يوماً، ولم تتراجع بوصلة انتمائها، ولم تستعر أزياء خفية كي تضمر ذلك الارتباط بفلسطين الأرض، والمجال والإنسان، والحق المغتصب، والتي جعلت التفاؤل بتحقيق عدالة السماء والأرض والتاريخ خط وصول آتياً رغم الكبوات، والانتكاسات، والخذلان الذي تذهب ريحه جفاء». وتابعوا أنّ هذه الأمسيات تقام «تفعيلاً لهذه الصلة المستمرة، وتأكيداً لهذا الارتباط الوجداني والحضاري والتاريخي والحقوقي بفلسطين، وتجسيداً لاستمرار روح الإبداع المغربي الأصيل المنافح عن القضايا الإنسانية، والقيم السامية الرفيعة، وتشبثاً بأمل تحرير فلسطين، كل فلسطين، ووفاءً لروح مبدعين كرّسوا إبداعهم للدفاع عن القضية، وتأكيداً لدينامية الوجدان المغربي وحيويته، ولأن الشعر ليس لفظاً من القول الحالم، بقدر ما هو تعبير عن روح الأمة ومشاعرها المعلنة والمضمرة». ودعت اللجنة كل الراغبين في المشاركة بقصائدهم في الأمسيات، التواصل معها عبر البريد الإلكتروني التالي: gmail.com@palestinefilastine11

على بالي

أسعد أبو خليك

دعنا، للحظة، ننسى كلّ النقد الذي يجب أن نوجّهه إلى حزب الله في السياسة اللبنانيّة ـ في كلّ أوجه السياسة اللبنانيّة. شكّلت المقاومة اللبنانيّة تجربة فذّة ونادرة من ناحية تشكيل أوّل تهديد ردعي استراتيجي لإسرائيل منذ إنشاء الكيان الاحتلالي. كانت الأنظمة العربيّة المحيطة بإسرائيل تعدّ ـ في ما مضى ـ جيوشها للدفاع عن النفس، وليس بهدف تحرير فلسطين. في مسألة تحويل نهر الأردن وعقد أوّل قمّة عربيّة رسميّة في عام 1964: أعدّ العرب خطة فما كان من العدوّ إلا أن فجّر محطات ضخّ قيد الإنشاء وأرسل تهديدات لمنعهم من تنفيذ خططهم، وكانت حرب 1967 هي الدرس الأبلغ. باستثناء تجربة عبد الناصر من عام 1967 إلى عام 1970، صرفَت الأنظمة العربيّة النظر عن تحرير فلسطين. أنفق القذافي وصدّام المال على المنظمات الفلسطينيّة، لكنّهما أجزلا العطاء فقط لأغراض تتعلّق بالمشروعيّة السياسيّة واستخدام القدرات القتاليّة لمنظمات في مؤامرات ضد خصوم النظام. لقد ضعفت قدرات النظام الإيراني الاستراتيجيّة، ويضعفها أكثر تناقص المشروعيّة السياسيّة بصرف النظر عن المبالغات التي تحكم التغطية الغربيّة عن إيران. إيران تتعرّض لاعتداءات متواصلة عبر السنوات الماضية، داخلياً (عبر اغتيالات وتفجيرات وأخيراً مسيّرات) وفي سوريا والعراق. إسرائيل كانت تخشى إعلان مسؤوليّتها عن قصف مواقع إيرانية وهي الآن تزهو بمسؤوليّتها في الصحف الأميركيّة (زهت إسرائيل في «وول ستيرت جورنال» قبل أيّام بقصف منشآت عسكريّة إيرانيّة). إيران لا يمكن أن تقتفي آثار الأنظمة العربيّة، البعثيّة خصوصاً، حول انتظار تحديد زمان ومكان المعركة. والسند الاستراتيجي لإيران (في لبنان والعراق وسوريا) شبه معطّل لأنّ المؤامرة الخارجيّة شغلت حركة المقاومة في لبنان وحلفاء إيران في الحشد الشعبي في العراق، وأميركا تمنع الشعب السوري من الخروج من الحرب. وأميركا جرّت إيران إلى مفاوضات عقيمة غير جديّة فيما كانت تعمل على استنزافها في الساحة الداخليّة والساحات الخارجية. وهناك ما يبدو أنّه اختراق إسرائيلي للساحة الإيرانية. إسرائيل لا ترتدع بمفاوضات ولا بالحُسنى ولا بالضعف ولا بالدبلوماسيّة ولا بالاعتماد على «المجتمع الدولي». اسألوا لبنان.

المفكرة

«جاز فيوجن» في الحمرا

■ بعد غدٍ السبت، يحتضن «صالون بيروت» (الحمرا) حفلة لـ CRW الشهيرة بين فرق الـ«جاز فيوجن» المشهد الموسيقي اللبناني. تتألّف الفرقة من العازفين: رافي مانداليان (غيتار)، كارلوس أبو شبكة (باص)، رمزي بو كامل (كيبورد ـ الصورة) ووليد طويل (درامز). خلال السهرة المرتقبة، يقدّم هؤلاء مقطوعات أصليّة، بالإضافة إلى أخرى معروفة لكن على طريقتهم الخاصة، لكتشيك كوريا، جون سكوفيلد، جيف بيك، هيربي هانكوك، مايلز ديفيس وغيرهم.

حفلة فرقة CRW: السبت 4 شباط (فبراير) الحالي

ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 03/133317

حكاية «القاتل الأشقر»

■ ضمن أنشطته الدورية، يدعو نادي Bookohol-ics، في 11 شباط (فبراير) الحالي إلى مناقشة رواية «القاتل الأشقر» (دار الآداب) للكاتب المغربي طارق بكاري (1988 ـ الصورة)، في Antwork (الحمرا). العمل الصادر في عام 2019 والحاصل في السنة التالية على «جائزة الشباب للكتاب المغربي»، يتتبّع «وليد معروف»، الصحافي الذي انضمّ إلى تنظيم متطرّف ليكتب تقريراً لصالح مجلّة بريطانيّة. حوصر وليد مع «الأشقر»، الذراع اليمنى لقائد هذا التنظيم، داخل مبنى في كوباني. يسردَ «الأشقر» على «وليد» قصّة حياته المُفعمة بالحبّ والشهوة والألم... والقتل. من المغرب إلى تونس، فاليمن وليبيا ولبنان، يتنقّل البطلان في هذه البلدان التي تعاني ظروفاً اجتماعيّة وعائليّة بائسة «تدفع سكّانها إلى التطرُّف والفسق والإجرام»، وفق تعريف الرواية.

مناقشة رواية «القاتل الأشقر»: السبت 11 شباط 2023 ـ الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً ـ Antwork (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/759300

«سونيا» الثائرة في «ساحات المقاومة»

■ بدءاً من اليوم الخميس وحتى التاسع من شباط (فبراير) الحالي، سيتمكّن الراغبون من مشاهدة الفيلم الصربي ـ الكرواتي «ساحات المقاومة» (2021 ـ 95 د) على موقع «قافلة بين سينمائيات». شريط مارتا بوبيفودا التسجيلي، يتمحور حول «سونيا» (الصورة)، المقاتلة المناهضة للفاشية ذات الـ 95 عاماً. كانت أوّل ثائرة في يوغوسلافيا وأحد أعضاء المقاومة في أوشفيتز. تروي هذه المسنّة حكاياتها، متجوّلةً في ساحات ماضيها الثوري، بينما تبدأ ذكرياتها في التداخل مع المواجهة الحالية للقائمين على الفيلم ضدّ الفاشية المتصاعدة في أوروبا اليوم.

عرض فيلم «ساحات المقاومة»: من اليوم الخميس وحتى الخميس 9 شباط 2023 ـ على موقع «قافلة بين سينمائيات» (www.womencaravan.online)

هاربر لي: مشاعر وفكاهة ومأساة

■ في عام 1960، أصدرت الأميركية هاربر لي (1926 ـ 2016/ الصورة) «أن تقتل طائراً بريئاً» التي أصبحت من أكثر الروايات مبيعاً واحتلّت موقعاً بارزاً في تاريخ الأدب الأميركي المعاصر. فاز الكتاب بجائزة «بوليتزر» في عام 1961، وطُبعت منه أكثر من 30 مليون نسخة منذ

تاريخ نشرها، بالإضافة إلى ترجمته إلى 18 لغة. في 15 شباط (فبراير) الحالي، وضمن فعاليات «نادي الكتاب» الإنكليزي، تنظّم «جمعية السبيل»، في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو، مناقشةً لهذا الكتاب الذي يرصد جانباً مهمّاً من تاريخ الولايات المتحدة، يتعلّق بسياسة التفرقة العنصرية كما يشتمل على قيم ونماذج إنسانية تتمثل في براءة الطفولة ومثابرة رجل يخاطر بكل ما لديه كي يدافع عن معتقداته. هنا، تقدّم هاربر لي صورة لا تُنسى لأب يبذل قصارى جهده كي يضع طفليه على الطريق السليم، ليعيشا في عالمهما حريصين على القيام بالواجب الذي يمليه عليهما ضميرهما حتى وإن كانت النتيجة غير مضمونة. تجمع «أن تقتل طائراً بريئاً» دفء المشاعر والتعاطف والحس الفكاهي والمأساة.

مناقشة رواية «أن تقتل طائراً بريئاً»: الأربعاء 15 شباط 2023 ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «مكتبة بلدية بيروت العامة» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com